شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية العدد (١٧) ١٥/٣/٢٠٠٤

# الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سِفرُ الوجود ومعهدُ الآثارِ


- مستقبل المرجعية الدينية والسياسية في الحجاز
- شكراً لنايف: هدية الإعتقالات لرموز الإصلاح
- الأمير عبد الله: الإصلاحي الذي هوى!
- هذه وزارة الداخلية التي نعرفها!
- ضوء على التاريخ المغيّب لعلماء الحجاز


## إعتقال رموز الإصلاح في المملكة، ورمزية ولي العهد تتهاوى

## نكسة الإصلاح أم نكسة آل سعود؟

الإصلاحي المعتقل محمد سعيد الطيب

## البديل عن الإصلاح هو الدمار

# في هذا العدد


| | |
|---|---|
| الدولة المعطّلة | ١ |
| نكسة في مسيرة الإصلاح أم تفجر صراع الأجنحة؟ | ٢ |
| المرجعية الدينية والسياسية في الحجاز.. واقع بائس ومستقبل ناضر | ٤ |
| مركزية الدولة والمجتمع المدني | ٦ |
| المعلم محمد السحمي يفتح قضية الردّة في السعودية | ٩ |
| مشروع الشرق الأوسط الكبير: سباق المسافات الطويلة | ١٢ |
| حكاية الإرتداد عن النهج الوهابي: الجهادي الذي ظلّ يتساءل: لماذا؟ | ١٥ |
| شكراً لنايف: هدية الإعتقالات لرموز الإصلاح | ٢٢ |
| الأمير عبد الله: الإصلاحي الذي هوى! | ٢٤ |
| هذه وزارة الداخلية التي نعرفها! | ٢٥ |
| الإصلاحي المعتقل محمد سعيد الطيب: البديل عن الإصلاح هو الدمار | ٢٦ |
| إرهاصات التغيير في المملكة | ٢٨ |
| المكاشفة والشفافية | ٣٣ |
| ضوء على التاريخ المغيّب لعلماء الحجاز | ٣٤ |
| مصيبتنا في ولي العهد | ٤٠ |

# الدولة المعطّلة

منذ نشأتها الاولى كانت الدولة السعودية تحمل بداخلها نقيضها الموضوعي، أي اللادولة، فهي ذات خصائص مختلفة وليس فيها ما يصلح لإرساء أساسات الدولة بوصفها مجالاً عاماً يشدّ اليه وفيه مكوّنات المجموع الكلي لحاصل الجمع بين فئات اجتماعية متنوعة، وقانون عام، وأقاليم عدة..

لقد بسطت السلطة هيمنتها على المجال الحيوي للدولة، وبدلاً من أن يتم دمج الاطراف الملحقة قسراً بالمركز أصبح الأخير ممتداً ومنبسطاً في الاطراف، فنتج عن تلك النزعة السلطانية أن تم تعطيل المشروع الدولتي وجرى به وعبره صناعة سلطة شديدة المركزية. ولهذه السلطة خصائص فريدة لا تحمل بداخلها مواصفات الدولة بل هي خصائص مصممة لانتاج مفاعيل السلطة الخاصة.. فالعائلة المالكة، والايديولوجية الدينية، والاقليم النجدي هي خصائص السلطة المركزية الشديدة التي أنشئت على يد ابن سعود. ورغم ما يقال عن الدولة فهي لا تعدو أكثر من استعمال لفظي تجاوزي لاطار جيوبوليتيكي يضم بداخله عدة مناطق ملحقة بصورة قسريّة. إن النشأة الخاصة للسلطة رغم النجاح الكبير الذي حققته بوصفها سلطة قاهرة لم تنجز ما كان ينتظر منها، أي بناء دولة وطنية بكامل مواصفاتها المعروفة، وإنما ظل المشيّدون لهذه السلطة متمسكين بخيار بناء السلطة على حساب الدولة، وإن افتأتت الأولى على الثانية وسلبتها معانيها ووظائفها. فهي في الظاهر تبدو دولة ذات بناء مؤسسي، ونظام قانوني، وسياسات عامة، ولكن في جوهرها سلطة شمولية تديرها فئة محدودة العدد تنتمي الى عائلة واقليم محددين.

وبالرغم من أن مصادرة الدولة من قبل السلطة باتت ظاهرة مشرقية منذ قيام الدولة القطرية، الا أن ما يميّز الدولة السعودية أن قرار المصادرة يستند على عنصرين: السبقية، أي أن التخطيط لانشاء سلطة هاضمة لمشروع الدولة جاء قبل الشروع في انشاء الدولة/السلطة، وثانياً الأيديولوجية الدينية، التي ساهمت بصورة أساسية في توفير الضمانة أو المشروعية الدينية لتحقيق سلطة شمولية يستشعر القائمون عليها بحق التوسع والهيمنة والاستئثار بكافة مقدرات الدولة، ولذلك لم يكن للأخيرة سمات عامة الا ما تقرره السلطة ذاتها..وهنا يكمن سر اختزال الدولة في هيئة سلطة ممثلة في رجالها، ورموزها، ومركزها، وثقافتها.

إن نزعة المؤسسين الأوائل كانت تنحو - منذ البدء - باتجاه صناعة هذه السلطة المركزية، من خلال تفكيك الوحدات القبلية، والغاء المؤسسات القضائية والثقافية والتعليمية القائمة في المناطق الملحقة، واحلال مكانها مؤسسات من سنخها، أي بتعميم وبسط القبيلة/السلطة على الدولة المزعومة، أي تغلغل المركز في الاطراف، وتعميم النظم القضائية والثقافية والتعليمية الخاصة بأهل السلطة على كافة المناطق، فالخاص هنا قد حلّ مكان الخاص هناك، مع فارق أن الخاص الأول كان نابعاً من صميم تلك المناطق الملحقة وناطقاً عن هويتها، أما الخاص الثاني فهو مملى خارجي ومفروض عليها بالقوة وناطق بهوية السلطة القاهرة، وهذا ما يفسّر بصورة مباشرة فشل مشروع الدولة، لأن الاخيرة كانت غائبة في كل الاحوال، بل بإسمها جرى تشويه كينونتها ووظائفها.

وبنظرة عاجلة منذ نشأة الدولة عام ١٩٣٢ وحتى الوقت الراهن، نجد أن السلطة تتحرك في مسار معاكس لحركة الدولة ومتطلباتها، فقد ربطت الأخيرة بمركز نشأة السلطة فصار مواطنوها رعايا في (مملكة نجد وملحقاتها) وحين تم احتلال الحجاز في الفترة ما بين ١٩٢٤ ـ ١٩٢٦ جرى تعديل الاسم بحيث يكون (مملكة نجد والحجاز وملحقاتها) وفي كلي الاسمين دلالة واضحة على أن السلطة بكل مقاصد الهيمنة تعلو على ما يميل اليوم أفراد العائلة المالكة الى إسباغ اسم الوطن عليه كمصنّع للدولة. فالأمر لم يكن كذلك، بل حتى التشكيلات الوزارية وتوزيع الثروة والخدمات وبرامج الدولة كانت تنبّه الى أن المعدّين ليسوا أكثر من رجال حكم وسلطة ولا تعنيهم أمور الدولة الا بما يعزز سلطان العائلة المالكة وحلفائها. فقد بدأت السلطة التنفيذية بشخص عبد الله السلمان وكان يطلق عليه وزير مالية ابن سعود، فكان يستعمله كحامل محفظة نقود أو جهاز صرف آلي، ثم أضاف المؤسس الأول الى الجهاز الاداري مكتب للشؤون الخارجية وعيّن عليه أبنه الملك فيصل، ولكن كان لابن السعود الكلمة الفصل في الشؤون الداخلية والخارجية والمالية. وحتى بعد بدء التشكيل الوزاري في عهد الملك سعود واشراك عدد من المتخصصين والبيروقراطيين في تسيير أعمال السلطة، فقد بقيت للملك وللعائلة المالكة هيمنة عليا غير منظورة ولكنها حاسمة. وقد يعكس ذلك تجاذب اتجاهين متعارضين: اتجاه الدولة الممثل في الجهاز الاداري التنفيذي الممثل في الوزراء والطبقة العاملة في الجهاز الاداري واتجاه السلطة الممثل في الملك وكبار الأمراء والعائلة المالكة بصورة عامة.

**مشروع الدولة التوحيدي معطّل بسبب خصائص نشأة الدولة واستفراد نجد بها**

إن هذا التجاذب ظل قائماً الى اليوم حتى مع ما يقال عن التحوّلات الادارية في اطار عمل السلطة، فقد احتفظ رموز السلطة بروح القرار وزمامه، فيما بقي الجهاز الاداري، أي السلطة التنفيذية او مجلس الوزراء لا يعد أكثر من غلاف خارجي للسلطة وليس للدولة. ولذلك، فإن من يقرر مصير ومسار الدولة ليس الممثلين لها، أي ليس وزير النفط والخارجية والتعليم والصحة والتربية، فهؤلاء جميعاً يمارسون أدواراً فنيّة محضة، ويمتثلون لمقررات رموز السلطة الحقيقيين، أي الملك وكبار الأمراء مثل ولي العهد والأمير سلطان والأمير نايف والأمير سلمان، فهؤلاء الى جانب عدد آخر من الأمراء يديرون دفة الحكم خارج اطار عمل الدولة، لأن رموز السلطة وحدهم يقررون ما يشاءون، ولهذا السبب يمم دعاة الاصلاح وجوههم قبل هذا الأمير وذاك لأنهم القابضون على السلطة، وهذا يعني أن الدولة في بلادنا مازالت معطّلة النشأة والسيادة.

## حملة اعتقالات في صفوف الاصلاحيين

# نكسة في مسيرة الاصلاح أم تفجّر صراع الاجنحة

في صبيحة السادس عشر من مارس توجّهت مجموعات من جهاز المباحث التابعة لوزارة الداخلية الى مقار سكن أو عمل عدد من رموز وأفراد التيار الاصلاحي وقامت باعتقالهم في خطوة يمكن وصفها أكبر إستعراض للقوة من جانب الدولة منذ بدء النشاط الاصلاحي في يناير من العام الماضي. إن إقدام وزارة الداخلية على عملية إستفزازية بهذا الحجم واعتماد أساليب تتسم بالمهانة والاذلال في اعتقال دعاة الاصلاح قد يفسّر على أنه محاولة لاعادة الاعتبار لجهاز الأمن وللدولة بصورة عامة منذ تهدّم صورتهما في الخارج ومصداقيتهما على المستويين المحلي والعالمي. نشير هنا الى ما أسلفنا ذكره في العدد الماضي حيّن لوّح الأمير نايف باستعمال سلاح الاعتقال ضد مجموعة من الاصلاحيين الذين طلب الاجتماع بهم عقب تقديم عريضة (الاصلاح الدستوري أولاً) حيث واجه الامير نايف رد فعل حازم من جانب المجموعة، ولعل من أبرزها ما قاله الدكتور متروك الفالح، وهو بين من شملتهم حملة الاعتقالات الاخيرة، حيث أحبط مفعول التهديد الذي أطلقه الأمير نايف ومفاده بأن المجموعة ستواجه الاعتقال ما لم تكف عن تقديم العرائض، فقال له الدكتور الفالح بأننا لم نأت اليك لنسجن ولكن إن لم يكن لديك سوى هذا الخيار فنحن على استعداد لتحمل تبعاته. إن مثل هذا الرد لم يكن معهوداً في بلد يحكم فيه أمراؤه بلغة الاملاء والتهديد، ولذلك كان وقع الكلام على الأمير نايف ثقيلاً كيف وهو بحسب دوره يمثل رمز القوة وذراع البطش والقهر في الدولة.

لم تثن المجموعة الاصلاحية تهديدات الأمير نايف، فقد واصل رموز الاصلاح في البلاد نشاطهم وابلاغ رسالتهم الى الوالي، فعقدوا الاجتماعات في المدن الكبرى من المملكة بما في ذلك العاصمة الرياض وفي أماكن علنية وعامة مثل الفنادق والصالات العمومية لمناقشة الخيارات المطروحة أمام التيار الاصلاحي الوطني لمواجهة انسداد أفق التواصل والعلاقة مع الدولة من أجل بدء المسيرة الاصلاحية. وفيما كانت للدولة أجندتها في التطوير السياسي والاداري سعياً الى تشويه العملية الاصلاحية من خلال إنشاء لجان تكون تحت وصايتها وتوجيهها لتفويت الفرصة أمام ظهور جمعيات وطنية حقيقية تحظى وعلى نحو سريع بالتأييد الشعبي الداخلي والاعتراف الدولي وبخاصة من قبل منظمات حقوق الانسان الدولية ومؤسسات المجتمع المدني في أرجاء العالم. في المقابل كان للتيار الاصلاحي أجندته المستقلة وفي ذات الوقت المقابلة، والتي تعبّر عن الاغلبية الشعبية في البلاد، حيث تقدّم دعاة الاصلاح بطلب تشكيل جمعيات أهلية حقوقية وثقافية دفعاً منه لعجلة الاصلاح وتشييداً لبنى المجتمع المدني. وهنا يكمن ملتقى التشابك والتصادم بين العائلة المالكة والتيار الشعبي الاصلاحي، فقد تمسّكت الأولى بعقيدة سابقة تقوم على وهم القدرة على تقرير مسيرة التحوّل ودرجة سرعته والمقادير المحددة له سلفاً، وأن ما جرى عام ١٩٩٢ من تقويض للتحرّك الشعبي الاصلاحي بطريقة الاعلان عن الانظمة الثلاثة وإنشاء مجالس مفرغة المحتوى قابل للتكرار هذه المرة

**إختار وزير الداخلية بداية الصراع وكيفيته ولكن بالتأكيد لن يكون قادراً على اختيار خاتمة الصراع وكيفيته أيضاً**

أيضاً، والتي يؤمل منها استيعاب أو تشويه الأهداف والتطلعات الشعبية الاصلاحية.

والسؤال هنا: لماذا أقدمت الحكومة على قرار إعتقال رموز التيار الاصلاحي بهذه الطريقة الفجائية والمهينة وفي هذا الوقت بالتحديد؟

ثمة سيناريوهات متعددة يمكن إيرادها للاجابة عن السؤال، وقد تسهم مجتمعة في تشكيل صورة الوضع العام في البلاد.

السيناريو الأول: هناك قناعة شبه مؤكدة لدى بعض أمراء العائلة المالكة بأن خيار كسر التيار الاصلاحي والاصطدام به هو الخيار الأصوب في التعامل مع الظواهر السياسية الداخلية. وقد نلحظ في تصريحات العصبة السديرية ما يعزز من قوة هذا السيناريو، وبخاصة ما ورد منها في لقاءات الأمير نايف مع دعاة الاصلاح الى جانب عبارات التهديد المبطّنة التي أطلقها وزير الداخلية خلال مؤتمرات صحافية عقدها والتي شدّد فيها على أن مواجهة الجماعات السياسية لا يتطلب أكثر من ساعة حزم من أجل إنهائها، وهي إشارة واضحة الى خيار إعتقال الاصلاحيين.

هذا السيناريو يستدعي ما جرى على مؤسسي (لجنة الحقوق الشرعية) عام ١٩٩٢، ورموز التيار السلفي الناشط سياسياً، حيث قررت العائلة المالكة اللجوء الى خيار القوة والبطش، وأقدمت على إعتقال مؤسسي اللجنة ورموز التيار السلفي وأبقتهم لفترة طويلة داخل المعتقل في سبيل إخماد النشاط السياسي، وقد حقق الخيار الأمني غايته، فقد تفتت بنية اللجنة، واضطر مؤسسوها الكبار اعتماد المنفى مكاناً لاستئناف العمل السياسي الاحتجاجي. أما باقي أفراد اللجنة فقد تعرضوا للاعتقال والفصل من الوظيفة والملاحقة الأمنية والمراقبة المستمرة. وقد جرى الحال نفسه على رموز التيار السلفي الذين أدخلوا السجون وتعرضوا لصنوف التعذيب المختلفة والتهديد والتوقيع على تعهدات خطيّة بعدم مزاولة أي نشاط سياسي ضد الدولة. وفي نهاية المطاف، نجحت العائلة المالكة في تطويق أزمتها الخطيرة مع حليفها الديني وإحتواء الرموز ضمن شبكة تحالفات فرعية، وكان لوزير الداخلية الدور الأكبر في التخطيط لهذه العملية.

السيناريو الثاني: أن الدولة فشلت بإمتياز في التوصل الى بدائل أخرى للرد على تزايد النشاط المطلبي الاصلاحي في البلاد، ولم يعد أمامها سوى خيار القمع، باعتباره السلاح الأكثر كفاءة واستعمالاً فعّالاً في الماضي، وخشية من انفراط عقد الاجماع داخل العائلة المالكة التي وجدت نفسها محاصرة بتيار شعبي عام يرفض محاولات الكسر والتعطيل. وقد يكون اعتقال رموز التيار الاصلاحي قد جاء نتيجة اتفاق ثنائي أو ثلاثي داخل العصبة السديرية، التي كانت ومازالت ترى بأن ولي العهد الأمير عبد الله والملكي الفعلي الافتراضي أخفق في ادارة الصراع مع التيار الاصلاحي، ولذلك جاء القرار مخالفاً للتوجّهات المعلنة

للأمير عبد الله في تشجيع الحوار الوطني، ودعم مسيرة الاصلاح، والشفافية، والتطوير الاداري.

السيناريو الثالث: وهو على الضد من السابق فقد تكون للدولة أجندة في الاصلاح على وشك التنفيذ، ولكنها بالتأكيد تتعارض جزئياً أو كلياً مع تطلعات التيار الاصلاحي الوطني، فمن أجل تمرير الاجندة الرسمية فإن ذلك يتطلب إفشال المشروع الشعبي، وإخماد الاصوات الاصلاحية الأخرى، ولم يكن سوى الاعتقال خياراً أمام العائلة المالكة التي فشلت محاولاتها في الاقناع والابتزاز لانهاء الدور التعويقي الذي يقوم به التيار الاصلاحي لأجندة الاصلاح المفروضة من قبل العائلة المالكة. وتلفت تجربة عريضة (الاصلاح الدستوري أولاً) أن أمراء كباراً وصغاراً تحرّكوا بصورة عاجلة لاقناع بعض الناشطين الاصلاحيين في قائمة الموقعين على العريضة الاخيرة للحيلولة دون رفعها الى ولي العهد أو شطب اسمائهم منها، وتالياً وقف تام للنشاط الاصلاحي، ولكن المحاولات انتهت الى الفشل، ولذلك لم يبق سوى الاعتقال خياراً قائماً.

السيناريو الرابع: أن قرار إعتقال رموز التيار الاصلاحي يمثّل إحدى تمظهرات صراع الاجنحة داخل العائلة المالكة، فهو في الوقت الذي يطيح بكل ما وعد به الأمير عبد الله ومنهجه الظاهري وصورته الخارجية كرجل إصلاح داخل العائلة المالكة، فإن العصبة السديرية أرادت استعادة زمام المبادرة باعتبارها اللاعب الحاسم في صناعة القرار

**ضرب التيار الاصلاحي ينذر بمواجهة مفتوحة بين كافة القوى الاجتماعية والسياسية والعائلة المالكة**

السياسي داخل البلاد. ولذلك كان ضرورياً السؤال عن الدور المرتقب لولي العهد الغائب بصورة شبه كاملة في هذه القضية، تماماً كما إن الانتقادات المتصاعدة المصاحبة لخيبة الأمل في سلطة الأمير عبد الله كملك قادم تبدو مشروعة وبخاصة من أولئك الذين عوّلوا كثيراً وطويلاً على ما يمكن أن يقوم به الأمير عبد الله من أجل بناء وطن الجميع والوحدة الوطنية والاصلاح الشامل. إن قرار الاعتقال لدعاة الاصلاح يمثل ليس ضربة للتيار الوطني الاصلاحي فحسب بل يوجّه في حقيقة الأمر طعنة قوية لجناح الأمير عبد الله ومشروعه في الاصلاح، إن لم يكن اعتقال رموز التيار الاصلاحي الوطني قد أفضى الى تعريّة وفضح زيف التوجه الاصلاحي لدى هذا الجناح، ولربما كشف حجم القوة التي يمكن التعويل عليها في سبيل خروج مولود الاصلاح من قصر ولي العهد.

ولمناقشة السيناريوهات المطروحة فإن هناك مضادات راهنة تجعل ـ بحسب السيناريو الأول ـ من التعويل على الخيار الأمني في التعامل مع الوضع الحالي محفوفاً بالفشل. فأعضاء اللجنة الشرعية والتيار السلفي عموماً يمثّلون ـ بالرغم من إمتلاكهم قوة في الشارع لا يستهان بها ـ منطقة معينة وشريحة إجتماعية محددة. أما بالنسبة للتيار الاصلاحي اليوم فهو يضم الطيف السياسي والاجتماعي على مستوى الوطن، بحيث يمكن القول بأنه الأكثر تمثيلاً للشعب بمختلف شرائحه الاجتماعية وتياراته السياسية وطوائفه المذهبية، وهذا ما لم يتحقق طيلة تاريخ الدولة السعودية الحديثة، وبالتالي فإن ضرب التيار الاصلاحي يعني فيما يعني ضرب كافة القوى الاجتماعية والسياسية، وهذا بحد ذاته ينذر بإحتمال المواجهة المفتوحة بين المجتمع والسلطة.

ومن جهة ثانية، فإن الظروف الداخلية في الوقت الراهن بلغت من الخطورة بحيث لم تعد تحتمل تصعيداً أمنياً إضافياً الى جانب المواجهة المستمرة بين الحكومة وجماعات العنف. فالهشاشة التي بلغها كيان الدولة وتصدّع مصداقية المؤسسة السياسية في تسوية مشكلات المواطن اليومية (البطالة، التعليم، الخدمات العامة، الدين العام..الخ) لم تعد تسمح لاختبارات اللحظات الأخيرة التي قد تؤدي الى تدمير حدود التجاذب الداخلي وتحويله الى مواجهة مفتوحة ضد الحكومة التي ستخرج خاسرة في كل الاحوال. ليست الدولة الآن في وضع يمنحها هامشاً معقولاً ومضموناً للاصطدام بالتيار الشعبي العام، مع اقرار القيادة السياسية في الدولة بمشروعية مطالبه ووسيلته في التعبير عنها. في حقيقة الأمر، إن من الغباء السياسي أن تلجأ العائلة المالكة الى أساليب غير سلمية في التعاطي مع حركة إصلاحية سلمية وعلنية، بل الأنكى حين تظهر في صورة المناوىء للمطلب الاصلاحي في ظل إجماع شعبي عام على الاصلاح الشامل والفوري.

من جهة ثالثة، إن قرار إعتقال دعاة الاصلاح يتعارض مع التوجهات الدولية الراهنة والتي قد تفضي الى تشكيل قوة ضغط شديدة على دول الشرق الأوسط من أجل البدء بتنفيذ أجندة إصلاحية فاعلة وواسعة. قد يقال بأن الاعتقال كان يستهدف إثبات العكس، أي بعث رسالة غير مباشرة الى الغرب والولايات المتحدة بأن مشروع الشرق الأوسط الكبير بإستهدافاته المعلنة وفي القلب منها دمقرطة دول المنطقة لن يحقق النجاح لأن الارادة تبقى أولاً وأخيراً لحكومات هذه الدول، ولربما هناك في العائلة المالكة من يريد أن يبعث رسالة أخرى

مضمونها أن العائلة المالكة مازالت تملك زمام المبادرة وأنها قادرة على تحقيق استتباب الأمن والاستقرار، وأن النشاطات الداخلية لا تعدو كونها فورات مؤقتة قابلة للاخماد والتقويض عبر استعمال وسائل قمعية. وعلى أية حال، فإن العائلة المالكة التي ترقب بحذر بالغ ما يجري داخل العراق بانتظار ولادة نظام ديمقراطي تعددي فإنها تحاول إستباق الأوضاع قبل أن تواجه الحقيقة المرّة لاحقاً.

إن السيناريوهات الواردة أعلاه مهما تباينت فهي تشير الى أزمة قادمة وحادة، وستصل تأثيراتها الى أبعد من حدود قضية اعتقال دعاة الاصلاح، بل ستستوعب العائلة المالكة، وستنتقل الى الشارع الذي سينظر دون ريب الى مثل هذه الخطوة باعتبارها القشّة التي ستقصم ظهر البعير.. إذ لا يمكن لحركة اصلاحية راشدة وسلمية أن ينتهي رموزها الى المعتقلات دونما جرم سوى البوح بمطالب عامة، عادلة، وواضحة متوّسلين بأساليب سلمية وعلنية. إن مثل هذه التدابير القمعية ستزيد في قناعة المحبطين من سلوك الدولة، وستعمق الشقة بين المجتمع والعائلة المالكة، حيث لا أمل مرجو ـ بعد هذا القرار الغاشم ـ في الدولة. وفي حقيقة الأمر، أن العائلة المالكة استبدّلت وسائل التواصل والتخاطب مع المجتمع، فبعد أن كانت سلمية وعلنية وشفافة

**الاعتقالات تمثّل أكبر تحدٍ لولي العهد بوصفه الرجل الاصلاحي الافتراضي وأن مصداقيته باتت على المحك**

وعبر عرائض، فإن لجوء وزير الداخلية الى خيار قمعي فإنه يكون قد إختار بداية الصراع وكيفيته ولكنه بالتأكيد لن يكون قادراً على اختيار خاتمته بل ولا كيفيته أيضاً. وفي كل الاحوال فإن الاعتقالات تعد أكبر تحدي لولي العهد بوصفه الرجل الاصلاحي الافتراضي، وأن الجميع بانتظار كلمته الفاصلة والحاسمة في هذا الموضوع، وأن مصداقية دعوى تبنيه للمسيرة الاصلاحية باتت على المحك. وبكلمة، فإن الشعرة الاخيرة بين التيار الاصلاحي الشعبي الواسع والعائلة المالكة قد انقطعت بعد إقدام وزير الداخلية على هذا القرار الخاسر، ولن يلام أحد بعد ذلك بالتوسل بالشيطان من أجل إنقاذ البلاد من أزمتها المستفحلة.

### الواقع البائس وآفاق المستقبل

# المرجعية الدينية والسياسية في الحجاز

نعلم أن تأسيس المملكة العربية السعودية قام على أنقاض دولة الحجاز.

وحين نتحدث عن الأنقاض، فنحن لا نخصّ الحديث الى غياب شيء إسمه (مملكة الحجاز) التي كان معترفاً بها دولياً وضمت مدينة جدة قنصليات دول أجنبية، وكان لها ما للدول القائمة حالياً من وزارات ونقابات وصحافة وجيش واحزاب، كانت في مجملها متقدمة على محيطها العربي عدا في مصر.

لقد حول الوهابيون الحجاز الى أنقاض بالفعل.

على الصعيد السياسي، تمّ تدمير كيان الدولة وابتلاعها، وتم طرد العائلة المالكة منها، وهي عائلة الشريف حسين ثم إبنه الشريف علي، إضافة الى مطاردة النخبة السياسية الحجازية التي أُجبرت على الفرار الى مصر والأردن، وبعضها لم يعد أصلاً الى موطنة حتى وافته المنيّة منفياً.

وعلى الصعيد الثقافي، تعرضت الهوية الحجازية الى تدمير منظّم، وحرم الحجازيون من التعبير عن ثقافتهم ومسلكهم وفلوكلورهم وعاداتهم وتقاليدهم وملابسهم وغير ذلك، وفرضت عليهم ثقافة خارجية ولاتزال.

الأخطر من كل هذا، هو ما تعرضت له البنية الثقافية الدينية الحجازية، فعلماء الحجاز تمت تصفية بعضهم قتلاً في مجازر الطائف، وبعضهم طورد الى خارج الحدود فانتقل بين الأمصار العربية بل وصل بعضهم الى ماليزيا واندونيسيا.

ترتيب الأوضاع للإستحقاق القادم!

لم ينقل السعوديون السلطة السياسية الى الرياض فحسب، بل نقلوا السلطة الدينية من مكة الى بريدة والرياض ايضاً. وتعرضت المدارس والمذاهب الإسلامية في الحجاز الى القمع، وعلماؤهم الى الفصل والطرد، حتى لم يتبق منهم اليوم سوى أعداد قليلة محاصرة بالقمع الفكري الطائفي الوهابي. اختطف القضاء من

**علماء الحجاز مؤهلون للعب دور ديني يتواءم مع متطلبات العصر والمجتمع والدولة**

يد علماء الحجاز، وتم تدمير الأماكن والمساجد الأثرية والمقدسة، وأحرقت الكتب وصودرت وأممت المساجد (وهابياً)، ومنع الحديث عن علماء الحجاز إلا بشكل ظاهري عام، ومنعت الكتب من الطباعة في الداخل او استيرادها من الخارج، وفرضت مناهج التعليم في المدارس الأهلية والحكومية الحجازية، تلك المناهج التي لا تعترف بغير المذهب الرسمي، وبغير أفكاره التي تسوغ القتل والتكفير. وشنّت الحروب الإعلامية الشعواء على من تبقى من علماء الحجاز وفي مقدمتهم السيد محمد علوي المالكي، فطبعت الكتب داخل المملكة ضده، ولم يسمح له بالرد لا في صحيفة ولا في كتاب مطبوع داخلي، ولا حتى بالوسائل البدائية.

لقد أبعد علماء الحجاز وأهله عن الشأن الديني للمملكة. رغم أنهم أصلح من يعبر عن الإعتدال والتسامح الديني، وأقدر من يتواءم مع متطلبات العصر فهماً ومعرفة وقدرة على التفاعل الإيجابي مع العصر ومع الآخر.

اليوم، وفيما يتحرر المواطنون في المملكة، في كل أنحاء المملكة، من ضغوط الوهابية المكفرة شيئاً فشيئاً.. اليوم حيث تبدأ مرحلة التسامح والتعايش، ماذا يمكن لعلماء الحجاز كما نخبه أن يقوموا به؟. اليوم حيث تتبلور الآراء والتوجهات والأفكار ويتحفز الجميع لصناعة مستقبل جديد لأبناء المملكة، كيف تقيم النخبة الحجازية ومرجعيتها الدينية

واقعها، وكيف تستعيد شيئاً من وهجها الديني الذي غزت به كل الأمصار طيلة حقب التاريخ؟ اليوم ونحن نرى كيف آلت البلاد الى مستنقعات العنف والتطرف بسبب أحادية الفكر والمذهب، يستشعر الجميع الحاجة الى دور الحجاز موئل العلم ومهبط الرسالة والوحي كيما يستعيد ألقه بعد عقود من سيادة الطغيان والظلم والإحتكار، فهل هناك من متسع لذلك؟

في مختلف مناطق المملكة ولدى شتى المذاهب الدينية هناك مرجعيات واضحة لكل مذهب، إلا في الحجاز، فإن المرجعية الدينية لم تتبلور بما فيه الكفاية، ربما بسبب القمع الشديد الذي سلّطه الوهابيون على الحجازيين باعتبارهم المنافس الأكثر إخافة، وللمردود السلبي الذي سيشعر به السلفيون الوهابيون فيما لو فُسح لعلماء الحجاز أن يتولوا شؤونه الدينية، الأمر الذي يفضي الى بوار بضاعتهم. غير أن هذا لا يعفي علماء الحجاز من المسؤولية، وإننا لنأمل أن يقوم السيد علوي المالكي باعتباره مفتياً للحجاز، وأحد أكبر فقهائها، أن يلم شمل علماء الحجاز في تجمّع له صوته المميز في الرأي والفتيا والموقف السياسي إن تطلّب الأمر.

ومن أول المسؤوليات التي يجب الإهتمام بها، هو تأسيس المدارس وإحياء ما اندثر منها وإرسال البعثات الدينية إن تطلب الأمر، فالإحتكار المذهبي للتعليم الرسمي والديني، ومنع الحجازيين من التدريس حتى في الحرم، وإغلاق المدارس الدينية، أدى الى انخفاض أعداد العلماء المؤهلين القادرين على التصدي للشؤون الدينية والإجتماعية والقضائية. وتبدو في الأفق اليوم فرصة للقيام بهذا الأمر حتى لو كان بشكل غير رسمي، كما يفعل أتباع المذاهب الإسلامية الأخرى في المملكة والتي تعاني هي الأخرى من الإضطهاد والتضييق.

يدور الحديث هذه الإيام عن ترتيبات في هيئة كبار العلماء التي يستحوذ عليها السلفيون والتي تتصدى للفتيا وتفرضها على كل المواطنين. كما ويدور حديث حول إشراك علماء من الحجاز ومن المناطق الأخرى في تلك الهيئة لكي تكون أكثر تمثيلاً للتوجهات الدينية ـ على الأقل في النطاق السنّي. وسواء كانت الغاية تخفيف حدّة التعصب وترويجاً للتسامح المذهبي، وتعضيداً للوحدة الوطنية، أو كان لمجرد تلبيس على الرأي العام.. فإن المطلوب هو الحضور الفاعل الذي لا يتحقق إلا بتشكيل مرجعية دينية حجازية واضحة، تستطيع أن تحدث تطويراً جيداً يخدم كل المواطنين في مجال الفتيا والتوجيه الديني.

على الصعيد السياسي، فإن من الملاحظ عدم تبلور تجمع سياسي على النحو الذي نشهده في كل مناطق المملكة، ولربما لازال الكثير من الحجازيين تجاراً ووجاهات إجتماعية وناشطين سياسيين يعيشون التاريخ بأكثر مما يعيشون الحاضر. إن مشكلة المملكة هي أن السياسة فيها متلبسة بالطائفية والمناطقية، وسواء أردنا أم لم نرد، فإنه من المستحيل أن يحصل الحجازيون على حقوقهم وحقوق مواطنيهم دونما تنسيق بين الفعاليات السياسية، وبين هذه الأخيرة والمرجعية الدينية.

لقد اختفت قيادة الحجاز السياسية وطردت من موطنها، واحتلّ مقعدها، شأنها في ذلك شأن المرجعية الدينية، وقد حان الوقت لبلورة قيادة حقيقية في المجتمع الحجازي تشدّ بعضه بعضاً وتعضده في خضم التحولات الجارية، والتي نأمل ان تسفر عن مساواة وعدالة وحقوق مواطنة افتقدناها جميعاً منذ قيام الدولة السعودية الحديثة.

## ليس الاعتقال وحده.. بل الحرية بأكملها

بالرغم من الاهتمام الاعلامي والشعبي الذي حظي به اعتقال المصلحين، وهو نبأ يستحق كل الاهتمام وكل الغضب، فهذه الثلة التي ناضلت عبر سنوات طويلة من أجل ابلاغ رسالة الاصلاح تستأهل الترميز والدفاع.. ولكن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، فإن ما لم يلحظ بوضوح أن منسوب الشفافية قد تضاءل الى حد كبير في صحافتنا المحلية، وعادت رداءة الطرح تكسو المقالات اليومية والاسبوعية، وتبدّلت العناوين، وأصبح التحليق في المجازيات سائداً، وأحداث العالم المجهول تسيّر الاقلام الناقدة..هل تم ذلك مصادفة مع حدث الاعتقال أم أن هناك توجيهات وصلت الى رؤوساء تحرير الصحف والكتّاب بالكف عن المعالجات النقدية، التي تستبطن تقويماً للسياسات الخاطئة التي تتبعها الدولة..

لم يكن موضوع الاصلاح وحده الذي اختفى في مقالات الصحف الرئيسية مثل الوطن والرياض، بل اختفى معه الحس النقدي أيضاً، في موضوعات ذات شأن محدود مثل المستشفى والشارع.. وعلى سبيل المثال، فقد فوجيء كثيرون بتوقف الدكتور محمد القويز عن مقالاته الناقدة للمستشفى التخصصي بالرياض، بعد أن وعد بتقديم أدلة على الخلل العميق في ادارة المستشفى وخدماته الصحية، وتوعد بكشف أسماء المتورطين في ملف التخصصي.. ولكن وفجأة ودون سابق توضيح توقف القويز عن مقالاته، وكتب مقالاً عزائياً في الثامن عشر من مارس تحت عنوان (انتحار الأوراق) الذي جاء مشحوناً بالرمزية والاشارات الدالة على أن ثمة ما حال بينه وبين إكمال ما بدأ به حول مستشفى التخصصي، وكانت المرارة بادية بوضوح على مقالته، وكأنه أراد ان يبعث برسالة اعتذار للقارىء لعدم الوفاء بما وعد به، بفعل يد الرقيب التي امتدت الى أوراقه وأملت عليه أن يسلك طريقاً آخر غير الذي كان يسير فيه..

بعض الهمهمات المتسرّبة من داخل الصحافة المحلية تفيد بأن تعليمات صارمة صدرت من وزارة الاعلام بالتوقف عن الكتابة حول الاصلاح السياسي، والكف عن نقد سياسات الحكومة والمؤسسات العامة، ونقل البعض عن إجراءات صارمة تتخذها بعض الصحف إزاء المقالات التي تشذ عن طوق التعليمات بمنع أصحابها عن الكتابة قطعياً، وقد يقعون تحت طائل التحقيق والاعتقال في حالات معينة. فهنيئاً للاستبداد عودته السريعة بعد أن عاد راعيها الأقوى، وزير الداخلية لتسلّم مهامه كملك غير متوّج.

## إشكالية اللامركزية

# مركزية الدولة والمجتمع المدني

ابتداء يجب تكرار القول بأهمية دور المجتمع المدني بوصفه مكافئاً للدولة ووسيلة فاعلة لتحقيق التوازن الداخلي بين السلطة والمجتمع.. إن المؤسسات الاهلية بمقدار ما تحد من تغوّل السلطة وانحرافها فإنها تقدّم أكبر خدمة لها من خلال تحوّل المؤسسات الاهلية الى قنوات منظمة ومكثّفات لايصال رسالة المجتمع الى السلطة.. ولذلك، فإن بدء العمل بالنشاطات الاهلية المؤسسية، أي الاتجاه نحو بناء المجتمع المدني يمثل المدخل الصحيح لأي تغييرات مستقبلية يراد منها إعادة تنظيم الدولة وتأسيس العلاقة بين المجتمع والسلطة على أسس صحيحة وكفوءة.

صحيح أن الدولة تحاول كبح وتضييق أفق عمل المجتمع المدني والحد من تكاثر مؤسساته، فإن المناخات الداخلية والاقليمية والدولية تدفع باتجاه حثيث نحو الانتقالات السريعة التي تفرضها ريتمات التحول الدولي في الفترة الراهنة، وإن العائلة المالكة تجد نفسها إما السير مع الاتجاه العالمي أو الارتداد لمواجهة التيار، وبالتأكيد فإنها لن تستطيع الصمود طويلاً لأن المواجهة تتم بعدّة قليلة ومبررات ضعيفة. وقد لحظنا كيف أن تحفظات العائلة المالكة وكتابات المؤسسة الدينية الناقدة لمواثيق حقوق الانسان وتقارير المنظمات الدولية قد فشلت في التصدي لاتجاه حقوق الانسان من أن يفرض نفسه على السعودية، حيث أصبح مصطلح (حقوق الانسان) حاضراً في خطاب السلطة، وفي الصحافة المحلية، وأخيراً تحوّل الى لجنة. وإن ما كانت تهرب منه العائلة المالكة وتتذرع بالنفي تارة والتبرير تارة أخرى قد أصبح من أهداف اللجنة الحقوقية، أي تبني لائحة الحقوق الواردة في مواثيق وعهود دولية خاصة بحقوق الانسان كمناهضة التعذيب، والدفاع عن حريات التعبير والضمير، ونبذ التعدي والتعسف والقمع وتوفير كافة الضمانات القانونية والحقوقية للمواطنين، وبذل أقصى الجهود في التحقق من دعاوى المخالفات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الانسان.

لا شك أن أول سؤال يثار إزاء تلك اللجان والجمعيات الناشئة في هذا البلد، يتعلق بالتطبيق، أي كيفية تحويل النظام التأسيسي ولائحة الاهداف الى أفعال على الأرض، وعدم الاكتفاء بمجرد الاعلان عنها، ومنطلق السؤال واضح، فطالما اختلطت يد الدولة في بداية وعمل المؤسسات الاهلية فإن هناك شكاً مشروعاً حول الدور والقيود المفروضة عليها ودرجة التدخل المتوقعة من قبل العائلة المالكة.

**مجرد الاعلان عن جمعيات أهلية لا يحل المشكلة ويبقى السؤال المركزي يدور حول فعاليتها ودورها على أرض الواقع**

إن الاحباط الناتج عن إنحباس قطر الدولة أو تساقطه بصورة غير ملحوظة أو متقطّعة لم يدع طريقاً للثقة في كل ما تأتي به العائلة المالكة، إذ لا يتوقع من أن الجمعية الحالية ستحقق القدر المتيقن من حقوق الانسان في السعودية، لا لعجز في القائمين عليها بل للتدخل المباشر والقيود المفروضة على نشاطها، أضف الى ذلك دور البيروقراطية الحالية في إعاقة عمل الجمعيات الاهلية بصرف النظر عن كفاءة ونزاهة وفعالية القائمين عليها.

خلال الشهور القليلة الماضية أعلن عن إنشاء عدد من الجمعيات التي يفترض كونها من مؤسسات المجتمع المدني، وكان آخرها (الجمعية الوطنية لحقوق الانسان) برئاسة الدكتور عبد الله العبيد وتضم ٤١ عضواً بينهم ٩ نساء. وقد جاء في البرقية الجوابية التي بعث بها الملك فهد الى رئيس الجمعية بأن الجمعية (تعتمد في نشاطها على ما جاء في كتاب الله وسنة نبيه). وقد جاء في مهمات الجمعية (العمل لحماية حقوق الانسان وفقاً للنظام الاساسي الذي مصدره الكتاب والسنة، ووفق الأنظمة والمواثيق الخاصة بحقوق الانسان، وبما لا يخالف الشريعة الاسلامية وبالتعاون مع المنظمات الدولية). وهذه تمثل القاعدة المكثّفة لعمل الجمعيات الحقوقية في المملكة وقد تسري على نشاط الجمعيات (الأهلية) الأخرى لاحقاً، حيث تخضع لمقيّدات النظام الاساسي والكتاب والسنة، كأساس قانوني وتشريعي لعمل الجمعيات.

لعل أولى التحفظات التي أثيرت حول الجمعية أن أعضاءها بما في ذلك رئيسها هم جزء من الحكومة، بما ينفي عنها صفة الأهلية، وربما تنبّهت العائلة المالكة الى ذلك فأزالت عبارة الاهلية وأبقت على عبارة الوطنية وهي ذات معاني مختلطة في الثقافة السياسية الرسمية والتي تحتمل كونها أهلية ورسمية.

الا أن ما هو واضح بأن الجمعية أقرب ما تكون الى المؤسسات الرسمية منها الى مؤسسات المجتمع المدني، ليس كون أعضاءها يستلمون مرتبات وإعانات مالية من قبل الحكومة فحسب، بل أن الاشكالية تتصل بأصل النشأة، فالجمعيات الأهلية هي منتجات مجتمعية

مستقلة، وأن القائمين عليها لا تربطهم علاقات ومصالح مع الحكومة من أي نوع. وفي حقيقة الأمر، أن الحال لا يتوقف على الاشكال الاجرائية وهل كون مؤسسات المجتمع المدني لم تجد الأرضية الخصبة التي تؤهلها للعمل دون عون من الدولة، بل هي تعكس عقيدة الدولة والعائلة المالكة بوجه خاص في كيفية ادارة التحولات الداخلية في المجتمع، والتي تخشى من فقدان السيطرة على النشاطات الاهلية بكل الكوامن الثاوية فيها، وهو ما تدركه العائلة المالكة بصورة تامة، فالزيادة المتصاعدة في توقعات المجتمع في مقابل الممانعة الرسمية والتأجيل المتكرر قد أوصل الجميع الى حافة الانفلات التام. إن العائلة المالكة تحاول الامساك بكافة خيوط اللعبة الداخلية بما في ذلك العمل الاهلي المرشح لأن يأخذ بعداً سياسياً وعلى أفق واسع.

لا يبدو أن المبرر المشاع عن مركزة العمل الاهلي واخضاعه تحت الرقابة الرسمية على أساس أن المجتمع لم يبلغ بعد مستوى متقدماً من العمل الاهلي والحقوقي، أو أنه بحاجة الى عملية تثقيف واسعة يكتسب - أي هذا المبرر- مصداقية من أي نوع، فالمؤسسات الاهلية في كافة أنحاء العالم تعبّر عن حاجة المجتمع للتعبير عن نفسه ومطالبه في مقابل الدولة ، وأن المجتمع كفيل بتنمية دور المؤسسات ووظيفتها، وهو وحده القادر على تصنيع ثقافة أهلية وتطوير تجربة مؤسساته. إن هذه البداية تشيع جواً من التشاؤم بين دعاة الاصلاح، وتعزز موقف الأغلبية الساخطة من أن خيار الدولة وبدائلها هي لتسوية مشكلاتها وحدها، وإن هذه الجمعيات بصفتها الوطنية أو الاهلية ليست أكثر من فطريات تغشي الانظار ولكن دون نفع مرجو منها وفي أحسن الاحوال لا تتجاوز أكثر من ديكور سياسي خارجي للعائلة المالكة.

## مركزة المجتمع المدني!!

السلطة بدأت في نجد وكأن هناك من يريد كتابة تاريخ ولادة المجتمع المدني في مركز نشأة السلطة..إن الجمعيات الاهلية التي أعلن عن تأسيسها خلال العام الماضي بدأت في نجد، وفي ذلك إشارة كافية الى ما يسلبها صفة الأهلية، فنجد تعني السلطة السياسية ومركزها، وهذا من شأنه التشكيك في استقلالية الجمعيات. ولكن هناك ما هو أعظم أي تحويل نجد الى مجمع للجمعيات الاهلية الكبرى حيث تتم مركزة السلطة وما يدعى بالمجتمع المدني. ليس الغرض من اثارة هذه النقطة الدعوة الى إثارة النزعات العنصرية أو الاقليمية، ولكن حين يراد تغليب منطقة على باقي المناطق يصبح الحديث مختلفاً حرصاً على الوطن، وتحذيراً من الافتئات عليه وتقسيمه والتفريق بين أبنائه.

من خلال نظرة فاحصة على اللجان المعلن عنها حتى الآن: (لجنة العمل والعمال) و(اللجنة الوطنية لحقوق الانسان) أو رابطة الصحافيين ولجنة الكتّاب والادباء، أن نجد هي مركز نشأة اللجان هذه، وأن أعضاءها هم إما من نجد مقرّبين من السلطة أو موظفون سابقون قد تحقق فيهم شرط الولاء للعائلة المالكة، أضف الى ذلك أن هذه اللجان تخضع بصورة وأخرى تحت إشراف وزارة

**خشية العائلة المالكة من فقدان السيطرة على النشاطات الاهلية بكل الكوامن الثاوية فيها يدفعها للسيطرة على الجمعيات في مستهل عملها**

الداخلية والوزارات المتخصصة فلجنة العمل والعمال تخضع لنظام وزارة العمل، ولجنة حقوق الانسان تخضع لوزارة الداخلية ورابطة الصحافيين لوزارتي الاعلام والداخلية..

في المقابل، نجد أن كافة الطلبات التي تقدّم بها دعاة الاصلاح وناشطون في مجال حقوق الانسان لانشاء جمعيات أهلية لم تحصل على رخصة رسمية..بصراحة إنها رسالة واضحة تبعث بها العائلة المالكة الى دعاة الاصلاح

رئيس اللجنة الحكومية!: عسكري مخابراتي

بأنها وحدها تقرر شكل المجتمع المدني ووظائفه وأعضاءه، وهذا بحد ذاته دليل كافي على أن هذه العائلة المالكة قد فقدت كل سبب يجعل التعويل عليها مصيباً..وبإمكان تصور صورة المجتمع المدني حين تكون لوزارة الداخلية الحصة الأعظم فيه، فكل الاجراءات التي تتم في وضع لبنات المجتمع المدني لا تشجّع على الاعتقاد بأن مؤسسات أهلية خالصة ستجد النور ما لم تتحرر من قيود المكان والخصم التقليدي لها.

ومن السخرية أن يضطلع من كانوا بالأمس على خلاف مع وثائق حقوق الانسان بمسؤولية الدفاع عن حقوق الانسان، أو أن تكون نجد هي الحاضن الأول له، وكنا ننتظر أن تتأسس أولى اللجان الحقوقية في المناطق الأشد إضطهاداً وحرماناً من قبل السلطة، لا أن تكون المنطقة المنعّمة هي من يكون مركز نشأة حقوق الانسان، وكنا نأمل أن تنشأ لجنة حقوق العمل والعمال في المناطق الصناعية التي تكون عادة مرشحة لخصومات بين العمال وأرباب العمل والمصانع والشركات، وكنا نتطلع أن تكون رابطة الصحافيين في المنطقة الرائدة في مجال الاعلام والصحافة..فيا ترى ما مغزى تنجيد المجتمع المدني؟

ليس هناك من يعترض على نشوء مؤسسات المجتمع المدني، فالاجماع قائم على دعم مبادرات الدولة والمجتمع في إرساء دعائم وآليات المجتمع المدني، بصرف النظر عن مقدار المأمول به ومنه ضيقاً وسعة..ولكن في الوقت نفسه ليس هناك من يود رؤية هيمنة الدولة على

المجال الحيوي لعمل المؤسسات الاهلية، التي تنشأ في الاصل لدفع جبروت السلطة ودرء تمددها اللامحدود في المجتمع.

إن ما يلحظه المراقبون ودعاة الاصلاح أن الدولة تحاول التغلغل في المحيط الطبيعي للمجتمع، وبسط سيطرتها على مؤسساته. ومنذ بدء بوادر تأسيس الجمعيات الأهلية كانت النوايا الخفية لدى الأمراء تنزع نحو إيجاد آليات ملتوية من أجل إحباط مفعول المبادرات الوطنية الحقيقية التي يقف وراءها دعاة الاصلاح. ولعل ما يزيد في كثافة الشكوك حول سلوك الدولة إزاء الجمعيات الأهلية هو ما يظهر في ضبط وتوجيه التطور السياسي والاداري في البلاد حيث يتم الالتزام بقائمة معايير معروفة: المنطقة، الولاء السياسي للعائلة المالكة، خلو صفحة المنتمين للجمعيات من تجارب سياسية سابقة، أو حتى خبرات في مجال عمل الجمعيات الاهلية، والمذهب، بل هناك معيار غير معلن يضطلع به جهاز المباحث وهو التحقق من كون الشخص المرشح لمنصب ما لا يملك نوايا مبيّته تخّل بوظيفته المقررة سلفاً. يخضع جميع الاعضاء المعيّنين لاختبار القائمة هذه قبل المصادقة على قرار التعيين، ولا يتوقف الأمر على الجمعيات الأهلية بل تسري هذه القائمة على جميع المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية، وهذا ما ظهر بجلاء في تعيين الوزراء وأعضاء مجلس الشورى، ومجالس المناطق، وأخيراً الجمعيات الاهلية.

## رسالة بالغة

في شهر مارس الحالي واجهت الحكومة السعودية أشد الامتحانات في مجال عمل الجمعيات الاهلية، لتضع مائزاً حقيقياً وعملياً بين ما يصدق عليه (أهلي) و (رسمي) بصرف النظر عن المسميات التي تسبغ على الجمعيات القائمة. فقد تقدّم مجموعة من المحامين والناشطين السياسيين ودعاة الاصلاح الى وزارة العمل بطلب إنشاء جمعية أهلية ذات نفع عام، وكان على وزير العمل أن يتقدم برد واضح على الطلب المرفوع اليه، استناداً على أنظمة وزارة العمل، الا أن الاخيرة أحجمت عن الرد، وهو ما كان متوقعاً كون القرار لم يكن بيد وزير العمل وإنما وزير الداخلية، بالرغم من عدالة الطلب والتزام أصحابه بالسبل القانونية الموضوعة في مجال عمل الجمعيات وهكذا الامتثال لكافة اللوائح الواردة في نظام الوزارة.

وحين فشلت الوزارة في حسم موضوع الطلب، قررت المجموعة رفع الأمر الى ولي العهد من أجل الحصول على ترخيص باللجنة، وقد اتفقت المجموعة على تقديم عريضة الى الامير عبد الله موقّعة من قبل الاشخاص المعنيين بتولي مهام عمل اللجنة الحقوقية، يعقبها طلب مقابلة ولي العهد. وفيما يلي نص العريضة بحسب المسوّدة الاولى منها:

**بسم الله الرحمن الرحيم**
**صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز**
**ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني حفظه الله**
**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته**

تجاوباً مع توجيهاتكم الكريمة للمواطنين بتقديم طلباتهم في كافة الأمور إلى الجهات المعنية في أجهزة الدولة،

فقد قدم الموقعون على هذا الخطاب نيابة عن زملائهم الآخرين، طلباً إلى معالي وزير العمل والشئون الاجتماعية، في محرم من عام ١٤٢٤هـ الموافق مارس عام ٢٠٠٣ للسماح لهم بإنشاء (اللجنة الأهلية السعودية لحقوق الإنسان)، وفق ما جاء في أهداف اللجنة ونظامها الداخلي الذي نرفق لسموكم الكريم نسخة منه. وقد مضى أكثر من عام على تقديم طلبنا دون أن نتلقى الاستجابة من الجهات المعنية، بينما وردت الإشارات الإعلامية على قبول طلب مجموعة أخرى من المواطنين، أعلنت عن تشكيل لجنة لحقوق الإنسان الأهلية في المملكة.

وكما تعلمون يا صاحب السمو، فان الدول الأخرى ومن بينها الدول العربية والإسلامية، قد سمحت بتشكيل العديد من جمعيات حقوق الإنسان الأهلية للإسهام بجهودها الإنسانية التطوعية مع

عبر هكذا اساليب يستمر الحكم!

الحكومات، في تعزيز تمتع الإنسان بحقوقه كاملة، وبالكشف عن التجاوزات والأخطاء التي تحدث في كل مجتمع، من أجل تصويبها، وإزالة آثارها السلبية على الأفراد والمجتمعات. لذا فإننا نلتمس من سموكم الكريم تذليل العقبات الروتينية أمام طلبنا، والسماح لنا بمزاولة نشاطنا عبر (اللجنة الأهلية السعودية لحقوق الإنسان)، لنسهم مع غيرنا في خدمة الصالح العام لبلادنا. وفقكم الله، وسدد خطاكم على طريق المضي في تطوير بلادنا وازدهارها، والله يرعاكم.

إن هذه العريضة التي لم يكشف النقاب عنها حتى وقت قريب قد وضعت الحكومة أمام امتحان جاد فيما يخص إستقلالية النشاط الاهلي. ولم تكتف الحكومة بتجاهل الطلب بل أقدمت على قرار غاشم وتعسفي باعتقال المطالبين بإنشاء الجمعية الحقوقية، لأن فحوى عريضتهم تتضمن تشكيكاً في اللجنة الحقوقية التي أعلنت عنها الحكومة، ولأن أصحاب الطلب يمثّلون الطيف السياسي والاجتماعي العام في المملكة، ولا تنطبق عليهم معايير العائلة المالكة فقد كان من الطبيعي أن يواجه طلبهم بالرفض القاطع بل وبالتوسل بخيار القمع جواباً ليس للمجموعة هذه فحسب بل وللمجتمع المدني برمته.

المعلم محمد السحمي

# يفتح قضية الردة في السعودية

لعل واحدة من أهم وأخطر الموضوعات إثارة للجدل في القضاء السعودي هو موضوع الردة والاحكام المترتبة عليها، لأسباب عديدة أولاً كونها تفضي الى إستعمال أقصى العقوبات وأقساها، أي الاعدام، وثانياً لأنها تستند على تفسيرات دينية محددة، أي يمتثل فيها القضاء الرسمي لاملاءات فقهية شديدة الخصوصية وكما وردت في المدوّنات الفقهية الحنبلية والوهابية بصورة ضيقة، أي دون مراعاة لاجتهادات وآراء فقهاء عامة المسلمين في قضية تتعلق بإزهاق الروح، مع إحتمال وقوع الخطأ فيما ينتج عن إجتهادات مدرسة فقهية محددة، سيما في هذه القضية، أي الردة، التي وقع فيها الخلاف بين المسلمين منذ فترة مبكرة من تاريخ الاسلام.

وبصرف النظر عن التقارير الحقوقية المتواصلة من منظمات حقوقية دولية تستنكر لجوء الدولة السعودية الى تنفيذ أحكام الردة على أولئك الذين تزعم أجهزة القضاء الرسمي بأنها نافذة على أولئك الذين ثبت تعرّضهم لذات الله عز وجل أو النيل من رسول الاسلام المصطفى محمد (صلى الله عليه وسلم)، مع غياب نظام قانوني وحقوقي يكفل للمتهم ضمانات الدفاع والمرافعة ورد التهمة الموجّهة اليه..نقول بصرف النظر عن كل ذلك، فإن مصنّفات الفقهاء قد تناولت موضوع الردة بالاجتهاد الدقيق وسجّلت فيه رأياً متقدماً، يطيح بما راج بين بعض المدارس المتمسكة بحرفية النص دون روحه.

وفي قضية الردة يبرز أمامنا جانبان للمناظرة:

- الجانب التاريخي.
- الجانب الموضوعي

## الجانب التاريخي

بحسب الرواية التقليدية فإن أول ظهور لاشكالية الردة حدثت في عهد الرسول المصطفى (صلى الله عليه وسلم)، فكما تذكر كتب التاريخ بأن عبد الله بن سعد بن أبي سرح، وكان من كتّاب الوحي، إرتد عن الاسلام مبرراً ذلك بأنه كان يكتب الوحي بحسب إملاءات النبي (صلى الله عليه وسلم) وليس استناداً على الوحي المنزل، فأهدر المصطفى دمه ولو كان متعلّقاً في ستار الكعبة، والسبب واضح هنا بأن مبرر ردة الرجل يتضمن تكذيباً بالنبي الصادق الأمين، وبالوحي المنزل عليه. ولكن في فتح مكة إستجار بن أبي سرح بأخيه من الرضاع عثمان بن عفان رضي الله عنه فأجاره وشفّع له عند رسول الله، فقبل المصطفى شفاعته وعفا عنه ولم يمسه بشيء من العقاب، ثم قبل بيعته. بل أكثر من ذلك، أن ابي سرح تسنّم مناصب خطيرة في خلافة عثمان منها الولاية على مصر وقيادة جيوش المسلمين التي انطلقت من أرض الروم في البحر لغزو أفريقيا وأرض النوبة وذات الصواري. وهذا المثال المعروف في التاريخ يحمل دلالات عميقة وواضحة، فاضافة الى اسقاط الحد فإن التوبة عن الفعل لا يسقط الحقوق المدنية.

ثم كان الظهور الأبرز لحركة الردة بعد رحيل المصطفى (صلى الله عليه وسلم)، وتحديداً في مبتدء خلافة أبي بكر الصديق (رضي الله عنه) الخلافة، حيث امتنعت بعض الفرق والقبائل عن أداء الزكاة وكانت تقول بأنها لا تؤديها الا الى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وأنه قد مات فامتنعت عن الأداء، وقد فسّر بعض الصحابة ذلك بأنه ردة عن الاسلام، واختلف الصحابة في تفسير موقف هؤلاء، فبعضهم قال بأن امتناعهم عن أداء الزكاة دليل على ردة عن الاسلام كلية، وقال آخرون بأن امتناعهم عن أداء الزكاة هو تعبير عن موقف سياسي احتجاجي، أي اعتراض على تولي أبي بكر الخلافة، ولذلك خاطب الفاروق الصديق قائلاً كيف تقاتل قوماً يشهدون ألا إله الله وأن محمداً رسول الله، وكان جواب الصديق بأن إمتناعهم عن أداء الزكاة يكذّب دعواهم بالاقرار بالشهادتين، فيما قال آخرون بأن القوم تأولوا واجتهدوا فإن أخطأوا فلهم أجر وإن أصابوا فلهم أجران، وأن لا سبيل سوى الى النظر فيما يعتقدون والمحاججة على أساس تبيّن الصواب من الخطأ. وقد تعرّض فقهاء المسلمين وباحثيهم الى مناقشة هذه الرواية وخلص كثير منهم الى أن ما قاله الفاروق كان صواباً فالقوم الذين إتهموا بالردّة كانوا على الاسلام ولم يحيدوا عنه وإن امتناعهم عن أداء الزكاة لم يكن رفضاً لركن من أركان الاسلام أو إنكاراً لشريعة الله عز وجل، وإنما لأن الزكاة تكافيء الاعتراف بشرعية السلطة، وتملي الامتثال بما تأتي به ولذلك امتنعت هذه الاقوام عن أداء الزكاة حتى لا تُلزم بما هو أشد منه وهو البيعة والاقرار بشرعية الخليفة.

## الجانب الموضوعي

إن فقهاء المسلمين المتمسّكين بمقاصد وروح الشريعة الغراء أمعنوا النظر في الظروف الموضوعية المحيطة بكل قضية، ولم ينكبّوا على حرفية النص دون روحه، ودون رعاية لمناخ تطبيقه..وقد قال بعض الفقهاء بأن الاحكام الشرعية لا تطبق في بيئة مشحونة بكل محفزات الفساد والخروج عن الجّادة، فالأحكام إنما وضعت حين يصل فيها المجتمع درجة من الوعي والالتزام برسالة الدين فتكون الحدود والقصاصات رادعة عن اقتراف الآثام التي تهدد المجتمع وأمنه وإستقراره. إن المنطلق الذي يدفع بالفقهاء الى بذل أقصى الجهد في الحدود والقصاصات هو تحقيق موازنة دقيقة بين المصلحة العامة وابلاغ رسالة الاسلام، وتطبيقاً لقواعد فقهية ثابتة من قبيل (درء المفاسد مقدّم على جلب المنافع) و(تدرء الحدود بالشبهات) وأمثالهما.

وهناك رأي لدى أكثر من فقيه معاصر بأن قد غلب على زماننا الحاضر الاختلاف في الاجتهادات واختلطت كثير من المفاهيم مع غيرها، وتبدّلت ظروف الحياة الأمر الذي يجعل من تطبيق الاحكام والحدود بحرفية صارمة يعد أمراً عسيراً وغير منطقي، إذ ليس من المصلحة إغفال مقاصد الشريعة الناظرة في العوامل والظروف المؤثرة في سلوك الأفراد والدافعة الى اقتراف الآثام. إن الاسلام جاء بما فيه حياة الناس وسعادتهم، وليس من أجل التفتيش عن مبررات تحث على اعمال السيف في رقابهم، ظنّاً من البعض بأن السيف حافظ لرسالة الاسلام عوضاً عن سماحته ومخزون العفو بداخله.

ولا بأس بالاشارة هنا الى رأي بعض الفقهاء المعاصرين في قضية الردة حيث ذكر الشيخ راشد الغنوشي في كتابه (الحريات العامة في الدولة الاسلامية) كلاماً طويلاً عن الآراء المتقدمة في موضوعة الردة، ونقل آراء مختلف المذاهب الاسلامية والتي تكاد تتطابق في تشديدها على تعريف المفهوم أو تحريره وتشددها في تطبيق أحكامه، ونقل عن بعضهم بأن القرآن الكريم لم يورد عقاباً دنيوياً للمرتد بل حذّر من أن جزاء المرتد هو (حبوط العمل والخلود في النار) وهذا الجزاء كما هو ظاهر أخروي، وقد ضعّف كثير من الفقهاء الاحاديث الواردة في اقامة الحد على المرتد وعدوّها في قائمة الآحاد التي لا تصمد في استنباط حكم شرعي/فقهي حاسم كيف بها حين تستعمل في قضية خطيرة كالردة، وقد ذهب الشيخ محمود شلتوت مفتي مصر الاسبق بأن الكفر بذاته ليس مبيحاً للدم، (وإنما المبيح هو محاربة المسلمين، والعدوان عليهم، ومحاولة فتنتهم عن دينهم).

## الردة بين حدين: حقوقي وشرعي

منذ نشأة الدولة السعودية عام ١٩٣٢ صدرت طائفة أحكام بالردة من قبل النظام القضائي الديني في حق عدد من المواطنين والأجانب، وقد تم تنفيذ عقوبة الاعدام في بعضهم. وفي أغلب الحالات التي وردت في تقارير حقوق الانسان الدولية، فإن ثمة روايات غامضة وملابسات معقّدة تحيط بملفات المواطنين المتهمين بالردة.

وفي فترة الثمانينات، حيث أجواء الصراع الديني/ المذهبي قد بلغت ذروتها فإن أحكام التكفير والردة كانت تصدر بصورة جزافية ضد مواطنين وعلماء دين وكتّاب، وكان ذلك يحقق بعض الاغراض السياسية لدى العائلة المالكة التي كانت تنظر بعين الرضا الى مثل تلك الأحكام وهي تعيش معركة في الداخل والخارج، فيما كان التساهل لدى رجال المؤسسة الدينية في وصم خصومهم ومخالفيهم بأحكام الردة بناء على مخالفة اجتهاد ما أو تبني رأي عقدي لا يروق لأتباع المذهب الرسمي. ولأن مثل تلك المخالفات لا ترقى الى مستوى اصدار حكم بالردة، وبفعل غياب نظام قضائي مفتوح وشفاف وهكذا تشريعات تجيز للمتهم الترافع والدفاع أمام لجنة قضائية مستقلة، فإن توجيه الاتهام بالردة وتنفيذ الاحكام يصدر في الظلام، وتحت التعذيب ووسائل القوة التعسفية. فقد نفّذت أحكام الاعدام في مواطنين بتهمة الردة لأنهم جهروا بمخالفتهم لاجتهادات المذهب الرسمي للدولة، ولكي يوجد القضاة المعيّنون من قبل الدولة مبرراً قوياً لذلك العقاب لجأوا الى تصعيد التهمة الى مستوى التكذيب بما جاء في الكتاب والسنة النبوية والنيل من النبي المصطفى (صلى الله عليه وسلم)، وفي أحيان أخرى اعتناق النصرانية. لقد طويت تلك الروايات وهدرت الدماء

**ذكر كثير من الفقهاء بأن الحدود لا تطبق في بيئة مشحونة بكل محفزات الفساد واختلاط المفاهيم**

وأزهقت الأرواح في فترة كانت فيه السعودية تملك ما يستر عورتها أمام الرأي العام الدولي، أما وقد وقعت مرة أخرى في اشكالية كانت لعقود مثار جدل واهتمام لدى المنظمات الحقوقية الدولية، فإن قضية الاستاذ محمد السحمي قد يفتح الباب على جدل واسع حول نزاهة النظام القضائي السعودي، وملف أحكام الردة الصادرة في عدد من المواطنين والاجانب والتي أفضت الى إزهاق أرواحهم، دون معطيات قانونية وحقوقية واضحة وعلنية، وهذا من شأنه أن يفتح النار على العائلة المالكة التي ساندت هذا النوع من الأحكام.

لاشك أن قضية الاستاذ محمد سحمي قد أثارت إهتمام كثيرين داخل وخارج المملكة، وقد بلغت من الرواج حداً من العلنية لا مثيل له، وقد تكفّلت الوسائل الاتصالية الحديثة بمهمة الابلاغ عنها، وصارت من أبرز قضايا حقوق الانسان منذ الاعلان عن اللجنة الوطنية لحقوق الانسان، والتي ستضع اللجنة دون ريب على محك المصداقية. وفيما يبدو فإن العائلة المالكة وجدت نفسها هذه المرة ملزمة بمعارضة النظام القضائي، فإنها ولأسباب معروفة باتت في مرمى سهام الاعلام العالمي والمجتمع الدولي منذ الحادي عشر من سبتمبر، ولذلك جاءت العقوبة مخففة (٣ سنوات سجن و٣٠٠ جلدة).

وبالرغم من أن حيثيات الحكم كما أعلن عنها في الصحافة المحلية تبدو مثيرة للجدل والنظر، كونها تعتمد على وشاية تلاميذ لم يبلغوا السن القانوني، وهم من يتلقون تحصيلهم العلمي في المدرسة التي يعمل فيها الاستاذ السحمي في المنطقة الجنوبية من المملكة. لم يمنح السحمي حقه الكامل والشرعي في نفي أو إثبات التهمة الموجهة اليه، فقد أصدرت المحكمة الكبرى في الرياض حكماً بالسجن والجلد والمنع من الكتابة والطرد من الوظيفة وكادت تصل العقوبة الى حد قطع الرأس بحسب ما تقرر شرعياً في حق المرتد. وهذه القضية تطرح سؤالاً استنكارياً: ماهي الاجراءات القانونية والحقوقية التي إتبعت من أجل اصدار الحكم وتنفيذ العقوبة، وكيف تعاملت المحكمة مع شهادة التلاميذ ورد المعلم، وهل بذل أعضاء المحكمة الوقت والجهد الكافيين لدراسة وكشف ملابسات وحيثيات الاتهام قبل الوصول الى قرار خطير بالردة مع ما يترتب عنه من عقوبات قاسية، لا يحتمل فيها التراجع والاعتذار.

إنها واحدة من قضايا حقوق الانسان التي تلحّ على الدولة واللجنة الحقوقية المستحدثة النظر فيها بجد لجهة العثور على معالجات حاسمة وقاطعة، سيما وأن الاجراءات القانونية مازالت قاصرة عن تلبية الشروط التامة الحقوقية والموضوعية في إيجاد مبررات كافية لاصدار وتطبيق حكم الردة.

ففي مستوى اصدار الحكم، فإن أعضاء المحكمة الكبرى في الرياض استندوا على شهادة ثلاثة من الاطفال، وهم دون سن الخامسة عشرة حين وجه الاتهام الى الاستاذ السحمي، أي قبل ثلاثة سنوات، وأضيف اليها كلمة زعم بأن المعلمين قد شهدوا على أنه قالهم أمامهم. وتستحق هذه

الشهادات وقفة طويلة وتمحيص جاد، فبالنسبة لشهادة الاطفال الثلاثة فإنها تسقط بفعل عدم اكتمال النصاب القانوني لعمر الشاهد. أما بالنسبة لشهادة المعلمين فينظر في أحوالهم، وهل كانوا متفقين على مذهب واحد وهل هناك ما يحول دون جرح العدالة من خلاف وتواطىء ونحوه، وخصوصاً في قضية خطيرة كهذه. يكشف عن ذلك ما ورد في جريدة الشرق الأوسط في العاشر من فبراير الماضي بأن أحد المعلمين إتهم مشرف التوعية الإسلامية وهو كبير الشهود ضد المعلم بتحريضه للشهادة ضد المعلم المتهم في قضية الردة، غير أنه رفض الخضوع للتحريض، وقام بالشهادة بما يمليه عليه ضميره، حيث شهد بحسن خلق المتهم، واستبعد أن يكون قد صدر منه مايخالف الدين والأخلاق، كما أن مشرف التوعية الإسلامية قام بعقد اجتماع مع الطلاب والمعلمين في مختبر المدرسة لمناقشة قضية المعلم، وفي ذلك إشارة الى نوايا مبيّتة وعزم سابق على التخطيط لهذه التهمة.

أما بالنسبة لحكم المحكمة بالسجن لمدة ثلاثة سنوات والجلد ٣٠٠ جلدة مع الابعاد عن التعليم ووسائل الاعلام باعتبار أن السحمي كاتب في الصحافة المحلية، فهذه القائمة مستندة على إثبات جزء من التهمة الرئيسية حسب ما نقلت الصحافة المحلية. ومن الغريب أن المحكمة أسقطت حد الردّة بناء على نطقه بالشهادتين أمام المحكمة، وهي عادة لم تكن جارية في الماضي حيث كان يتم تنفيذ عقوبة الردّة دون الرجوع الى المتهم بها واستنطاق أقواله أو محاولة استتابته في حال ثبوت التهمة.

وكانت المحكمة الكبرى في الرياض قد أدانت المعلم السحمي بناء على شهادة الطلاب من أن المتهم أحلّ لهم (أحكاماً محرمة في الاسلام، وهي الزنا واللواط والعادة السرية)، وهي شهادة تثير استغراباً، كونها تشي بجرأة سافرة يصعب تصديقها على معلم يدرك تماماً قطعية الاحكام المحرمة في الموضوعات المذكورة، اضافة الى كونها من المبالغة بمكان يجعل أمر تصديقها وصدورها مشكوكاً فيه، وحتى مع فرضية تبني المتهم لرأي خاص في هذه الموضوعات فإن الاشهار بها أمام تلامذة لم يبلغوا السن القانوني لا يمس نزاهة المعلم وحكمته فحسب بل ينسحب على المؤسسة التعليمية الرسمية. أما إدعاء بعض المعلّمين من أن المتهم يعقب إسم الشاعر نزار قباني بـ (صلى الله عليه وسلم)، فإنها أقرب ما تكون الى الدعابة المخلّة منها الى العقيدة الخاصة، ولربما شطح الاعجاب الشديد في شعر نزار ما جعل المعلم - في حال ثبوت شهادة المعلمين - يستعمل تعقيباً وقفياً للحبيب المصطفى (صلى الله عليه وسلم)، ما لم يكن عُني بالتعقيب إهانة ضمنية أو مباشرة لرسول الاسلام وهذا مشكوك فيه، ويصعب - إن لم يكن يستحيل - صدوره عن مسلم.

إن الجلسات الاسبوعية التسع التي بدأت أولاها في ديسمبر من العام الماضي لحسم قضية المعلم السحمي، والتي استمعت خلالها المحكمة الى أقوال الشهود من الأطفال، فيما انقسم زملاء المعلم بين من زكّاه وأشاد بأخلاقه وبين من إدعى عليه، كانت محفوفة بالادعاءات والنفي. فقد سأل القاضي المتهم عن قناعته بما جاء في الحكم فنفى المعلم/المتهم ما نسب اليه أما الادعاء فاكتفى بالتوقيع على عدم قبول الحكم. وفي توضيح للمعلم قال في حديث لجريدة (الشرق الأوسط) اللندنية (لم أفاجأ بالحكم، وكنت متوقعاً أي شيء يصدره القاضي، خاصة أنه أمر بسجني في وقت سابق قبل أن يحاكمني) وأضاف المعلم السحمي قائلاً (إن أشد ما يحزنني، هو أنني

**قضية الردة تفرض نفسها بإلحاح شديد على اللجنة الوطنية لحقوق الانسان وتتطلب معالجات حاسمة وقاطعة**

حاولت الدفاع عن نفسي وإيضاح الحقيقة، ولكن الصدمة الكبرى هي أن القاضي الذي أمر بسجني قبل أن يراني كان يريد توقيع أقصى عقوبة ممكنة، وكان هذا واضحاً من قبولهم لقضية مرفوعة من الادعاء العام من دون تحقيق). وأكّد السحمي قائلاً (أن المحقق الذي وقع لائحة الاتهام لم يستدعني ولم أره ولم يرني حتى اللحظة). ويقول المعلم (لقد طلبت أكثر من مرة تزويدي بلائحة الاتهام، وهذا من أبسط حقوق المتهم، ولم يتجاوبوا).

إن افادات المتهم إذا ما قورنت مع إفادات مشابهة لمتهمين آخرين في السابق فإنها تعكس صورة أزمة النظام القضائي السعودي، حيث يقرر القضاة ما يشاؤون من أحكام دون مراعاة حقوق المتهمين من دفاع عن النفس إزاء الاتهامات الموجّهة اليهم، وتمكينهم من الحصول على أدلة البراءة مما ينسب اليهم، أو اللجوء الى محامين للدفاع بالوكالة عنهم. إن اقوال السحمي تكررت بعبارات مماثلة أو قريب منها من قبل العديد من المتهمين الذين منعوا من رد الاتهامات أو الحصول على ايضاحات قضائية أو معرفة حيثيات الاحكام الصادرة ضدهم. وفي كثير من الحالات كان يتم ابلاغ المتهمين بلائحة الاتهامات ثم يطلب منهم التوقيع عليها في ظروف صعبة وتحت طائل التهديد والتعذيب ثم الخضوع للعقوبة المترتبة عليها.

من اللافت أن قاضي المحكمة رجع في درء حد الردة عن المتهم الى قاعدة فقهية تنص على أنه (إذا أقرّ المرتد بالشهادتين فإنه لا يسأل عما قال قبلهما) فيما كانت هذه القاعدة غائبة بصورة تامة في حالات عديدة خلال عقد الثمانينات حيث قضى بعض المعتقلين بتهمة الردة نحبهم ولم تشملهم هذه القاعدة فضلاً عن المحاكمة العلنية والعادلة والمكتملة الاركان. إن مما يثير السخرية بحق طلب المحكمة من المعلم النطق بالشهادتين لما في ذلك من نفي صفة المسلم عنه قبل نطقه بالشهادتين، ثم إن إستعمال ذلك في تبرير إسقاط حد الردّة عنه يستدعي سيرة محاكم التفتيش في أوروبا، حيث الاختراق الفاضح لنوايا الناس واكراههم على الحصول على صكوك براءة من رجال الكهنوت.

ومن اللافت أيضاً أن القاضي أبقى الباب مفتوحاً أمام أحكام تعزير لاحقة حين إعتبر الحكم بتعزير الاستاذ السحمي رادعاً لغيره، بما يثير استفهاماً كبيراً عن المقصود بالغير هنا، خصوصاً وأن عدة أحكام بالردة صدرت في حق بعض الكتاب ورجال الدين والمثقفين والنساء والذين قد ينالهم العقاب، أو في الحد الادنى التلويح بالعقاب ضد أولئك المصنّفين على غير وفاق مع العقيدة الرسمية للدولة وللمنهج الديني السلفي.

إن العقوبة التي أقرّتها المحكمة الكبرى غير مبررة وقاسية ولا تتطابق مع مقاصد الشريعة الاسلامية السمحه ومواثيق حقوق الانسان العالمية والتي حظيت بموافقة أغلب الفقهاء المسلمين بل وشارك بعضهم في إعدادها. ولابد أن تفجّر قضية المعلم السحمي ملف حقوق الانسان في هذا البلد الذي ظل يتذرع بتطبيق الشريعة الاسلامية ولكن بطريقة صارمة وجامدة.

## مشروع الشرق الأوسط الكبير

# سباق المسافات القصيرة

أثار طرح مشروع الشرق الاوسط الكبير فزع بعض الانظمة العربية التي وضعت في رأس قائمة الدول التي ستكون معنية بدرجة أساسية بالبنود الورادة في المشروع. فما هو مشروع الشرق الأوسط الكبير؟ ومن هي الدول المقصودة بصورة أساسية من هذا المشروع؟، وما هو رد الفعل العربي عليه؟

نشير هنا الى أن الادارة الأميركية صاحبة المشروع بدأت منذ فبراير الماضي نقاشاً جاداً مع مجموعة الدول الصناعية الثماني من أجل ضمّها الى المشروع، وبلوّرة موقف موحد خلال قمة الـ ٨ في الولايات المتحدة في يونيو المقبل.

يستند مشروع الشرق الاوسط الكبير (والذي يضم الى جانب البلدان العربية كلاً من باكستان وافغانستان وايران وتركيا واسرائيل) على التحديات الكامنة في بلدان الشرق الأوسط والتي تهدد الأمن والسلام العالميين بما يشمل إرتفاع وتيرة التطرف، والارهاب، والجريمة الدولية، والهجرة غير المشروعة. وهذه التحديات تعود الى وجود نواقص ثلاثة حددها تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية للعامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ وهي: الحرية، المعرفة، وتمكين المرأة. وذكر التقرير بأن تزايد عدد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة يلعب دوراً خطيراً في خلق ظروف تهدد المصالح القومية للدول الصناعية الثماني. وقد وصف التقرير الاوضاع المعيشية والاجتماعية الحالية في بلدان الشرق الأوسط على النحو التالي:

- مجموع إجمالي الدخل المحلي لبلدان الجامعة العربية الـ٢٢ هو أقل من نظيره في اسبانيا.
- حوالي ٤٠ في المئة من العرب البالغين – ٦٥ مليون شخص – أميون, وتشكّل النساء ثلثي هذا العدد.
- سيدخل اكثر من ٥٠ مليوناً من الشباب سوق العمل بحلول ٢٠١٠, وسيدخلها ١٠٠ مليون بحلول ٢٠٢٠. وهناك حاجة لخلق ما لا يقل عن ٦ ملايين وظيفة جديدة لامتصاص هؤلاء الوافدين الجدد الى سوق العمل.
- اذا استمرت المعدّلات الحالية للبطالة, فإن معدّل البطالة في المنطقة سيبلغ ٢٥ مليوناً بحلول ٢٠١٠.
- يعيش ثلث سكان المنطقة على أقل من دولارين في اليوم، ولتحسين مستويات المعيشة, يجب أن يزداد النمو الاقتصادي في المنطقة أكثر من الضعف من مستواه الحالي الذي هو دون ٣ في المئة الى ٦ في المئة على الاقل.
- إن ٦,١ في المئة فقط من السكان من هم قادرون على إستخدام الانترنت, وهو رقم اقل مما هو عليه في اي منطقة أخرى في العالم, بما في ذلك بلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
- لا تشغل النساء سوى ٥,٣ في المئة فقط من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية, بالمقارنة, على سبيل المثال, مع ٤,٨ في المئة في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
- عبّر ٥١ في المئة من الشبان العرب الاكبر سناً عن رغبتهم في الهجرة الى بلدان اخرى, وفقاً لتقرير التنمية البشرية العربية للعام ٢٠٠٢, والهدف المفضل لديهم هو البلدان الاوروبية.

إن هذه الاحصائيات الواردة في التقرير تنبىء في حال استمرار الاوضاع الحالية عن مستقبل شديد الخطورة على مجتمعات الشرق الأوسط. ويشير التقرير الى أن زيادة عدد الشباب المفتقرين الى مستويات لائقة في العمل والتعليم والمحرومين من حقوقهم السياسية سيمثل ذلك تهديداً مباشراً لاستقرار المنطقة, وللمصالح المشتركة لاعضاء مجموعة الثماني. ويقترح التقرير الاصلاح السياسي والاقتصادي بديلاً، حيث يبعث تقريرا التنمية البشرية العربية نداءات ملحّة للتحرك في الشرق الأوسط الكبير، والتي تلتقي مع نداءات صادرة عن نشطاء وأكاديميين وعاملين في القطاع الخاص في كافة أرجاء المنطقة.

فمنذ تفجّر ظاهرة الارهاب في الحادي عشر من سبتمبر بدأت أوروبا والولايات المتحدة تعدّ مبادرات خاصة بالاصلاح في الشرق الأوسط، فقد طرحت أوروبا مشروع (الشراكة الأوروبية المتوسطية) وطرحت الولايات المتحدة (مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط)، وقد التزمت مجموعة الثماني بالاصلاح في المنطقة. ووفق المعطيات الواردة في تقرير الأمم المتحدة الخاص بالتنمية العربية والتهديدات الخطيرة التي يشكّلها الشرق الأوسط على مجموعة الثماني تجد الأخيرة نفسها أمام فرصة تاريخية خصوصاً مع ظهور نبضات ديمقراطية في أرجاء المنطقة. ويذكر المشروع بأن على مجموعة الثماني التي ستعقد قمتها في سي آيلاند (أن تصوغ شراكة بعيدة المدى مع قادة الاصلاح في الشرق الاوسط الكبير, وتطلق رداً منسّقاً لتشجيع الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة). ويقترح مشروع الشراكة اتفاق مجموعة الثماني على اولويات

التحالف ضد الإصلاح!

مشتركة للاصلاح تعالج النواقص التي حددها تقريرا الامم المتحدة حول التنمية البشرية العربية عبر:

- تشجيع الديموقراطية والحكم الصالح.
- بناء مجتمع معرفي.
- توسيع الفرص الاقتصادية.

وتمثل اولويات الاصلاح هذه السبيل الى تنمية المنطقة: فالديموقراطية والحكم الصالح يشكلان الاطار الذي تتحقق داخله التنمية, والافراد الذين يتمتعون بتعليم جيد هم ادوات التنمية, والمبادرة في مجال الاعمال هي ماكينة التنمية.

وفيما يخص تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح يستند المشروع على ما ورد في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢ حيث (توجد فجوة كبيرة بين البلدان العربية والمناطق الاخرى على صعيد الحكم القائم على المشاركة..) ويؤكد المشروع على (ان الديموقراطية والحرية ضروريتان لازدهار المبادرة الفردية, لكنهما مفقودتان الى حد بعيد في ارجاء الشرق الاوسط الكبير). ولفت تقرير التنمية البشرية العربية الى أنه من بين سبع مناطق في العالم, حصلت البلدان العربية على أدنى درجة في الحرية في اواخر التسعينات. وأدرجت قواعد البيانات التي تقيس (التعبير عن الرأي والمساءلة) المنطقة العربية في المرتبة الادنى في العالم. بالاضافة الى ذلك, لا يتقدم العالم العربي الا على افريقيا جنوب الصحراء الكبرى على صعيد تمكين النساء. ولا تنسجم هذه المؤشرات المحبطة اطلاقاً مع الرغبات التي يعبّر عنها سكان المنطقة. في تقرير التنمية البشرية العربية للعام ٢٠٠٣, على سبيل المثال, تصدّر العرب لائحة من يؤيد, في أرجاء العالم, الرأي القائل بأن (الديموقراطية أفضل من أي شكل آخر للحكم), وعبّروا عن أعلى مستوى لرفض الحكم الاستبدادي.

وفي سعي لاظهار تأييد الاصلاح الديمقراطي في المنطقة، يقترح المشروع تقديم مساعدات تقنية عبر تبادل الزيارات وعقد الندوات لانشاء أو تعزيز لجان إنتخابية مستقلة لمراقبة الانتخابات والاستجابة للشكاوى وتسلّم التقارير، اضافة الى المساعدات التقنية الخاصة بالانتخابات، وتعزيز دور البرلمانات في دمقرطة البلدان، مع تركيز الاهتمام على تطبيق الاصلاح التشريعي والقانوني وتمثيل الناخبين، وتمكين المرأة من المشاركة في الحياة السياسية والمدنية، حيث تشغل النساء ٥,٣ بالمئة فقط من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية. ويقترح المشروع رعاية معاهد تدريب خاصة بالنساء المهتمّات بالمشاركة في التنافس الانتخابي على مواقع في الحكم.

كما يقترح المشروع تقديم مساعدة قانونية للناس العاديين، وهو التفات غير مسبوق حيث كانت المبادرات السابقة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي والامم المتحدة والبنك الدولي تصبّ في قناة تشجيع الاصلاح القانوني والقضائي على المستوى الوطني، وهي مبادرات موجّهة في الاصل الى الدول، ولكن المشروع يقترح مبادرة من مجموعة الثماني للتوجه بتركيز الجهود على مستوى الناس العاديين في المجتمع، من أجل بعث الاحساس بالعدالة، ويقترح المشروع إنشاء وتمويل مراكز تمكّن الافراد العاديين من الحصول على مشورة قانونية بشأن القانون المدني أو الجنائي أو الشريعة أو الاتصال بمحامي الدفاع.

في موضوع الاعلام، يقترح مشروع الشراكة مبادرة من قبل مجموعة الثماني لتشجيع وسائل الاعلام المستقلة. ويستند المشروع في هذا الصدد على تقرير التنمية البشرية العربية والذي يلفت الى أن هناك اقل من ٥٣ صحيفة لكل ١٠٠٠ مواطن عربي, بالمقارنة مع ٢٨٥ صحيفة لكل الف شخص في البلدان المتطورة, وأن الصحف العربية التي يتم تداولها تميل الى أن تكون ذات نوعية رديئة. ومعظم برامج التلفزيون في المنطقة تعود ملكيته الى الدولة أو يخضع لسيطرتها, وغالباً ما تكون النوعية رديئة, إذ تفتقر البرامج الى التقارير ذات الطابع التحليلي والتحقيقي. ويقود هذا النقص الى غياب إهتمام الجمهور وتفاعله مع وسائل الاعلام المطبوعة، ويحدّ من المعلومات المتوافرة للجمهور. ولمعالجة ذلك, يمكن لمجموعة الثماني ان:

- ترعى زيارات متبادلة للصحافيين في وسائل الاعلام المطبوعة والاذاعية.
- ترعى برامج تدريب لصحافيين مستقلين.
- تقدم زمالات دراسية لطلاب كي يداوموا في مدارس للصحافة في المنطقة أو خارج البلاد, وتموّل برامج لايفاد صحافيين أو أساتذة صحافة لتنظيم ندوات تدريب بشأن قضايا مثل تغطية الانتخابات أو قضاء فصل دراسي في التدريس في مدارس بالمنطقة.

وفي مجال الجهود المتعلقة بالشفافية، ومكافحة الفساد فإن المشروع يعوّل على ما ذكره البنك الدولي والذي اعتبر الفساد العقبة المنفردة الاكبر في وجه التنمية, وقد أصبح متأصلاً في الكثير من بلدان الشرق الاوسط الكبير. وبناء عليه يقترح المشروع على مجموعة الثماني الخطوات التالية:

- تشجيع تبني (مبادىء الشفافية ومكافحة الفساد) الخاصة بمجموعة الثماني.
- الدعم العلني لمبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/ برنامج الامم المتحدة للتنمية في الشرق الاوسط - شمال افريقيا, التي يناقش من خلالها رؤساء حكومات ومانحون وIFIs ومنظمات غير حكومية استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد وتعزيز خضوع الحكومة للمساءلة.
- إطلاق واحد او اكثر من البرامج التجريبية لمجموعة الثماني حول الشفافية في المنطقة.

وفيما يرتبط بموضوع المجتمع المدني يأخذ المشروع في الاعتبار أن القوة الدافعة للاصلاح الحقيقي في الشرق الاوسط الكبير يجب أن تأتي من الداخل, وبما أن افضل الوسائل لتشجيع الاصلاح هي عبر منظمات تمثيلية, يقترح المشروع على مجموعة الثماني أن تقوم بالتشجيع على تطوير منظمات فاعلة للمجتمع المدني في المنطقة.

**مشروع الشراكة يمثّل رداً على فشل الانظمة العربية في القيام بإصلاحات سياسية حقيقية**

أحداث سبتمبر: الإصلاح السياسي لمواجهة العنف

وبحسب المشروع المقترح فإن بإمكان مجموعة الثماني القيام بالخطوات التالية:

- تشجيع حكومات المنطقة على السماح لمنظمات المجتمع المدني, ومن ضمنها المنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الانسان ووسائل الاعلام, على أن تعمل بحرية من دون مضايقة أو تقييدات.
- زيادة التمويل المباشر للمنظمات المهتمة بالديموقراطية وحقوق الانسان ووسائل الاعلام والنساء وغيرها من المنظمات غير الحكومية في المنطقة.
- زيادة القدرة التقنية للمنظمات غير الحكومية في المنطقة بزيادة التمويل للمنظمات المحلية (مثل مركز الديمقراطية التابع لجامعة وستمنستر في المملكة المتحدة أو مؤسسة الدعم الوطني للديموقراطية في الولايات المتحدة) لتقديم التدريب للمنظمات غير الحكومية في شأن كيفية وضع برنامج والتأثير على الحكومة وتطوير استراتيجيات خاصة بوسائل الاعلام والناس العاديين لكسب التأييد. كما يمكن لهذه البرامج ان تتضمن تبادل الزيارات وإنشاء شبكات اقليمية.
- تمويل منظمة غير حكومية يمكن أن تجمع بين خبراء قانونيين أو خبراء إعلاميين من المنطقة لصوغ تقويمات سنوية للجهود المبذولة من أجل الاصلاح القضائي أو حرية وسائل الاعلام في المنطقة. (يمكن بهذا الشأن الاقتداء بنموذج (تقرير التنمية البشرية العربية).

## الموقف الرسمي العربي

لم يتطلب إدراك المضمون السياسي والاستراتيجي لمشروع الشرق الأوسط الكبير جهداً كبيراً من قبل القيادات العربية. فهذا المشروع يستهدف إحداث تبدّلات عميقة في بنية الانظمة الشمولية، ولذلك جاء التحرّك الرسمي العربي إستنفارياً وجماعياً الى حد ما. ولأن الانظمة العربية من المحيط الى الخليج فشلت حتى اللحظة في إحداث تغييرات سياسية جوهرية بملء ارادتها، فإنها باتت تشعر بكثافة الضغوط الداخلية والدولية من أجل تحسين الاوضاع السياسية والاقتصادية في داخل بلدان العالم العربي أو مواجهة العزلة الدولية والفوضى المحلية. بالنسبة للأميركيين والأوروبيين فإن أغلب الانظمة العربية لن يقوم بصورة منفردة باصلاحات سياسية ما لم يخضع لضغوطات خارجية، بالرغم من التأكيد على دور الداخل في العملية الاصلاحية، وهو تأكيد تطميني في الحد الأول.

من جهة ثانية، فإن أغلب الانظمة العربية متمسكة بخيار الاصلاحات الجزئية الهامشية، بينما الطروحات الاوروبية والاميركية تشدد على ضرورة إجراء إصلاحات جوهرية تطال الى جانب الحقلين السياسي والاقتصادي التعليم والقضاء والمرأة.

وفي محاولة منها لاستعادة الاعتبار واحباط مشروع المبادرة الاميركية، فإن الجامعة العربية تنطلق من قاعدة الصراع الشرق الأوسطي، وأن المشروع يستهدف ادخال اسرائيل وتركيا ضمن الفضاء الحيوي للشرق الأوسط، ولذلك يقترح رئيس الجامعة عمرو موسى تفعيل دور الجامعة العربية، وان يتم الاصلاح وفق إجماع عربي من أجل تفويت الفرصة على أميركا وأوروبا في من فرض أجندة خاصة على الشرق الاوسط.

على المستوى القطري، تزعم بعض الدول العربية وخصوصاً الاردن ومصر بأن الاصلاح السياسي لن ينجح ما لم يتم حسم موضوع الصراع العربي الاسرائيلي، وقد عزز هذا الرأي بريجنسكي حيث أكد على أن الديمقراطية بوصفها فكرة طيبة لن تنجح ما لم يتم تسوية بعض المشكلات العالقة وخصوصاً القضية الفلسطينية.

وفي المستوى العربي العام، فإن الحكّام العرب وخصوصاً في مصر والسعودية

**الانتخابات البلدية في السعودية محاولة للهروب من دائرة مشروع الشراكة**

يبذلون كل الجهد لاقناع الولايات المتحدة والغرب بقدرتها على ادارة عملية التحول الديمقراطي، دون تدخل او فرض منهم. الاتحاد الاوروبي يبدو أنه يميل الى تأييد مشروع الشرق الأوسط الكبير لأنه يلتقي مع طروحته في الشراكة الاوروبية المتوسطية، ولاشك أن تفجيرات مدريد في الحادي عشر من مارس قد منحت المشروع مصداقية أكبر.

## السعودية ومشروع الشرق الأوسط الكبير

منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر تصدّرت السعودية قائمة الدول المستهدفة في مشاريع التغيير المقترحة من قبل الولايات المتحدة وأوروبا. إن التركيز المتواصل من قبل وسائل الاعلام الغربية والاميركية على مصادر التوتر الاجتماعي والايديولوجي والسياسي داخل السعودية جعل من الاخيرة مركز اهتمام دولي واسع. وربما لأول مرة تشعر العائلة المالكة بالحصار المضروب عليها بوصفها راعياً لظاهرة الارهاب وعلى أراضيها نشأت ظاهرة التطرف بامتداداتها الدولية. وكان عدد من المسؤولين الاوروبيين والاميركيين قد صرّحوا مراراً بأن تغيير النظام السياسي في السعودية بات ضرورة دولية من أجل سلامة قاطني الكوكب، وحفظ المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى الصناعية. إن المبادرات التي تقدّمت بها أوروبا والولايات المتحدة تعد السعودية واحدة من الدول المستهدفة، وهذا ما تستوعبه العائلة المالكة بصورة واضحة، ولذلك سعت في الفترة الاخيرة الى بدء خطوات اصلاحية شكلية من أجل تخفيف حدة الحملة الدولية، وقد يكون اجراء انتخابات بلدية واحدة من الخطوات التي أعلنت الحكومة عن القيام بها في الفترة القادمة كجزء من رد الفعل على الضغوطات المستمرة من جانب الغرب واميركا.

السعودية شأنها شأن عدد من الدول العربية المستهدفة في مشروع (الشراكة) تجد نفسها أمام خطر عزلة دولية بفعل تباطؤها الشديد في تسوية المشكلات الداخلية والشروع في برنامج اصلاحي فاعل وعاجل، ولكنها في الوقت ذاته تخشى من تكثيف الضغط عليها من أوروبا والولايات المتحدة في المرحلة القادمة. ولعل المشاورات المكثفة التي جرت بين مسؤولين في السعودية ومصر والتي نتج عنها زيارة الرئيس المصري حسني مبارك الى أوروبا من أجل التعرّف على وجهة النظر الاوروبية ازاء مشروع الشرق الأوسط الكبير، ونقل وجهة النظر العربية الى الجانب الأوروبي الذي يشهد مشاورات نهائية لحسم موقفه من المشروع الأميركي قبل قمة يونيو المقبل بين الدول الثماني.

بيد أن السعودية لا تملك حالياً أوراق مناورة من أجل تعطيل مشروع الشراكة، أو إقناع أوروبا والولايات المتحدة بجدوى خطواتها الاصلاحية، ولم يعد الأمر منحصراً في تقديم تنازلات ظاهرية، فالتيار الاصلاحي المتنامي يحبط بصورة فاعلة مخطط العائلة المالكة في تضليل الرأي العام الدولي. ولربما جاء إقدام الحكومة على اعتقال مجموعة من الاصلاحيين لتشكل ضربة لكل جهودها في إقناع العالم بوجهة نظرها في الاصلاح.

## حكاية الإرتداد عن النهج الوهابي

# الجهادي الذي ظل يتساءل: لماذا؟

**اليزابيث روبن***

قبل وقت قليل من منتصف ليلة الثاني عشر من مايو عام ٢٠٠٣م، استيقظت العاصمة السعودية الرياض مرعوبة على سلسلة انفجارات بسيارات مفخخة هزت ثلاثة مجمعات سكنية راح ضحيتها خمسة وعشرون شخصاً من مختلف البلدان من بينهم سعوديون، وكان لتلك الانفجارات آثار صدمة نفسية وحسية، ويبدو أن القاعدة قد عادت إلى الوطن لتبقى. بعدها بوقت ليس بالطويل وعقب تلك التفجيرات بدأ السعوديون يشيرون إلى الثاني عشر من مايو بأنه بمثابة الحادي عشر من سبتمبر بالنسبة لهم.

حتى وقت حدوث تلك التفجيرات كان النفي يعتبر الطابع الرسمي، فكانت التفجيرات بمثابة رد جماعي على أن السعودية لديها مشكلة إرهابية. هل يُعقل أن يكون سعوديون من بين المختطفين الذي حولوا طائرات ركاب مدنية أمريكية إلى صواريخ؟ يستحيل! هكذا كان يصر وزير الداخلية السعودي الأمير نايف السبعيني العمر وشقيق الملك فهد الأصغر والذي يحكم المملكة منذ عام ١٩٨٢. وابلغ الأمير نايف صحفي كويتي في مقابلة معه نشرت في وقت لاحق في الصحافة السعودية في ديسمبر عام ٢٠٠٢ قائلاً بأن الصهاينة فقط هم المستفيدين من الحادي عشر من سبتمبر، ولذلك فإنه لا بد وأن تكون أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية وراء تدبير تلك المؤامرة.

وعندما بدأ المثقفون السعوديون يبدون قلقاً صريحاً بأن المساجد والمدارس السعودية تغذي شعور الشباب بالكراهية ضد غير الوهابيين، ردت المؤسسة الدينية التي تتبع تفسيراً صارماً للشريعة الإسلامية بغضب مبرر أخلاقياً وكأن سلطاتها الاجتماعية تتعرض لتهديد، في حين دافع الأمير نايف عن المؤسسة الدينية، وأنحى باللائمة على جهات خارجية هي الإخوان المسلمين، ذلك التنظيم السياسي المصري المتطرف الذي تأسس في مصر في العشرينات، وقال نايف بأنه سبب مشاكل المملكة.

وكما يخبرك العديد من السعوديين بأن النقد الذاتي لا يحظى بالتشجيع؛ وبأن الولاء للملك بمثابة دستور غير مكتوب للبلاد، وكما يقول علماء الدين بأنه تشريع إلهي.. تعضد عائلة آل سعود الحاكمة وعلماء الدين الوهابيين بعضهما البعض، وكان هذا الحال منذ القرن التاسع عشر عندما تمكن الحاكم القبلي محمد بن سعود في التوصل إلى صفقة مقايضة مع المصلح الإسلامي محمد بن عبدالوهاب على أن يطهرا الإسلام من المعتقدات الشركية وان يوحدا القبائل المتنافسة ويبسطا نفوذهما على شبه الجزيرة العربية. فقد السعوديون السلطة واستعادوها خلال تلك القرون، غير أن التحالف الديني السياسي استمر ويعد الآن مصدر شرعية النظام السعودي المعاصر؛ حيث تسيطر العائلة المالكة على المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية، بينما يفرض علماء الدين سيطرتهم على الشؤون الاجتماعية والثقافية، ويدعون المواطنين الى إبداء الولاء والطاعة للحاكم على أساس أن ذلك من أهم واجبات المسلم التقي.

تحت وطأة التحديث والبطالة والإرهاب بدأ ذلك العهد والميثاق يضعف. وخلال جولة أخيرة لي في أنحاء المملكة في الآونة الأخيرة سمعت كلمة (الإصلاح) تتردد في كل مكان ذهبت إليه، بالرغم من أنه يبدو أنه لا يوجد أحد يفهم على وجه الدقة ما تعنيه الكلمة، ومع ذلك فإن الكثير من شرائح المجتمع السعودي لا تزال متمسكة بطرقها المحافظة وتنظر إلى التغيير بأنه غزو ثقافي أمريكي. أما الأمراء السعوديين المسؤولين وهم إخوان الملك فهد الكبار في السن الذين يتولون وزارات الداخلية والدفاع والحرس الوطني وحكام الإمارات، فمنقسمين حول كيفية تغيير مملكتهم للتخلص من التطرف الذي يؤدي إلى الارهاب، على أن يتم ذلك بدون إثارة غضب علماء الوهابية الأقوياء، الذين يعتبرون الإصلاح كفراً، والذين يشرعنون سلطة العائلة المالكة باعتبارها سلطة إلهية مقدسة.

في هذا الخضم، قفز وسط هذا الجدل مجموعة من الجهاديين الدينيين السابقين الذين ينتمون إلى دائرة عريضة تضم متحررين ومثقفين وأساتذة جامعات وعلماء دين وهابيين سابقين وقضاة وحتى نساء.. لمناقشة مواضيع في وسائل الإعلام كانت محرمة قبل الحادي عشر من سبتمبر، تضمنت تساؤلات عن الإرهاب والتمييز الوهابي ضد المسلمين الشيعة وضد الطرق الصوفية الذين يعتبرون مرتدين. وتشمل المناقشات أيضاً قضايا المسكرات ووباء الإيدز وحق المرأة في قيادة السيارات وفي العمل.

يعتبر منصور النقيدان ـ ٣٣ عاماً ـ أكثر هؤلاء الإصلاحيين جرأة. فيما مضى كان إمام مسجد متطرف، والآن هو كاتب عامود في صحيفة الرياض.. غير أن مقالاته كثيراً ما يتم حظرها، حيث تتركز انتقاداته اللاذعة خلال السنوات الثلاثة الماضية على الوهابية والتي يجادل بأنها مصدر المشاكل السياسية والثقافية في المملكة. وحيث إن الوهابية هي المذهب الذي تعتمد شرعية العائلة الحاكمة عليه، فإن منصور يكون بذلك يشجبهم بطريقة غير مباشرة وهذه هي الطريقة التي يعمل بها المنشقون السعوديون في المملكة، فالنقد العلني المباشر للعائلة المالكة يؤدي على الأرجح الى فقدان الشخص لحرياته؛ غير أن منصور اعتاد أن يكون أكثر جسارة وشجاعة في مقابلاته مع وسائل الإعلام الأجنبية، حيث قال بأنه إذا لم تتخلّ العائلة المالكة عن مذهب الوهابية وأن تحكم بطريقة أكثر ديمقراطية، فإنها سوف تتسبب في نهاية المطاف في سقوطها.

ومنصور رجل صغير الحجم ومستدير قليلاً وذو عينين نافذتين وصوت هادئ، يفكر ويبتسم كالطفل، ولا يتوقف مطلقاً عن التساؤل عن السبب، وهذا ما يفسر تطرفه الإسلامي وتخليه عن ذلك وسجنه ست مرات خلال الخمس عشرة سنة الماضية. يعيش منصور لوحده الآن في شقة صغيرة في بناية صغيرة في إحدى ضواحي الرياض، تتكدس بها بالكتب والمؤلفات التي كان يعتقد قبل أربع سنوات فقط بأنها بدعية وهرطقية، وهي تحتوي على روايات محظورة لتركي الحمد الإصلاحي المتحرر

والذي ينتمي إلى مدينة بريدة نفس مسقط رأس منصور، كما تحتوي مكتبته أيضاً على مؤلف (أديان العالم) لنيتشه وهبرماس، ومؤلف لمايكل انجلو في الفن وغيرها، كما يحتفظ أيضاً بفتاوى ابن تيمية عالم القرن الرابع عشر والمرجع رفيع المقام للوهابية والتي تعتمد عليها كثير من القوانين السعودية المسجلة على أشرطة مضغوطة. وقد دخل منصور في معركة ثقافية مع ابن تيمية معتبراً فتاويه تبريراً للإرهاب.

التقيت منصور الذي تعرض لهجوم عنيف بسبب كتاباته في ديسمبر الماضي، عندما كانت العاصمة تعيش حالة من اليقظة العالية بسبب الاعتداءات الإرهابية، حيث انتشرت مراكز تفتيش الشرطة في أنحاء مختلفة بالمدينة، وفي وقت كانت الحواجز الاسمنتية تحيط بالفنادق والوزارات الحكومية. وقبل أسابيع قليلة مضت وخلال شهر رمضان تمكن متشددون مسلحون من التسلل عبر بوابات مجمع سكني بجوار إحدى القصور الملكية بسيارة مليئة بمتفجرات حيث قتلوا سبعة عشر شخصاً معظمهم من المقيمين العرب وعوائلهم. ابلغني منصور الذي كان قد أمضى لتوه حكماً بالسجن لمدة خمسة أيام بسبب كتاباته الأخيرة ضد الوهابية، بأنه كثيراً ما يستمد القوة من قصة لوثر واراسموس خلال فترة الإصلاح البروتستاني عندما طلب اراسموس من لوثر الهدوء والتأدب فأجابه الأخير بأنها حرب.

ويعتبر منصور في حرب فعلية، حيث اعتاد متعاطفون مع العناصر الجهادية غمر بريده الإلكتروني وهاتفه الخلوي برسائل وعيد وتهديد وإهانات على نحو منتظم. وفي أوائل العام الماضي رد منصور بالمثل حينما وصف أحد الجهاديين بـ (المخنث) وهي صفة بذيئة مما عرضه إلى عقوبة الجلد، وحكم عليه بالجلد ٧٥ جلدة، وبعد أن شعر باليأس والإحباط من ذلك الحكم لجأ إلى كتابة مقال في صحيفة نيويورك تايمز أخبر فيه العالم بأن الحكومة السعودية والتي يعتقد بأنها تتخذ إجراءات صارمة ضد الإرهابيين تخفق في استهداف المجرم الحقيقي.

وبعد عدة أيام من نشر مقالته تلك، قدم رجال الشرطة إلى مبنى صحيفة الرياض واقتادوا منصور إلى السجن. وكتب منصور هذه الانتقادات في عدة مقالات عن سيرته الذاتية نشرتها الصحف السعودية ومواقع الانترنت السعودية الشهيرة. ولكن ذلك كان مختلفا. وكما يحكي منصور، (صاح أحدهم: كيف تتجرأ على الكتابة في صحف الأعداء؟). لا يود كل المنتمين إلى المؤسسة السعودية في إخراس صوت منصور. وكما ذكر لي خليل الخليل، العالم المعروف في شئون الشريعة الإسلامية: (يتمتع منصور بالشجاعة في نقد الأفكار غير القابلة للنقاش في السعودية لأنه مهتم بمستقبل هذه البلاد). أما جمال خاشقجي، رئيس التحرير السابق لصحيفة الوطن التي تعتبر الصحيفة الأكثر تحرراً في المملكة، والذي يعمل حاليا مستشاراً إعلامياً للسفير السعودي في لندن فقال: (لقد جاء منصور من قلب تلك المعسكرات. فهو يعرف عقولهم الضيقة. وهذا هو الذي جعل العلماء يستشيطون غضبا منه. فأي حركة أيديولوجية تكره المنشقين، الخونة).

ويبدو أن أفكار منصور أصبحت ذائعة في أرجاء المملكة لكل من يقرأ. ويمكنك هذه الأيام سماع أي شئ عنه: فهناك من يصفه بأنه أمل مشرق، ومنهم من يقول إنه خاسر، ومنهم من يصفه بالمرتد. فهناك من يكرهه، وهناك من هو معجب به، وهناك من يقول بإنه متطرف يعتنق الآن بكل بساطة أفكارا متطرفة على النقيض من أفكاره السابقة. وقالت لي أم سعودية أن كتابات منصور منحتها بعض الأمل، وأنها نسختها من الإنترنت، وأخذت تحملها في محفظتها، لتتأكد من أن كل أصدقائها قاموا بقراءتها. وقبل عام أصدر ثلاثة من الشيوخ المتطرفين فتوى نشروها في الإنترنت والمساجد قالوا فيها أن منصور النقيدان لا يؤمن بالقدر (وهي تهمة مساوية للكفر بالله سبحانه وتعالى)، وأنه يؤمن بإسلام (إنساني) جديد، ودعوا الله سبحانه وتعالى للانتقام منه. وأضافوا قائلين، (لو كان هنالك إسلام في هذه البلاد، لحكم عليه بالقتل). ولم يستنكر فتوى التهديد بالقتل وزارة الداخلية ولا الشيوخ الوهابيون الموالون، بل بدلا من ذلك، منع منصور من الكتابة.

منصور النقيدان

ومـــا زال منصور يستلم راتبه من صحيفة الرياض، على الرغم من أنه منذ نشر مقالاته في صحيفة النيويورك تايمز، لا يكتب فيها ولا في أية صحيفة أخرى في المملكة. ولو تجرأ على الكتابة في الصحف السعودية فإن السلطات ستقوم بسجنه ومصادرة جواز سفره. وكما يحدث عادة للمنشقين في الدول القمعية في كل أنحاء العالم، اختار منصور أن يسمع صوته من خلال وسائل الإعلام الغربية ـ وذلك لما توفره الصحف الغربية من احترام لليبرالية، وحتى لا يقضي بقية حياته منسيا في السجن.

وبالإضافة إلى منصور هنالك عدة كتاب هجروا ثقافة التطرف الإسلامي ويقومون حاليا بنقد المذهب الوهابي. وكلهم يعيشون ـ في جدة التي تتمتع بقدر من الحرية، بعيدا عن المناطق المحافظة مثل العاصمة الرياض ومنطقة جبال عسير الجنوبية التي جاء منها أربعة من منفذي هجمات ١١ سبتمبر. ومن بين هؤلاء خالد الغنامي، الذي كان عالم دين لمدة عشر سنوات، والذي يتبنى حاليا تفسيره الخاص للإسلام. وهناك أيضا عبد الله بجاد العتيبي ومشاري الذايدي وهما صديقان لمنصور النقيدان منذ أيام التطرف، وقد تبرؤوا من ماضيهم ومن التفكير الإرهابي، لكنهم أكثر ولاء من منصور النقيدان للأسرة المالكة. وهنالك أيضا عبد الله ثابت، الشاعر الحالم الذي يكتب عن جمال الموسيقى والشعر وغباء القيود الدينية عليهما.

ولكن منصور نسيج لوحده. وحسب ما قال عادل الطريفي، طالب العلوم السياسية، والذي تربطه صداقة بمنصور، (لقد جرب منصور بنفسه كل الأدوار تقريبا في المجتمع السعودي الحديث) بدءا من معاناته في الطفولة، إلى تاريخه الطويل كمثقف إسلامي، إلى تجربته كمتطرف إسلامي، ثم إلى مصلح سياسي. ويستطرد قائلا، (إذا أردت فهم هذه الفترة الانتقالية التي مرت بها المملكة العربية السعودية، والجدل حول الإصلاح، فيجب أن تدرسي منصور).

ولد منصور في عام ١٩٧٠، في معقل الوهابية بمدينة بريدة، والتي كانت لعدة قرون مركزا تجاريا هاما يقع على طريق القوافل بين الكويت ومكة المكرمة، وهي تقع على بعد ٢٠٠ ميل شمال الرياض. واليوم يمكن مقارنتها بأية مدينة أمريكية، ببناياتها الشاهقة، وأشجارها الوارفة، ومحطات الوقود على الطرق السريعة، ومتاجر الأثاث، ومتاجرها العامرة، فهي شبيهة بالمدن الأمريكية إلا في رمالها التي تزحف على الطرق والتي تتجمع في شكل كثبان تغطي أحد جوانب المدينة. وخلف الكثبان الرملية تمتد السهول الصحراوية. وبما أنها المدينة الرئيسية في منطقة القصيم، وكونها واحة غنية بمنتجاتها الزراعية، فإن بريدة شهدت ميلاد بعض أثرى مواطني المملكة وأكثرهم ثقافة وتأثيرا. ومع ذلك فهي مدينة محافظة، وتجمع بين التناقضات. فهي موطن كل من

الكاتب الروائي المتحرر تركي الحمد والشيوخ الأصوليين المتشددين الذين كونوا فكر ابن لادن.

نشأ منصور في سنوات الطفرة، في أسرة متوسطة الحال، حيث كان أباه يعمل في تجارة المواشي، وله زوجتان وأحد عشر طفلا. وكان منصور من الزوجة الثانية. وكانت تلك الحقبة فترة التحديث المتسارع والإزدهار، حيث وجدت القبائل البدوية نفسها تنتقل فجأة من حياة البداوة إلى الطرق السريعة المتعددة المسارات والمدن الكبيرة، ودعمت الحكومة التعليم لتطوير البلاد التي يشكل البدو معظم سكانها. ومع ذلك كان المجتمع السعودي المحافظ مرتابا من هذه التغييرات السريعة، ثم عبر الهمس الذي يدور حول مقاومة التمدن عن نفسه بصورة عنيفة في عام ١٩٧٩، في أحداث مكة المكرمة. ففي أحد أيام شهر نوفمبر قام جهيمان العتيبي، الخطيب الأصولي ومعه مجموعة من أنصاره باحتلال المسجد الحرام، مقسمين بتطهير المملكة من الفساد. وكانت شكاوى جهيمان تنتشر منذ عدة سنوات، حيث أعلن أن أسرة آل سعود خانت الإسلام بتحالفها مع الكفار النصارى الذين يجلبون قيمهم الغربية، وتعليمهم العلماني وعرض صور النساء في التلفزيون. كما أن الأسرة المالكة تبذر بإنفاق مليارات الدولارات في الرحلات الخاصة، والمقامرة وشرب الخمر واللهو في المنتجعات الأوروبية الخليعة. وحتى أمير منطقة مكة، حسب ما قال جهيمان، زير نساء مقارع للخمر.

جاء احتلال المسجد الحرام طعنة موجعة للأسرة المالكة في أكثر المناطق حساسية. وكانت اتهامات جهيمان صحيحة في أغلبها. فشرعية الأسرة المالكة الإسلامية تعتمد على سيطرتها على أكثر المناطق الإسلامية قداسة في العالم الإسلامي. فإذا هي لم تكن قادرة على حماية هذه المقدسات فما هي الحاجة لوجود هذه الأسرة؟ وبعد احتلال امتد لمدة أسبوعين اغارت قوات الأمن على جهيمان وجماعته، وأسفرت الغارة عن مقتل ٢٠٠ من الطرفين في تبادل لإطلاق النار انتهى بتخليص المسجد من الاحتلال. وبعد شهرين قطعت رؤوس ٦٣ متشدد أمام الجمهور وكان جهيمان من بينهم.

وبالرغم من أن السعوديين لم يسامحوا جهيمان لتجرؤه على تدنيس المسجد الحرام، إلا أن كثيرين منهم كانوا متعاطفين مع خطه الخطابي. ومعظم السعوديين اليوم يرددون ما قاله لي محمد العضاضي، خريج جامعة جورج تاون، والذي يعمل أمينا عاما لهيئة السياحة بمنطقة عسير، التي جاء منها معظم المتشددين: (قامت العائلة المالكة بقطع رأس جهيمان، لكنها نفذت جميع أجندته، ولسان حالها يقول: ما دام الأمر لا يؤثر على سلطتنا، فليفعل المجتمع ما يشاء). وبالفعل تركت العائلة المالكة للوهابيين قيادة المثل والتطور الاجتماعي في المملكة.

وفي سنوات مراهقه منصور ازدهرت (الصحوة الإسلامية) برعاية من الدولة. وفي العادة يفصل بين البنات والأولاد، ولكن في تلك الأيام زاد الفصل حدة. وكان على النساء عدم محاكاة المرأة في الغرب: حيث فرض المتشددون الدينيون على المرأة لبس العباءة السوداء من قمة رأسها إلى اخمص قدميها، وأن تضع الحجاب الأسود الثلاثي الطبقات على وجهها. واليوم يتهكم السعوديون المتعلمون على الفتيات السعوديات بوصفهن بعبارة B.M.O وهي اختصار للعبارة الإنجليزية التي تعني الأجسام السوداء المتحركة. يومها انتشرت آلاف مدارس تحفيظ القرآن، كما انتظمت حلقات التوعية الإسلامية بعد انتهاء اليوم الدراسي، في المساجد، وفي مكتبات المدارس، والمعسكرات الصحراوية. واكتظت المكتبات والمتاجر بتسجيلات الوعاظ المشهورين، الذين يروون سيرة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وأيام الإسلام الأولى. وجمع الصبية التسجيلات بالمئات. وأطلق على تلك العملية (ثقافة الكاسيت). وفي نفس الفترة كانت البلاد كلها معبأة للجهاد لطرد السوفيت من أفغانستان. وكانت مكاتب التجنيد تقدم التذاكر الرخيصة للشباب السعوديين الذين يرغبون في السفر إلى أفغانستان لمحاربة السوفيت الملحدين. وشجعت الولايات المتحدة أيضا المجاهدين — حيث كانت تدرك أن المجاهدين لا يخافون الموت — ومن ثم أقنعت العائلة المالكة بأن تدعم المجاهدين العرب والأفغان مالياً حيث وصل دعم الولايات المتحدة إلى ما يقارب نصف مليار دولار في العام حتى عام ١٩٨٩، عندما انسحب السوفيت من هناك.

عبد الله بجاد العتيبي

كان منصور طالبا ممتازا، ولكن عندما كان في حوالي الرابعة عشر من العمر، انجذب بسحر التطرف الديني عندما بدأت تدور في رأسه أسئلة عن النبي محمد صلى الله عليه وسلم وعما إذا كان القرآن الكريم كلام الله. ولم يتحمل أي أشياء أخرى تصرفه عما يدور داخل نفسه من صراعات، فبدأ ينسحب من المدارس العامة، لحضور مزيد من المحاضرات في المساجد. سببت الشكوك تلك التي تدور داخل نفسه ألما حقيقياً لتبدأ رحلة البحث عن الخلاص. وأخبرني منصور في لقائي به في شهر ديسمبر الماضي في مقهي فندق إنتر كونتنتال بالرياض، وهو أحد الأماكن التي يحس فيها بالأمان، (كنت أشعر بالفزع لأنني سأموت، وأنا في حالة شك، وسيكون مصيري إلى نار جهنم). وقال لي بأنه واجه في سنوات مراهقته مسائل عقدية دفعته للإنكباب على قراءة الكتب الخاصة بالإسلام والوهابية. في تلك الفترة امتنع منصور عن الحديث للناس وتراجعت معدلاته الدراسية، غير انه لم يهتم بذلك. فقط إذا استطاع أن يهدئ من عذابه الروحي، ويصل إلى بر الأمان حيث يجد الإيمان. وحدثه جار له عن شيخ يلقي دروس عقب صلاة المغرب بالمسجد ومن ثم اخذ منصور يتردد على مجلس ذلك الشيخ مرتين في اليوم.

وذات يوم في المسجد امسك شيخ آخر يدعى عبد الكريم بن صالح الحميد منصور من يده، ورمقه بنظرة فاحصة. عمل الشيخ الحميد مترجماً بشركة ارامكو ولكنه ترك العمل وترك الحياة المدنية وراء ظهره، واخذ هذا الشيخ يمتطي صهوة جواد في غدوه ورواحه ويعيش في منزل طيني. وقد أنكر شيخ الحميد الاستماع للموسيقى ومشاهدة التلفزيون والقوانين الوضعية والمؤتمرات الدولية وأنظمة المرور. وقد التحق بجماعة السلفية وهي حركة إسلامية متطرفة صاغت نفسها على نهج صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم. وكانت هذه الجماعة تطمح إلى العودة لحياة النبي صلى الله عليه وسلم قبل ان ينحرف المسلمون عن جادة الطريق.

ذكر الشيخ الحميد لمنصور بأن له مستقبل كشيخ وتحدث إليه عن محبة الله وقال له انه إذا اراد دخول الجنة فعليه ترك المدارس العامة التي حرمها الله، وحشا رأسه بقيم غير متمدنة (همجية). وقال منصور بأنه كان قريباً من طريقة عيش هذه الجماعة (كانت حياتهم مكرسة للدراسة. لقد كانت حياتهم بسيطة جداً وكانوا متحفظين. وقد استهوتني حياتهم واعتقدت بأنه ربما يكون ذلك الطريق نحو السعادة. وكنت خائفاً).

ثم ذكر لي منصور بأنه ترك الدراسة بعد ذلك وقال لأسرته بأنه يريد أن يكون عالم دين غير أن والده حذره وبكت أمه. وقد هدده أخوته

بالضرب والسجن. واجبر منصور على ترك منزل العائلة ولكن والده الذي كان يفخر به سرا، واظب على إرسال ألف ريال له شهرياً حتى وفاته بعد عام من ترك منصور للدراسة. وفور انضمامه لجماعة السلفية ومجتمع السلفية المكون من ٣٠٠ عائلة اتخذت حياً خاصاً بها في بريده، اخذ منصور يرتدي لباسهم المتواضع وأطلق لحيته، وامتنع عن الحديث لمعظم أفراد عائلته لانه حسب اعتقاده لم يكونوا مسلمين حقيقيين، وعاش منصور على الكفاف بعد وفاة والده.

وقد كان منصور نقي التوجه. ومع شقه لطريقه بعمق في الإسلام كان منصور يقف عند كل مسألة فيها خلاف ولا يتركها حتى يحسم أمرها. وكان منصور في مشادة دائمة مع علماء كبار كانوا يعتقدون بان نشاطاته هي الجنون بعينه وكانوا يعملون على تأليب الناس ضده. في سن الثامنة عشرة نشر منصور أول رأي له معترضاً على طقوس الاحتفال التي تقام للصبيان الذين يكملون حفظ القرآن أو للبالغين الذين يبلغون مرتبة الشيوخ لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يمارس مثل هذه الطقوس قط. وقد زج علماء السلطة بمنصور في السجن لمعارضته لهم. حينها بكى منصور لأنه ظن بأنهم سيشنقونه لا محالة ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث، وحين خرج من السجن نمت جسارته وأصبح أكثر عناداً.

لم يستطع منصور هضم التناقضات القائمة بين ما تعلمه في عقيدة الوهابيين وما يطبق في المملكة. وفي سن التاسعة عشرة نشر فتوى ضد استضافة المملكة لكاس العالم للشباب في عام ١٩٨٩ حيث كان يري بعدم جواز السماح للكفرة بالمنافسة في ارض الحرمين بالإضافة إلى أنه كان يرى لعبة كرة القدم نفسها حرام. وفي مقابل هذه الفتوى قضى منصور خمسة وخمسين يوما في السجن. من هو منصور حتى يعارض العاب العائلة المالكة؟

وفي مسجد بريدة كان منصور يدعو جماعة المسجد إلى منع أطفالهم من الذهاب إلى المدارس العامة التي وصمها بالكفر. ومن ثم كانت العودة مجدداً للسجن. وفي تلك الأثناء ذاعت شهرة منصور في بريدة وما جاورها من القرى والمدن. وفي بلد يحظر الاشتغال بالسياسة كان الدين هو الموازن وكان المسجد هو الحلبة العامة حيث يمكن استعراض همتك وحماستك ومنازلة الشيوخ المسنين كما قال أحد أصدقاء منصور. وإذا كانت لديك الموهبة في تحريك الحضور وإذا كنت تملك الجرأة في الحديث ضد الحكومة، فان الجمهور سوف ينجذب إليك ويستمع إليك.

في عام ١٩٩١ زار منصور جدة لزيارة أسامة بن لادن. ولكن عندما وصل لم يتمكن من لقائه. وبعد أسبوع أو نحوه تلقى خطاب اعتذار من بعض أعوان ابن لادن يفيد بأن قائدهم تمكن من الهرب من المملكة قبل ان تقوم السلطات بإلقاء القبض عليه بتهمة الفتنة ولكنهم أعربوا عن أملهم في أن تتواصل علاقتهم به. وقد شعر منصور بخيبة أمل، إذ رفضت السلطات إصدار جواز سفر له ومن ثم لم تكن هنالك وسيلة للقاء من اعتبر بطلاً شعبياً وسط السعوديين.

وتبلورت شخصية منصور الداعية صاحب الشخصية الجذابة، معلم الشباب، وحلقة الوصل بين بريدة وشبيهها في الرياض، أي حي السويدي في جنوب المدينة الذي اصبح يعج بالمتشددين المحافظين. وقد حظر بيع الدخان في محلات الحي. وهناك التقى منصور بمشاري الذايدي وعبد الله بجاد العتبي اللذان يؤمنان بنفس الفكر الذي يؤمن به واللذان هاجرت عائلتاهما لحي السويدي عندما لم يتجاوز عمر كل واحد منهما التاسعة.

ومشاري رجل ضئيل الحجم من بريدة هو الآخر، ولكنه كان اكثر حذراً وتحفظاً من منصور، وهو يعمل الآن يعمل كاتب عمود بصحيفة الشرق الأوسط في جدة. ويتذكر مشاري اليوم الذي أعطاه فيه أحد الأشخاص تسجيلاً لامام كويتي شهير حكى فيه عن مذبحة بشعة وقعت في سوريا قبل عامين. وحكى الإمام كيف قام الرئيس العلماني حافظ الأسد بالانتقام من جماعة الإخوان المسلمين الذين تمردوا على سلطته حيث ذبح ١٠,٠٠٠ منهم. وقال مشاري يصف ردة فعله تجاه ما حدث في سوريا (لم استطع النوم في تلك الليلة).

المقتي: انحسار الدور

أما عبد الله بجاد العتيبي فترعرع في شوارع السويدي وكان كثير الغياب من المدرسة ويفتعل المشاجرات ويسخر من المتدينين السذج لجبنهم ووجوههم الكالحة حسب وصفه لهم. وكان بجاد نهماً في قراءة روايات الكسندر دوما وفيكتور هوغو وكل ما يستطيع إخفاءه من روايات تحت ثوبه وهو يمر من أمام أبيه الذي كان يعتقد بان القراءة تورث الجنون، حتى التقى بأحد دعاة السلفية في منزله بالسويدي والذي يقول بجاد عنه (لقد كان مرحاً وشجاعاً وليس كما كنت أتوقع من هؤلاء المتدينين). وانجذب بجاد إلى ذلك المعلم الذي بسط له أمر الدين وقد شعر بجاد بان اختياره لم يكن اعتباطاً. واكتشف بجاد قوة تأثير القرآن الذي اخذ في حفظه عن ظهر قلب. وسرعان ما استغنى بجاد عن معلمه والتقى بمشاري ومنصور وحركة السلفية التي أصبحت في أواخر الثمانينات مثل الطائفة.

راح دعاة السلفية يجندون الشباب في جميع أرجاء المملكة واختاروا الأهداف السهلة المتمثلة في شباب المنطقة الوسطى المحافظين وفي مناطق مثل الجنوب ومنطقة عسير الجبلية الفقيرة المهملة. وقد اشتهر أهل عسير بالبساطة مع ولائهم الشديد للقبيلة وقد اتبعوا مذهب الاعتدال في الإسلام. وكان الاختلاط شائعاً بين النساء والرجال واعتادت النساء على ارتداء الملابس الملونة مع اعتمار قبعات القش أو وضع وشاح على الرأس، حتى كانت هجمة دعاة السلفية الذين استجاب أهل عسير لدعوتهم، وكما قال محمد العضاضي أمين عام هيئة السياحة في عسير عنهم (لقد اصبحوا ملكيين أكثر من الملك)، واليوم تعرف عسير عالمياً بأنها أفرزت أربعة من الخاطفين السعوديين الخمسة عشرة.

أحد هؤلاء الذين وقعوا في شباك الدعاة السلفيين في أواخر الثمانينات كان الشاعر والكاتب عبد الله ثابت الذي اصبح يمثل الردة بسوالفه الطويلة ولحيته الحليقة وسرواله الجينز وجاكيته الجلدي وتدخينه السجائر. وقد تجولت معه ذات يوم في المنطقة وكانت أغنية تنبعث من آلة التسجيل في سيارته الفورد العتيقة. حينما قال (في هذا المجتمع لا يمكنك أن تتخذ صديقة، والزواج مكلف جدا، وكشاب ينصب تفكيرك على الجنس، وهكذا فان هؤلاء الدعاة يقولون لك لا تقلق لست بحاجة للجنس الآن فحينما تقتل نفسك ستجد كثيراً من الحور العين في انتظارك في الجنة). وعلى نقيض منصور الذي صاغ حياته في تطور فكري يتذكر ثابت ببساطة بانه كان مثل لعبة في يد ماكرة شريرة (ما كنت لالتحق بمثل هذه الجماعات ابداً لو كانت هناك فتيات في مدارسنا الثانوية).

ومن بين احد عشر من اخوته كان عبد الله الطفل الوحيد الذي يحلم بالهرب. كان الدعاة يقولون اهرب معنا لتنال الجنة. كان اولئك الدعاة يعزلونك عن المجتمع الذي يصعب عليك ان تجد منه رحمة أو تنعم فيه بصداقة، ويسبغون عليك حباً بلا حدود، ويغمرونك بالصداقة والمال والسيارات والتعليم والوظائف، لان المتدينين هنا يسيطرون على

الوظائف. ومضى عبد الله قائلاً (في السنة الأولى يعلمونك حب الآخرين من خلال الرحلات التي ينظمونها في نهاية الأسبوع والمعسكرات الصيفية حيث كانوا يبحثون عن الموهوبين. ثم يعلمونك نبذ عائلتك. ثم يزودونك بالكتب ويلقون عليك دروساً ويبرمجون عقلك لبناء دولة جديدة مثل دولة الخلافة الإسلامية القديمة. ويعلمونك بأنهم هم المسلمون الحقيقيون وما سواهم على خطر عظيم).

ورغم أن الإسلام يدعو إلى التواضع إلا أن ما أغرى الشباب الأذكياء مثل عبد الله ثابت ومنصور وغيرهم هو فكرة انهم هم حماة العقيدة الحقيقيون. وقد جعلهم هذا يحسون بأنهم مميزون. وكما قال لي خالد الغنامي صديق منصور والداعية السابق الذي ترك الدعوة والذي يهيم بأفلام مارتن سكورسيسي بأنهم جميعهم اخذوا يعتقدون بأنهم هم الغرباء الذين تحدث عنهم النبي صلى الله عليه وسلم حينما ذكر في حديث له (بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً فطوبى للغرباء).

وخلال شقنا لطريقنا أنا وعبد الله لطريقنا المتعرج على قمم جبال عسير صادفتنا مئات القردة من فصيلة البابون بعضها كان منهمك في ممارسة الجنس والصراخ والضحك. وتمهل عبد الله في سيره وهو يستمتع بحيويتها ومرحها وقال (أود أن أعيش مثلها) ثم انطلق مواصلاً سيره.

واصلنا سيرنا إلى هضبة صخرية جرداء بين جبلين اعتاد عبد الله ولمدة سبع سنوات الخلوة فيها مع جماعة السلفية (لقد منحوني كل شيء رغبت فيه.. الكتب والسفر والصلاة. كل الأشياء التي افتقدتها في عائلتي وجدتها عندهم. لقد أحببتهم ولهذا وثقت بهم وآمنت بهم. كنت مستعداً لفعل كل شيء يطلبونه مني).

لم يلجأ الشباب للعنف السياسي إلا بعد قيام صدام حسين بغزو العراق في عام ١٩٩٠ وتعهد الرئيس بوش بطرده منها ونشر قوات أميركية على التراب السعودي. وقال لي منصور (لقد كانت تلك أول مرة استمع فيها للراديو. لقد كان شيئاً مثل الزلزال. بدأت التقي بنوعية مختلفة من علماء الدين والشيوخ السياسيين. وعلى نقيض معلم منصور، الحميد في بريدة، كان هؤلاء الشيوخ من حركة سياسية إسلامية حديثة وقالوا بأنهم في حاجة لتغيير الواقع الآن). اجتذب الشيوخ الجدد عدد كبير من الاتباع، وكانوا من المتعلمين من أمثال سفر الحوالي الذي اثنى لاحقاً على ابن لادن لقيامه بهجمات الحادي عشر من سبتمبر. وقد لاموا العائلة المالكة لسماحها لجنود الكفرة بتدنيس ارض مسلمة ولعدم طلبها العون من الله وطلب العون من أميركا التي حضرت لسرقة النفط وتدمير الإسلام.

استأجر عبد الله بجاد ومشاري منزلاً في حي السويدي اصبح مأوىً للسلفيين المعارضين للحكومة. وقد اعتاد منصور الذي كان مايزال يشكو الفاقة والفقر على النزول ضيفاً على بجاد ومشاري خلال زياراته القليلة للرياض. ومن سطح ذلك المنزل كانوا يشاهدون صواريخ سكود العراقية وهي تطير فوق رؤوسهم. وفي غرفة المعيشة كانوا يقضون الساعات الطوال في مناقشة نوعية النشاط السياسي الذي لا يتعارض مع الإسلام. قرر مشاري التحرك فاستقل الطائرة للالتحاق بمعسكرات التدريب العسكري في أفغانستان. وقال مشاري (كلنا كنا نعتقد بان وجود الكفرة هنا بسبب ضعف العالم الإسلامي عسكرياً). بعد شهر عاد مشاري من أفغانستان لينضم إلى منصور والآخرين. ويتذكر (كنا نشعر بان كل شيء ملوث وسام وان الحديث والدراسة لا تكفيان. لا بد من العمل).

وكعادته كان منصور مهموم بالنفاق الديني. يقول: (إذا سألت أي شيخ فسوف يقول لك بان القيم الغربية التي تحتويها وتبيعها محلات أشرطة الفيديو حرام في الإسلام. ولكن علماء السلطة لن يعطوك الحق في تدمير هذه المحلات. ولهذا قررنا أن نأخذ بزمام المبادرة ونفعل ما نشاء). وفي عام ١٩٩٢ وعند منتصف الليل قام منصور ومشاري وآخرون على خبرة بالمتفجرات بتفخيخ أكبر واشهر محل لأشرطة الفيديو في الرياض وتفجيره. ودفع هذا النجاح منصور للتفكير في تفجير جمعية خيرية للفقراء والأرامل في بريدة (كنا نعتقد بان الجمعية تعمل لتحرير المرأة وتستر بالعمل الخيري). وفي وقت متأخر من إحدى الليالي قام منصور وآخرون من نشطاء السلفيين بالتسلل إلى مقر الجمعية. وقام منصور بالتنقيب في مكتب مدير الجمعية لاقناع نفسه بأنهم يقومون بالشيء الصحيح. كل ما عثر عليه لم يزد عن مواد طبية ومساعدات لأرامل: (لقد دهشت – والحديث لمنصور– عندما اكتشفت بان بعض أقاربي فقراء جداً وانهم كانوا يحصلون على مساعدات مادية من الجمعية. شعرت بالضيق ولكن الأيديولوجية كانت غالبة).

الحوالي: مشعل فتنة العنف

بعد حوالي عام من تفجير محل الفيديو، ألقت الشرطة القبض على طالب يمني كان ينام في منزل السويدي حيث يقيم مشاري وعبد الله بجاد ووجهت له تهمة تهريب السلاح. ثم قامت الشرطة بمداهمة المنزل واعتقال جميع من تصادف وجودهم فيه في تلك اللحظة. قال عبد الله بجاد (لقد ظلوا يضربوننا لثلاثة أيام حتى سال دمنا على أرضية الغرفة. كانوا يريدون نزع اعتراف بأننا دفعنا لليمني لشراء سلاح لاستخدامه في تنفيذ اغتيالات ضد أفراد العائلة المالكة والقيام بتفجيرات وأننا التقينا في معسكر للتدريب بالصحراء حيث تلقينا تدريباً على استعمال السلاح). ورغم انه لم تكن لعبد الله بجاد صلة باليمني أو التفجيرات إلى انه تم حبسه مع مشاري. واعتقل منصور واعترف بالتفجيرات التي قال عنها بأنها مسألة مبدأ. وتجادل مع القضاة مستشهدا بالشريعة وفتاوى العلماء الذين أنكروا القيم الغربية. كما استعان بفتوى لشيخ الإسلام ابن تيمية أجاز فيها للعامة القيام بإزالة المنكر في حالة عدم قيام الحاكم بذلك. غير أن القاضي المكلف بالنظر في قضية منصور لم يأخذ بالحجج التي أوردها وافهمه بأنه لا يجوز له اتخاذ مثل هذه القرارات وبان يترك الشأن لولاة الأمر في البلاد ومن ثم حكم عليه بالسجن لستة عشر عاماً.

في السجن بدأ منصور ومشاري وعبد الله بجاد يتساءلون بتأني عن أعمالهم، ويقرؤون كتبا جعلتهم يتعرفون على تفسير أكثر اعتدالا للإسلام. وحدثني منصور أنه قرأ لفيلسوف أردني تحدث عن أن محنة خلق القرآن لم تكن إلا صراعاً سياسياً. وهذا الكلام أصابه بصدمة. وبالرغم من ذلك كان تحولهم الثقافي في بداياته. وكما قال مشاري، (إنها مثل كأس من الماء لا تستطيع تحديد النقطة الأولى منه). وبعد مضي عام و تسعة أشهر، أفرج عن بجاد ومشاري ومنصور. واستمر منصور إماما لمسجد في الرياض، وكان يضع قدما مع الجهاديين الذين يودون إرساله إلى أفغانستان وجعله شيخا لهم، وأخرى في عالم أكثر تطورا، يحتوي على أفكار جديدة.

أما عبد الله بجاد ومشاري فكانا يعانيان من الضياع والاضطراب. كان ذلك في أواسط التسعينات من القرن الماضي وكانت المملكة في قبضة التمرد الإسلامي، وما زال الجنود الأمريكيون موجودون على التراب السعودي. في تلك الفترة قامت الأسرة المالكة بتحريض من الولايات المتحدة بسجن الشيوخ المتطرفين، ونزعت حق المواطنة من أسامة بن لادن. ومن ثم قام الجهاديون في عام ١٩٩٥ بالرد على تلك الإجراءات بتفجير سيارة ملغومة في مركز لتدريب الحرس الوطني بالرياض، أدى إلى مقتل خمسة أمريكيين وهنديين. ومرة أخرى وبإيعاز من الولايات المتحدة قامت السلطات السعودية باعتقال المئات من المتطرفين وكان منصور من بينهم.

ومرة أخرى وجد منصور نفسه وحيدا في السجن فبدأ يسترجع

مسيرته الدينية. وعندما زارته إحدى أخواته، طلب منها أن تحضر له كتبا عن الصوفية (وهي اتجاه إسلامي يعتبره الوهابيون من البدع) وأخرى في الفلسفة والتاريخ الغربي، لكتاب مثل ويل ديورانت وتوماس كارليل. مر منصور بتحول فكري نوعي، من خلال قراءة كتب تقيم حججها على البحث التاريخي. يقول: (من قبل، كان كل ما تعلمناه هو العقيدة). وقام بتشريح لتفكيره الخاص. وأخذ يتساءل عن معتقد (الولاء والبراء). بمجرد أن يبدأ الشك، يتخذ التفكير منحى منطقيا من تلقاء نفسه. وباستعراض كل مرحلة من مراحل حياته توصل منصور إلى أنه إذا كانت السلفية موضع شك في الأساس فالوهابية كذلك، وبالتالي تتوالى سلسلة الشك لتستعراض التاريخ الإسلامي، وكل الافتراضات التي افترضها عن الكون. ولم يتوقف عن هذا المنحى في التفكير.

وكما يقول عادل الطريفي، صديق منصور الحميم، فإن منصور لم يتغير لأنه يحب الموسيقى والنساء والخمر. ويضيف قائلا، (لم تكن السياسة هي التي حولت منصور، ولم يتغير لأنه اكتشف عقيدة جديدة. لقد تغير من خلال التفكير العميق في الإسلام). وفي أعقاب الانفجار الذي شهدته مدينة الرياض في عام ١٩٩٥، خاف مشاري وعبد الله بجاد أن يتعرضا أيضا للاعتقال. وقد عرفا ما يحدث في السجن. وقد سمعا بأن اثنين من أصدقائهما قيدا في السلاسل وربطا في سقف السجن، وجردا من ملابسهما، وجلدا، وشد وثاقهما لإرغامهما على الاعتراف بما تريد السلطات سماعه منهما. فحسب ما أخبراني فإن مشاري وعبد الله بجاد وضعا خططا أخرى، حيث أخذا بعض المال وهربا إلى الحدود اليمنية. عرض علي عبد الله بجاد عدة صور له بحجم جواز السفر في عدة حالات تنكر، فإدخال تغيير طفيف على طريقة لبس الشماغ يجعلك تبدو كأنك كويتي أو يمني. وقليل من التصرف يجعل الشخص يختفي في هذه المنطقة من العالم، خاصة في اليمن، حيث قاما بشراء جوازات يمنية مزورة، ومن هناك انطلق اليمنيان حديثا الولادة إلى دمشق، وعدن ثم استقر بهما المقام في عمان، وكانا يعتقدان أن إقامتهما هناك لن تزيد على عدة أسابيع، حتى تهدأ الأحوال.

وأخبراني أنهما في حقيقة الأمر لم يكونا راغبين في العودة إلى وطنهم. فاستأجرا شقة في عمان، وأعجبا بسياسة الملك حسين الداخلية، واستمعا إلى محاضرات إسلامية، كان المتحدثون فيها غير وهابيين، واستمعا إلى الموسيقى، وقرآ عن حقوق الإنسان، وسافرا إلى قطر وتركيا. وقالا أنهما لم يشعرا بمثل تلك السعادة في حياتهما الماضية. يقول عبد الله بجاد: (لقد ولدنا من جديد في الأردن. إنها المرة الأولى التي أتيح لي فيها التفكير بصورة حرة، بدون وجود من يتابعني أو يقف على رأسي. وعلمت بأن المجتمع الذي نشأت فيه كان مسيطرا على عقلي، حيث لا يدور الحديث إلا عن الاستقرار، الاستقرار. ويعنى ذلك أن الرجل المستقيم هو الرجل السوي، والرجل السوي هو الذي لا يغير رأيه).

لقد تحطمت القيود على ثلوج عمان في شتاء ذلك العام. وقال عبد الله بجاد، (لقد شعرت بسعادة لم أشعر بها من قبل. لم يكن هنالك اختلاف بين أفكاري وأقوالي. وعزمت، إذا قدر لي العودة إلى السعودية، السير على نفس هذا النهج). كان كل واحد منهما يشعر بالخجل من التغييرات التي تعرض لها، ويخفي نشاطاته عن الآخر. كان مشاري يقرأ روايات غابريل غارسيا ماركيز ونجيب محفوظ، ودون أن يخبر عبد الله بجاد ذهب لمشاهدة فيلمي (القلب الشجاع) و(لورانس العرب) اللذين نالا إعجابه الشديد. وتأثر للغاية على وجه الخصوص بأحد المشاهد، لأنه يناقض كل شئ درسه من قبل.

في عام ١٩٩٨ عاد مشاري وعبد الله بجاد إلى وطنهم، وفي هدوء، استقرا في حي السويدي. أخبرني مشاري بأنه كتب توضيحا بأعماله لوزارة الداخلية، وكان عليه قضاء ٣٠ يوما في السجن لهربه من البلاد بصورة غير قانونية. أما عبد الله بجاد فطلب من شيخ قبيلته التدخل لدى العائلة المالكة، فحكم عليه بثلاثة أشهر سجن. وخرج منصور من السجن في نفس تلك الفترة. وبعد ذلك بوقت قصير بدؤوا مسيرتهم الجديدة في عالم الصحافة. ولكن لم يخرج منصور من صمته ويتحدى المحرمات إلا بعد أحداث ١١ سبتمبر بالهجوم على مذهب الدولة الديني في مقالاته التي أسماها، (الوهابية كمصدر للتفكير الإرهابي) و(السلفية كحاضن لعقيدة الإرهاب). فجاء رد فعل علماء الدولة سريعا، بمنعه من الكتابة.

ابن لادن: النموذج المحتذى

ويقوم المثقفون والإصلاحيون في المملكة العربية حاليا بدراسة الحركة السلفية، واتخذوا هؤلاء الشباب المتحررين كأمثلة لوضع نظرية ترجع أصل الإرهاب الحالي إلى حركة (الأخوان) في بداية القرن العشرين، وهم جماعة من البدو سعوا إلى إحياء الوهابية بصورة تجعلهم ينالون إحدى الحسنيين، الشهادة، أو تحويل قبائلهم إلى الوهابية بعد قيامهم بالسيطرة على شبه الجزيرة العربية. في الثمانينات من القرن الماضي، أعادت الأسرة المالكة الروح إلى هؤلاء الإخوان، عبر ما اسمي بالصحوة الإسلامية وعبر استغلال الحركة السلفية لنشر الوهابية حول العالم، من خلال المساجد والمدارس القرآنية والجهاد. ويقول عادل الطريفي (إن أشهر القادة الأجانب في جماعات المجاهدين في الشيشان وأفغانستان والبوسنة من السعوديين). ويعتمد أيمن الظواهري الساعد الأيمن لأسامة بن لادن (على فتوى قائمة على المذهب الوهابي. وبصراحة فأن الوهابية مسئولة عن العنف منذ نشأتها وأبطال الأمس المتدينون هم إرهابيو اليوم).

وبقدر الفظاعة التي اتسمت بها أحداث ١١ سبتمبر يشعر كثير من السعوديين — بمن فيهم التقدميون — بتعاطف غير متسم بالتناقض مع جيل المجاهدين الذين تربوا على يد المليشيات الأفغانية. قال عبد الله بجاد: (الشيء الغريب، أن منفذي عمليات التفجير هم قتلة وضحايا في نفس الوقت). منذئذ تحول مشاري وعبد الله بجاد إلى شخصيتين مقبولتين في أجهزة الإعلام — وهما مقبولان جدا حسب ما يقول بعض المثقفين والإصلاحيين. وينتمي عبد الله بجاد إلى دائرة من الإسلاميين الليبراليين، مكونة من مثقفين وقضاة وبعض الذين كانوا في الماضي من المتطرفين، الذين يحاولون في الوقت الراهن أن يجعلوا من أنفسهم جسرا بين الحكومة والشيوخ المتطرفين، الذين تمردوا على العائلة المالكة في حقبة التسعينات من القرن الماضي. ويعمل مشاري حاليا في جريدة الشرق الأوسط كناقد للفكر المتطرف، لكنه ناقد موالي للحكومة.

وتردد الصفوة من الذين تلقوا تعليمهم في الغرب في مجالسهم الخاصة، والإصلاحيين الإسلاميين حتى المحافظين منهم خارج المدن، بأن التغيير يجب أن يحدث في العائلة الملكة. فالقادة متقدمون في السن وليس لديهم احتكاك بالشعب السعودي الذي يعتبر صاحب اكبر معدل نمو بشري في العالم، وغالبية أفراد الشعب تقل أعمارهم عن ٢٥ عاما. ويبدد الأمراء ثروات البلاد، ولا توجد مراجعة للبنود العامة للميزانية. فدولة الرفاهية، أو بالأحرى نظام الحكم الملكي المطلق يسير نحو الانحدار، ومعدلات الجريمة والبطالة في تزايد مستمر. وقال لي أحد المنتقدين: (إنه نظام سياسي بالي مثل النظام السوفيتي. فنحن لدينا

حزب واحد، وحاكم واحد، وقضاة فاسدون، وكل المطلوب منا القيام به، هو كيل المديح للحكومة).

ويدرك الكثيرون في داخل العائلة المالكة أن المملكة يجب أن تتطور. وفي شهر ديسمبر الماضي، عقد ولي العهد الأمير عبد الله، الذي يعتقد بأنه أكثر أفراد الأسرة المالكة إيمانا بالإصلاح، مؤتمرا للحوار الوطني حول التطرف في مكة المكرمة. ويعد هذا حدثا غير عادي أجبر فيه الشيوخ الوهابيون على الاستماع للشيعة والمتصوفة، بل والاستماع للنساء. ولكن العائلة المالكة تدير أمور البلاد بطريقة تفتقر إلى الشفافية. فالأمير عبد الله الذي يعتبر الوريث المرتقب للعرش، يتحدث عن الحاجة إلى التغيير في نظام التعليم، بينما الأمير نايف، وزير الداخلية، يقدم الدعم المالي لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، التي يجوب المنتسبون إليها شوارع المدن في سيارات الجيب الأمريكية لمحاربة الرذيلة وفرض القيم الفاضلة، كما يقدم التمويل إلى أولئك العاملين في وزارة الخارجية الذين يراقبون الجامعات للتأكيد على استمرار الخط الوهابي. هل يعمل الأمراء من اجل غايات متناقضة؟

قليلون يعرفون الإجابة على هذا التساؤل. من المعروف أن كل أمير له إقطاعيته الخاصة، بينما المملكة حسب ما قال منصور (أشبه ما تكون بفرقة موسيقية تعزف من دون مايسترو. فالملك فهد أصيب بجلطة دماغية في عام ١٩٩٥، وأصبح بعد ذلك قائدا شبه غائب. وبالكاد يتعرف على أفراد أسرته. ومع ذلك فإن موضوع الخلافة على العرش لم يحسم بعد. وما دامت المملكة تعيش بلا قيادة، فلن يحدث تغيير كبير، اللهم إلا ازدياد نفوذ الراديكاليين الدينيين المحيطين بالأسرة المالكة)، وهذه حقيقة أكدها لي المهندسون وأساتذة العلوم الدينية والعاملون في الخدمة المدنية الذين حاورتهم في كل من بريدة وعسير وجدة والرياض.

وقبل عقد مؤتمر الحوار الوطني بفترة رفع مجموعة من الإصلاحيين الإسلاميين مذكرة يطالبون فيها بقيام ملكية دستورية، وقدمت تلك المذكرة لولي العهد وقع عليها حوالي ٣٠٠ شخص، معظمهم من الإصلاحيين، كان عبد الله بجاد واحداً منهم. واستشاط بعض الأمراء غضبا، ووصفوا المذكرة بأنها خيانة. ورد أصحاب المذكرة على ذلك بالمثل، حيث قال أستاذ جامعي، شارك في كتابة المذكرة بغضب، (خمسة وسبعون في المائة من شعوب العالم تشارك في تخطيط مستقبل بلادها. كل ما طالبنا به أن يكون لنا دور في تحديد مستقبلنا. العائلة المالكة تريد منا فقط شرب حليب الإبل وركوب الدواب والجلوس حول النار. وبعد فترة سنصاب بالجنون. عندما يدرك الناس أن المؤتمرات والتوصيات لا تأتي بنتائج، سيلجأون إلى أساليب بدائية. ولو ساءت الأحوال هنا — أي في المملكة — فإن أمريكا أيضا ستواجه مشاكل).

وألح الإصلاحيون على منصور للتوقيع على المذكرة، لكنه رفض. وكان رفضه لاعتقاده بأن الإسلاميين دمغوا المذكرة بكثير من الروح الدينية، وعليه أصبحت ضعيفة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية وحقوق المرأة. ومع أنه يشكو من الإحساس بالعزلة، اختار منصور أن يكافح بمفرده من أجل مبادئه. ويشاركه في تلك العزلة السعوديون الآخرون الذين تخلوا عن الحركة السلفية. وذكر لي الشاعر عبد الله ثابت أنه في أواخر التسعينات من القرن الماضي، بعد أن قضى سنوات في الإعداد ليصبح جزءا من الجيل الجديد من المطوعين، أبلغ المخبرون (من أصدقائه) المدرسين أنه يقرأ كتب هيمنغواي وهيغو وفيلسوف شيوعي عربي، بالإضافة إلى أنه يقرأ ويقرض الشعر، وهذه ممارسات ترقى إلى البدعة المطلقة، فعاقبوه بالضرب المبرح، وقالوا له: (إما نحن وإما الشعر!). وقضى عدة أيام وهو في بكاء متواصل، لأنه لا يريد أن يعزل من تلك المجموعة. ولكن حبه للموسيقى والشعر كان أكبر من حاجته لنمط الحياة القاسي الذي تريده الوهابية. وأصبح الآن بعد التحرر من نير الوهابية، ينتقدها صراحة، ويجاهر بكتابة الشعر، ويناصر حقوق المرأة، ويطالب بتدريس الموسيقى والرسم في المدارس. وقال أقاربه أنهم يعتقدون أنه كافر، أما زملاؤه الإسلاميون القدامى

مقاتل من الجزيرة: النسخة الجديدة للمتطرفين

فيهددونه بالقتل، مثلما فعلوا عندما رأوه معي عند خروجنا من أحد المطاعم في عسير.

ويتعرض خالد الغنامي، الذي كان داعية في الماضي، بصورة مستمرة للمضايقات من المدرسين الآخرين والمسئولين في وزارة المعارف، الذين يتهمونه بنشر الأفكار العلمانية والفنون (مثل الموسيقى) في المدرسة التي كان يعمل بها في إحدى الضواحي الفقيرة في الرياض. ولاحق العار ابنه لأن أباه (سقط) بتخليه عن النهج الديني والانحدار إلى العلمانية. وفي الواقع يقرأ خالد في الوقت الراهن كتبا مثل (قلب الظلام) لكونراد، حيث اكتشف صورا للفردية في رفض كورتز للمشروع الاستعماري.

وفي منتصف شهر ديسمبر الماضي بعد إطلاق سراح منصور الذي دخله بعد نشر مقاله الشهير، طالبته السلطات عدم إعلان ذلك. وفي تلك الليلة ذهب إلى منزله وقام بنشر الوقائع على موقع عربي شهير في شبكة الإنترنت. وكان ذلك آخر ما نشره لأنه لا يود العودة إلى السجن. وبما أن روح العداء لأمريكا في قمتها، عانى منصور كثيرا للاعتقاد بأنه يدعو أمريكا للتدخل عندما نشر تلك المقالة. وقال لي عن ذلك (كنت أود من العالم الوقوف إلى جانبنا، والنظر إلى أحوالنا من قرب، ولكن المجتمع لا يريد ذلك). يعاني منصور من العزلة ويصف ذلك بقوله: (أشعر بأن الكثيرين يحملون تجاهي مشاعر الكره). أمه التي تعشقه كثيرا، تعبر في صمت عن خيبة أملها من تحوله، ويقول عن ذلك بفهمه الصوفي للإسلام، (يكفي أن تبقى الجذوة الروحية مشتعلة في قلوبنا). وبمعنى أخر، فهو يرى أن الدين الطقوسي غير ضروري. وهو كذلك لا يتحمل النفاق. ويقول: (لو سألت شيوخنا، هل يمكنني أن أتزوج من نصرانية أو يهودية؟ فإنهم سيجيبون قائلين: نعم تستطيع أن تعيشا معا وتحبا بعضكما البعض، ولكن في أعماق قلبك يجب أن تكرهها! يتساءل: كيف يستطيع الإنسان تقسيم قلبه؟ إن النفس البشرية لا تستطيع قبول مثل هذا التناقض. مع أن ذلك موجود في عمق ثقافتنا).

وعندما سألت منصور ما إذا كان يتوقع حدوث تحول ديمقراطي في المملكة العربية السعودية، فكر لبعض الوقت ثم قال، (لو جاءت الملكة اليزابيث لحكم اليمن، فإنها ستحكم بنفس الأسلوب الذي كان يتبعه الإمام أحمد، الذي كان أحد القادة الدينيين المتشددين في اليمن. ولو ذهب الإمام أحمد إلى إنجلترا، فإنه سيحكم بأسلوب الملكة اليزابيث. فالثقافة والمجتمع هما اللذان يحددان أسلوب الحكم. نحن نسمع حديثا عن الديمقراطية ولكن لو طبقنا الديمقراطية في الوقت الراهن، فإننا سنركبها كما نركب الجمال. تحتاج الديمقراطية إلى ثقافة متحررة. في البداية نحتاج إلى الحرية، نحتاج إلى أحزاب مختلفة تتمتع بحقوقها كاملة وثقافة تسمح للناس باختيار ممثليهم).

---

مقالة في مجلة نيويورك تايمز نشرت يوم ٢٠٠٤/٣/٧

## شكراً لصاحب السمو الملكي الأمير نايف!

# هدية الإعتقالات لرموز الإصلاح

شكراً للأمير نايف وزير الداخلية، فقد أخرجنا من حيرتنا وأزمتنا، أزمة الدولة والنخب والمجتمع، حين أمر باعتقال رموز الحركة الإصلاحية، وخاصة الأستاذ محمد سعيد الطيب، والدكتور عبد الله الحامد، والدكتور متروك الفالح، والدكتور توفيق القصير، والأستاذ علي الدميني والأستاذ نجيب الخنيزي وغيرهم.

كنّا في طريق وسط لا نعلم اننا مقدمون على إصلاحات أم على ديكورات تجميل. لا نعلم خارطة الإصلاح ولم نستلم سوى الوعود التي تعودنا سماع امثالها منذ الستينيات الميلادية من القرن الماضي. كنا نتلمس مواضع أقدامنا ومواضع أقدام الأمراء. نتساءل: هل يفعلونها؟ هل يعقل ان يتقبلوا الإصلاحات بسهولة ويسر؟ هل ادركوا متأخرين الحاجة الى الإصلاح؟ وهل.. وهل؟

كنا نشعر بضغط تيارين عنيفين قويين داخل العائلة المالكة. احدهما ضعيف للغاية يرى بضرورة القيام ببعض الإصلاحات تضمن رضا الغرب وتعيد ترتيب الأوراق المحلية وتخفف من الإحتقان، على ان يكون الإصلاح محدوداً مسيطراً عليه. وهناك التيار الأقوى، تيار الماسكين بزمام السلطة (التيار السديري) الذي لم يسلم حتى بالإصلاحات البسيطة، وهو يرى انها تفتح بوابة الشرّ، لكنه أفسح المجال مؤقتاً لبعض القيل والقال في الصحافة، حتى يحتوي التيار السلفي المتطرف، ولكن بدت له الأمور ان اللعبة الإصلاحية غير قابلة للسيطرة، فكانت حملة الإعتقالات الأخيرة لرموز الإصلاح.

### هدف الإعتقالات

على المدى القصير والبعيد فإن الهدف هو التالي:

١ ـ تخفيف حدة المطالبة بالإصلاحات السياسية وإيقاف سيل العرائض المطالبة بها، وتالياً منع أي مواطن من استخدام وسيلة العرائض للمطالبة بالحقوق السياسية.

٢ ـ استباق قيام أحزاب وجماعات سياسية هي في الوقت الحالي تبلورت وشارفت على النضوج والإعلان. وكان الإعتقال حلّ استباقي لها.

٣ ـ إعادة التوازن للتحالف بين آل سعود والتيار السلفي الذي تعرّض لضغوط شديدة خلال العامين الماضيين، وكأن الإعتقالات قد نفّست شيئاً من الإحتقان لدى التيار السلفي الذي شعر بأنه المستهدف من كل ما جرى.

٤ ـ الإعتقالات جاءت من اجل استعادة هيبة الدولة لدى عموم المواطنين. الرسالة التي وجهتها تقول بأن العائلة المالكة لاتزال قوية ومتشبثة بالسلطة وأنها تستطيع ان تفعل ما تريد وتقرر متى وكيف يكون الإصلاح. حين تتعرض الدول الى المحاصرة المعنوية من قبل جمهورها، تندفع احياناً الى العنف لتأكيد وجودها وقوتها على الأرض.

### تداعيات الإعتقالات ومدلولاتها

تشير الإعتقالات ان الوسيلة الوحيدة التي كانت متوفرة لإبداء الرأي، وهي العرائض، قد أغلقت. ولكن هذا لا يعني عدم ظهورها مجدداً. حسبنا ان نفهم ان هذه الوسيلة لا ترضي وزارة الداخلية والمتنفذين في السلطة.

معنى هذا أن هناك اختناقات سياسية اشد، ستنعكس على مستوى التعبير في الصحافة المحلية وفي القنوات الفضائية وستتدنى نسبة المشاركة بين النخب في الكتابات التنظيرية والتحليلية لموضوع الإصلاح.

وتعني الإعتقالات فيما تعنيه ان مشوار الإنفتاح والحوار قد وصل الى نهايته، وسيعاد ضبطه ضمن الإيقاع القديم.

ويعني ما حدث، انتصار الجناح السديري المتطرف وسيطرته على الأوضاع، وهذا الجناح قد يجازف بمواجهة محدودة مع الأميركيين لكي يكسب الدعم الشعبي، كما قال الأمير سلطان وزير الدفاع قبل نحو عام.

ومن التداعيات ان الأمير عبد الله فقد ما تبقى له من رصيد بين الجمهور او بين الإصلاحيين. فالرهان عليه صار ضعيفاً في موضوع التغيير. ولا شك ان تسلّق الجناح السديري سيزيده ضعفاً الى ضعف.

ومن التداعيات أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التي اعلن عنها مؤخراً قد ماتت وهي في المهد، وقد جاءت الإعتقالات لتثبت انها حكومية مائة بالمائة وبشكل مكشوف، وهذا ما سيضعف مكانتها امام العالم، وبالتالي لن تكون واحدة من المؤشرات على عزم السلطات السعودية القيام بالإصلاح المتدرج كما تقول.

ومن تداعيات الإعتقالات زيادة التوتر في العلاقات بين السعودية واميركا. والتوتر قد يفضي الى فرض خيار اليمين الأميركي الذي يرى ان السعودية يجب ان تتغير بالقوة حتى لو تم تقسيمها والإطاحة بالعائلة المالكة. ان السعودية دولة لا تستطيع تحمّل عبء الضغط الأميركي، فهي لم تجربه سابقاً، كما انها ستواجه اميركا بشعب منقسم على نفسه أيديولوجيا ومناطقياً، وأكثر المواطنين لن يتحملوا اعباء التحدّي الكاذب إن جرى محاسبة السعودية على غرار محاسبة سوريا، او جرى محاصرة السعودية اقتصادياً ومالياً.

### المستقبل

ستطلق وزارة الداخلية رموز الإصلاح بعد ان تتأكد من إخضاعهم، أو الوصول لهم الى حل مشترك ـ ان كانت هناك عقلية سياسية بهذا الإتجاه ـ وقد تقوم الحكومة بالإعلان عن الإصلاحات المنتظرة فيما يتعلق بانتخابات الشورى والمناطق لامتصاص فيض من الغضب والعنف المتوقع من الشارع والناتج عن انسداد ابواب التغيير. سيبقى الإصلاحيون على الأرجح في السجن وخاصة (الحامد والدميني والطيب والمتروك) لأنهم لن يوقعوا على الأرجح تعهدات بعدم التعاطي مع الشأن العام.

إذا ما طال أمد الإعتقال، فإن الحركة الإصلاحية ستتعثر على الصعيد الشعبي، ولن يكون في صالح السلطة اساساً غياب الصوت الإصلاحي، فهو ضرورة محلية قبل ان يكون ضرورة خارجية. ولعلنا نتوقع أصواتاً تقول بأن لا تعايش مع النظام القائم، وأنه لا بد من إسقاطه بكافة السبل. وقد تزداد النزعة الإنفصالية كحل تبقي آل سعود في نجدهم، وتجعل الآخرين في حلّ من الدولة الرافضة للتغيير.

بالطبع لن تستطيع السلطة ان تحارب على جبهات متعددة: جبهة الخارج والداخل؛ جبهة مكافحة الإرهاب وجبهة مكافحة الإصلاح!؛ جبهة إصلاح الوضع الداخلي اقتصادياً وسياسياً وامنياً عبر التشدّد او الإنفتاح، وجبهة إصلاح وجه السعودية الخارجي.

ما قامت به وزارة الداخلية من اعتقالات لأركان الحركة الإصلاحية، تهور وخطأ في التوقيت وفي الحسابات وفي المستهدفات.

سيثبت خطأ ذلك، عاجلاً ام آجلاً.

وقد دخلت السعودية مرحلة جديدة رغم أنفها بعد احداث سبتمبر، ولن تعود كما كانت، كما هو شعبها الذي اصابه التغيير في العمق.

شكراً لوزير الداخلية، الذي حرّك الآسن من السياسة المحلية!

# المعتقلون في سطور

**د. عبد الله الحامد**، استاذ سابق للأدب المقارن بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، فصل من عمله واعتقل في ١٩٩٣ مدة من الزمن لتأسيسه مع آخرين لجنة للدفاع عن الحقوق الشرعية للمواطنين. والحامد اسلامي ليبرالي يدعو للحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وتأسيس منظمات المجتمع المدني، وهو شخصية باحثة معروفة لها ظهور اعلامي في التلفزيونات العربية والصحافة العربية. والحامد وقع على عرائض مطالبة بالإصلاح واهمها (وثيقة الرؤية) والتقى بعدد من الأمراء بينهم ولي العهد ووزير الداخلية. ومن العرائض التي كان فيها لولب الحركة، العريضة التي تقدم بها مع آخرين في ديسمبر الماضي، تطالب بدستور، وبملكية دستورية. اعتقل في مكتبه.

★ ★ ★

**الحقوقي محمد سعيد الطيب**، شخصية وطنية اصلاحية اعتقل مراراً ولسنين طويلة لانتقاداته ومطالباته بالإصلاح. والطيب شخصية وطنية معروفة على مستوى العالم العربي، له حضور اعلامي في القنوات العربية الفضائية وفي الصحافة المحلية. زارته القنصل الأميركي في جدة مرتين في منزله حيث يعقد اجتماعاً مفتوحاً اسبوعيا (كل يوم ثلاثاء). تم توجيه تهديدات له متعددة من الداخلية، وفي الفترة الأخيرة كان يخشى من تلطيخ سمعته او تدبير حادث قتل له. والطيب شخصية حقوقيه معروفة على صعيد الوطن العربي، وله مساهمات في مجال الإصلاح، وغالباً ما يتصدر اسمه قائمة العرائض، وكان له الفضل في تثبيت عريضة الإصلاح الأولى في يناير ٢٠٠٣، والتي سميت وثيقة الرؤية (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله). كان من بين اهم الأسماء التي تقدمت في مارس ٢٠٠٣ بطلب الى الحكومة لتأسيس لجنة اهلية لحقوق الإنسان. والطيب في الستينيات من العمر، وسبق له ان عمل مديراً لإحدى اهم دور النشر في المملكة وهي دار تهامة. له علاقات واسعة مع مختلف التيارات الإصلاحية في المملكة. اعتقل في جدة من المطار مباشرة حيث كان قادماً من الخارج. تجدر الإشارة الى ان الطيب اختير للمشاركة في مؤتمر الحوار الثاني الذي عقد في مكة المكرمة في يناير الماضي ٢٠٠٤، والذي دعا له ولي العهد، باعتباره ممثلاً لتيار اصلاحي وطني في البلاد.

★ ★ ★

**د. توفيق القصير**، استاذ جامعي في الفيزياء النووية، اسلامي معتدل اصلاحي، كان من الناشطين في بداية التسعينيات في اصدار المذكرة الإصلاحية، فصل من عمله يومئذ، وامضى بعدئذ شطراً من حياته في كندا. عاد في الآونة الأخيرة، وعمل مع الدكتور الحامد في سبيل نهضة وطنية في البلاد، وشارك بفعالية في اصدار العريضة الدستورية في ديسمبر الماضي التي تطالب بملكية دستورية. تم تهديده من قبل الأمير عبد العزيز بن فهد، وحضر اجتماعاً دعا اليه وزير الداخلية في ديسمبر في مكتبه، وكان من بين من هددوا بالسجن. اعتقل من مكتبه في الرياض.

★ ★ ★

**نجيب الخنيزي**، من القطيف في المنطقة الشرقية، ناشط سياسي معروف منذ اواخر الستينيات الميلادية من القرن الماضي، كاتب ومفكر متميز، له نشاطات متعددة في مجال الإصلاح مع اخرين، ووقع على كثير من العرائض الأخيرة المطالبة بالإصلاح. كان الى وقت قريب يكتب مقالاته في الصحافة المحلية حيث منع من الكتابة مؤخراً، كما ان له بعض الحضور في القنوات التلفزيونية والإتصال بالصحافة العالمية. أنشأ مؤخراً ديوانية متميزة في القطيف وحاضر فيها أول الأمر الدكتور تركي الحمد، ثم الشخصية الأدبية المعروفة محمد العلي.

★ ★ ★

**د. عدنان الشخص**، من الأحساء يقيم في الظهران، وهو استاذ علم الرياضيات في جامعة الملك فهد، خريج الولايات المتحدة الأميركية، وهو شخصية اسلامية اصلاحية معتدلة، ساهمت في اكثر عرائض الإصلاح التي بعثت للحكومة مؤخراً. له نشاط اجتماعي وثقافي وحضور اعلامي.

★ ★ ★

**د. متروك الفالح**، ناشط سياسي وطني، واستاذ العلاقات الدولية في قسم العلوم السياسية بجامعة الملك سعود بالرياض، منع من التدريس وإن لم يفصل من الوظيفة قبل عام ونصف بعد نشره دراسة حول آثار ٩/١١ على السعودية، مطالباً فيها بضرورة الإصلاح خشية ان تتفكك المملكة وتنهار، نشرت القدس العربي في لندن تلك الدراسة. كما أصدر كتباً بحثية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت. ساهم في كل العرائض الإصلاحية التي قدمت لأقطاب السلطة. التقى وآخرون مع وزير الداخلية في ديسمبر الماضي بعد تقديم العريضة الدستورية، وهدده نايف شخصياً بالسجن امام الآخرين، ولكنه رد على نايف بأنه لا يخاف من السجن، وأن غرضه اصلاح البلاد. والفالح شخصية معروفة على مستوى العالم العربي كباحث وكناشط سياسي اصلاحي، كما ان له حضوراً في بعض القنوات العربية التي تناقش مسائل الإصلاح في المملكة. اعتقل من مكتبه في الجامعة.

★ ★ ★

**عبد رب الأمير موسى بوخمسين**، موظف في احد البنوك السعودية، وهو من الأحساء. كان من الناشطين السياسيين المعروفين منذ الثمانينيات الميلادية من القرن الماضي، عاد الى المملكة عام ١٩٩٤ بعد اتفاق بين المعارضة الاصلاحية الشيعية والملك فهد. له كتاب عن حقوق الإنسان، وله كتابات في الصحافة السعودية والبحرينية، وقد التقى به التلفزيون السعودي عدة مرات. وقع على بعض العرائض المطالبة بالإصلاح. اعتقل من مكتبه في البنك.

★ ★ ★

**د. خالد الحميد**، استاذ علوم سياسية في جامعة الملك سعود. اعتقل من مكتبه امام طلابه.

★ ★ ★

**علي الدميني**، شاعر واديب معروف، وناشط سياسي مشهور، وهو أحد أهم مراكز الثقل الأساسية في النشاط الإصلاحي في المملكة، وكان من الأوائل المطالبين بالإصلاح السياسي والثقافي والفكري في البلاد. شخصية وطنية وأدبية معروفة على صعيد المملكة ومنطقة الخليج، له اسهامات واضحة في الصحافة المحلية وكتباً منشورة. اعتقل بما يشبه الخطف وهو يهم بركوب سيارته بالقرب من مقر عمله.

★ ★ ★

**الشيخ سليمان الرشود**، رجل دين له نشاط سابق في مجال الإصلاح، وهو سلفي معتدل، كان احد المؤسسين للجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية، وسبق ان تعرض للكثير من المضايقات من الحكومة. كان احد الموقعين على العريضة المطالبة بوضع دستور للبلاد، وجعل المملكة مملكة دستورية.

★ ★ ★

**عبد الرحمن اللاحم**، محامي وناشط حقوقي له كتابات متميزة في الصحافة المحلية. اعتقل بسبب مداخلته عبر الهاتف مع قناة الجزيرة حيث وصف الإعتقالات بانها غير قانونية.

★ ★ ★

**د. حمد الكنهل**، أكاديمي في جامعة الملك سعود. اعتقل من مكتبه في الجامعة.

## الأمير عبد الله..

# الاصلاحي الذي هوى

رسم صورة مشعّة عن نفسه كرجل يحمل في جعبته الحل السحري لأزمة الدولة..والوعد المنتظر بالاصلاح الشامل، وقد أوحى مراراً لمن في الداخل والخارج بأنه الأكثر تأهيلاً للعب دور لوثري داخل العائلة المالكة.. وأشاع جواً من التفاؤل والأمل بقرب وشيك للانفراج الشامل لسلسلة الأزمات التي تعصف بالبلاد، وأن يتحقق على يده ما عجز عنه من سبقه من ملوك..وهذا ما دفع بكثيرين لأن يرقبوا كلامه وتصريحاته لعلها تضع عنهم إصر الاستبداد وأغلال الاستعباد التي كانت عليهم بفعل هيمنة فئة على مقدرات الوطن، وحاكمية الشخصية على القانون، وغياب الحريات العامة، وهدر المال العام والتلاعب فيه..

وكنا نعذره فيما يعجز عن القيام به حين يكون للعذر سبيل، إذ إن ما تراكم من مشكلات لعقود عديدة لا يعالج بضربة حظ، أو عمل فجائي، ولم نكن ننسى بأنه محاط بجناح مستحكمة سيطرته على مفاصل الدولة ومقدراتها، وكنا نبرر تباطىء السير بثقل المسؤولية الملقاة على كاهله، كما كنا نشاركه في هواجسه من انسداد قنوات الاجهزة البيروقراطية التي تحول دون تنفيذ تعليماته، وتحقيق آماله، وكنا أيضاً نشعر بالألم الكامن بداخله وهو يجد نفسه وحيداً في ساحة يكثر فيها المشاغبون، والطامعون، والمتآمرون..من داخل العائلة المالكة متنزّلاً الى ومشاعاً في أجهزة الدولة ومؤسساتها.

كل المبررات الواقعية والمتخيّلة والمتوّهمة كانت حاضرة في المتطلّعين لدور تاريخي يلعبه ولي العهد، كما كانت تلك المبررات جزءا من نقاشات التيار الاصلاحي..وأكثر من ذلك أيضاً، كان الجميع على استعداد لخوض معركته ضد خصومه، وضد المعرقلين لمنهجه الاصلاحي المزعوم، بل سعى البعض الى إيصال رسالة شديدة الوضوح اليه وعبر شفعاء قريبين منه بأنهم على استعداد للتضحية من أجل انجاح مشروعه..

ولكن، وبالرغم من ذلك كله، لم يظهر هذا المصلح المزعوم كما يجب، فقد اختفى في لحظة كان حضوره واجباً عينياً، وبدا كما لو أنه قد تنازل طوعاً أو كرها - لا فرق - عن العرش، وقرر الانسحاب من الميدان تاركاً لوزير الداخلية قيادة البلاد على طريقته الخاصة، أي القمعية.. وأبطل مفعول الآمال المعقودة على ناصيته، فبهتت الالوان في صورته المرسومة بوعود لم يتحقق منها شيء يستأهل بها نيل وسام المصلح..

فقد أوصد الأبواب بإحكام على نفسه، لا يلوي على شيء، وأعطى الزمام لوزير الداخلية كي يثبت له أن منهجه كان خاطئاً في التعامل مع دعاة الاصلاح..واختار أن يترك الساحة مذهولة بهذا الهزال الشديد الذي أصابه أو الذي كشف عنه في وقت كان قادراً على تحقيق أكبر انتصار له بعد أن (غسلت) الأغلبية أيديها من العصبة السديرية المستأثرة..

أوهم المتطلعين نحو بدء مناخ اصلاحي يقوم على الحوار بأنه رجل حوار من الطراز الرفيع، وأوهم المتمسكين بمبدأ التسامح بأنه الرجل الأكثر تسامحاً مع الرأي الآخر، وأوهم المصلحين بأن روح مارتن لوثر كينج قد حلّت فيه، وأنه يستضيء بنور الانبياء المصلحين عبر التاريخ..فلم يبق للمتطلعين سوى استبداداً شنيعاً يترجمه اعتقال من خاطبهم ذات لقاء بأنه المؤمن القوي برسالة الاصلاح كما وردت في وثيقة الرؤية، ولم يبق للمتمسكين بمبدأ التسامح سوى التشدد الحاد إزاء المختلف من الرأي، كما ظهر في رفضه طلباً تقدّم به دعاة الاصلاح المعتقلون بإنشاء جمعية أهلية لحقوق الانسان، ولم يبق للمصلحين سوى رجالاً يعيثون في الارض فساداً..فكل الوعود تبخّرت لحظة اعتقال دعاة الاصلاح، ثم تلاشت حين قرر الصمت عما جرى، فلم ينبس ببنت شفة في وقت كانت التصريحات تصدر من وزارتي الداخلية والخارجية، وكأن ما جرى لا يعنيه من قريب ولا بعيد، أو أن إعتقال هؤلاء الرجال يمثل إفشالاً لمشروعه الاصلاحي..بل وسقوطاً سريعاً لمكانته!

كان صعود نجمه سريعاً محمولاً على وعود مؤجّلة، وإنجازات مؤمّلة، وقد جنى من وراء ذلك سمعة لا يستهان بها، في الداخل والخارج، ولكن هذا النجم خبى سريعاً في لحظة الموقف المنتظر منه..وفي لحظة الامتحان الحقيقي لكل مزاعمه السابقة..وأخيراً في لحظة انسانية منه حاسمة. فهذا الاعتقال غير الدستوري وغير المبرر كما قال الاصلاحي المعتقل عبد الرحمن اللاحم قد وضع مصداقية ولي العهد على المحك، ودخل الاختبار العسير من أجل نيل شهادة المصلح، وواجه أكبر تحدٍ لمصيره السياسي، وحتى كتابة هذه السطور لم يصدر ما يشير الى نجاحه أو حتى تجاوزه لهذا الاختبار، الذي قد يقرر ما اذا كان سيصل الى العرش بسلام..ولاشك أنه خسر جمهوراً طالما تطلّع الى أن يكون هو فارسه القادم، واذا ما سقط هذه المرة فلن تكون هناك محاولة أخرى لاعادة بناء المتهدم من سمعته ومصداقيته الا بموقف استثنائي..

وقد بات مؤكداً منذ إعتقال دعاة الاصلاح أن مكانة الامير عبد الله قد تعرضت لاهتزاز عنيف ولن يكون، حتى لو خرج هؤلاء الشرفاء من سجن عليشه، قبلة المصلحين، وسينظر اليه كونه جزءا من ماكينة الاستبداد والاستعباد في الدولة..هذا إن لم يكن قد أصبح خصماً فعلياً لمسيرة الاصلاح، التي لا ينفع معها إنشاء مركز للحوار هنا، وجمعية أهلية هنالك، فهذه تظل منتجات حكومية ولخدمة أغراض العائلة المالكة، وإن انجذب اليها من المتلفعين بعباءة الاصلاح من متناورين ومتسايسين..

لاشك أن الامير عبد الله هو الخاسر الأكبر في هذا الحدث، وقد يكون دوّي سقوط نجمه بنفس القدر العكسي لانطلاقه، وسيبقى رهانه على تسويات داخلية فاقداً لرصيده الشعبي، فقد اختار بالصمت أو المباركة لاعتقال الاصلاحيين أن يخلع عن نفسه صفة المصلح الافتراضي، وأن يتحول الى مجرد عضو في العائلة المالكة، والمنتظر لدوره التسلسلي في العرش إن بقي منه ما يصلح للاعتلاء. وإذا كانت التسوية قد تمت بالفعل داخل العائلة المالكة على إطلاق يد وزير الداخلية في مقابل تحقيق النصاب والاجماع عليه كملك قادم، فإن ذلك يعني أن لا مناص من تفجير الوضع الداخلي المرشح حالياً، بفعل الازمات الطاحنة، الى الانزلاق نحو الفوضى..

## بعد اعتقال الاصلاحيين

# هذه وزارة الداخلية التي نعرفها

وزارة تعيش خارج الزمان.. ليس فيها ما يدّل على الجدّة الا بنائها المتميز.. فمازالت الوجوه العابسة المتجهمة تملأ المكان، وتشيع في المحيط العام رهبة بائتة ولكنها في الوقت نفسه باهتة، فلم يدرك طاقم جهاز القمع بأن العصا التي رفعها في الماضي ضد الاحرار والشرفاء من خيرة أبناء الوطن قد نخرتها دابة الأرض، وبدت كما لو أن عوامل الطبيعة قد أزالت معالمها، وألغت وظيفتها، ولم يبق منها سوى ما يصلح بالكاد للتلويح في ظروف مناخية مستقرّة، أما وقد رفعت الآن وفي ظل أوضاع حالكة فإن تكسّرها بات حتمياً ووشيكاً، فالتحوّلات الداخلية والاقليمية والدولية تسير بالبلاد عكس تيار الأمن ووزير الداخلية..إن اعتقالات دعاة الاصلاح تمثل المحاولة اليائسة والبائسة التي كان الإقدام على تنفيذها يعد مجازفة غير محسوبة العواقب، فالاحساس المتفجّر لدى العائلة المالكة بضياع هيبة ملك تقلبوا فيه وأثروا منه قاد ويقود الى اقتراف حماقات من هذا النوع.

إن وزير الداخلية الذي راعه إنطلاق نداءات التغيير في كل زوايا الوطن، قرر أن يخوض المعركة ضد الاصلاح وأهله، وهذا دليل آخر على أنه لم يكن في يوم ما يفكّر في الاصلاح فضلاً عن أن يسبق زمانه في السير نحوه، كما أوهمنا بعض الحالمين.. لقد قالها سراً وعلانية بأنه يكره (الاصلاح) لأن ذلك يبطن اقراراً بالفساد..فها هو يلجأ الى تنظيف الاسلحة القديمة، ويطلق النذير بقرب ساعة صفر المواجهة مع خصمه الحقيقي ـ الاصلاح السياسي الشامل..

حين اجتمع مع دعاة الاصلاح بعد رفع عريضة (الاصلاح الدستوري أولاً) لم يعقد مناظرة في الاصلاح، ولم يناقش بنود البرنامج الاصلاحي مع من طلب لقاءهم، كما لم يعرض وجهة نظره في العملية الاصلاحية الافتراضية، وإنما ارتدى البزّة الأصلية، وقدّم نفسه كوزير للقمع وجسّد الشخصية القاطبة لرجل الأمن، وظهر كما لو أنه مناهض تكويني للاصلاح وبأي شكل كان. وبدلاً من أن تسود اللقاء لغة العقل والحوار الراشد، قرر وزير الداخلية أن يحيل منه لقاء لابلاغ رسالة تهديد شفهية، عائداً الى السيكلوبيدياً الأمنية، والتي استخرج منها ما ينمّ عن عقيدته المتقدمة للغاية في الاصلاح، ولكن بإنقلاب الصورة، فقد تطابق لديه الاصلاح بمعنى التغيير الشامل والعام والاصلاحية كما تستعمل في سجن الأفراد المراد إعادة تأهيلهم نفسياً ومهنياً واجتماعياً..

وزير الداخلية لم يكن اصلاحياً ولن يكون، لا لأن مهمته وموقعه في مؤسسة قمعية تملي عليه أن يرتدي لباساً شديد الخشونة، فالرجل لا يختلف مظهره ومخبره مهما قلّبته على أوجه عدة.. يتقن لغة واحدة، وهي في علانيتها الجافة تعبّر عن النسخة الأكثر تطويراً للغة الجلاد داخل سجن عليشه، فهو في المؤتمرات الصحافية رجل أمن، وأمام الرأي العام رجل أمن، تماماً كما هو كذلك في وزارته وأجهزة مباحثه، وسجونه..

إن إعتقاله لمجموعة من الاصلاحيين الشرفاء لم يكن خلاف سليقته ولا رد فعل انفعالي على حدث عابر، فقد كان اعتقالاً مخططاً ومبيّتاً منذ زمن، وكان أفراد المجموعة على علم بذلك، لسببين: كونهم يدركون بأن النشاط الاصلاحي خلاف ما عليه العائلة المالكة ذات الطبيعة الساكنة النابذة للتغيير والاصلاح، وبالتالي فإن ذراعها الباطش، الأمير نايف لابد أن يقوم بما يجب عليه لوقف تمدد النشاط الاصلاحي على المستوى الشعبي، وثانياً لأن وزير الداخلية قد لوّح مراراً باعتقالهم، وكانت المجموعة قد أعدّت نفسها لهذا المستوى من المواجهة، فتعاقدت على التعاضد الجماعي والوفاء بما التزمت به من مبادىء في الاصلاح.

إذن فإن الدور الذي يلعبه وزير الداخليه في إعادة عقارب الساعة الى الوراء لم يكن مغفولاً عنه، فالاصلاحيون على وعي تام بأن وزير الداخلية هو المعوّق الرئيسي لمسيرة الاصلاح، وقد أطلق رجاله لملاحقة نشاطات التيار الاصلاحي الوطني، وتعهد بتكسيره، كيما يسترد بعضاً من ماض غير قابل للتكرار..

إن ما اعتقده وزير الداخلية انتصاراً بعد سلسلة التجارب الفاشلة التي مُني بها وزير الداخلية في إخماد ظواهر التمرد الشعبي في الشمال، من خلال إيقاف إستثنائي لدورة العنف عبر الامساك برؤوس التيار الديني المتشدد، والقبض على بعض أفراد الشبكة المسؤولة التي تقف وراء انفجارات الرياض، قد جرّه الى الاقدام على اعلان المواجهة الشاملة ضد التيار الاصلاحي، طمعاً في إثبات أن القبضة الحديدية هي الخيار الأمثل لاستعادة النظام..

بيد أن ما يلحّ وزير الداخلية على التغافل عنه هو أن القمع ليس حلاً لدولة قد بلغ فيها سوء حالها الى حد لم يعد السكوت عليه تخييرياً..فقد طمت الأزمة الشاملة حتى غاصت الركب، وليس هناك ما يكف الأصوات الغاضبة من الانطلاق، فالسجن الذي كان يخيف به المعارضين بات مصنعاً للرموز الوطنية، وهناك من يتمنى الدخول اليه كي يتحرر من البقايا العالقة من الولاء لنظام يأسف كثيرون اليوم على ما خطّته أقلامهم أو نطقته أسلنتهم في الدفاع عنه..

وزير الداخلية بصفاقة معهودة قلب باعتقال دعاة الاصلاح الموازين رأساً على عقب، فقد تساقطت شعارات الاصلاح والحوار والتسامح واحترام الرأي الآخر، وأثبت عملياً بأن اللجان الاهلية التي انطلقت بسوء رعاية منه ليست سوى مؤسسات حكومية إضافية، أي أنها لم تكن سوى غثاً على غث..ولو كان صادقاً في دعواه الاصلاحية لما راعه نشوء لجان أهلية حقيقية يقودها رجال مشهود لهم بالاخلاص والكفاءة وحب الوطن ولكن ليس على طريقة وزير الداخلية الذي يريد تحويل اللجان الى مجرد واجهات خفيّة لتبييض وجه الحكومة والمصادقة على ما يصدر عنها، أو الدفاع عن مواقفها في المحافل الدولية ومؤتمرات حقوق الانسان كما فعل وكيل وزارة الخارجية في مؤتمر جنيف مؤخراً.

سنقولها مكرراً، إن وزارة الداخلية بكل قباحاتها المتراكمة هي التي نعرفها، ولن تتغير صورتها طالما ظلت محكومة لرجل مازال يرى الوطن وقفاً عائلياً، وأنه المسؤول عن حمايته، وليس وطناً ينعم فيه أبناؤه البررة، ومن بينهم من يقبعون داخل سجن عليشة.

## الإصلاحي المعتقل محمد سعيد الطيب:

# البديل عن الإصلاح هو الدمار

بدأ مشوار حياته طالباً في المدرسة الرحمانية بمكة المكرمة، والتي نُصِّب لاحقاً عمدة لها، وقرر الاشتغال بمهنة المتاعب في مرحلة مبكرة، وخاض تجربة صحافية في جريدة (البلاد)، وعبرها قرأ الواقع السياسي العربي حيث تشكّلت ميوله القومية الناصرية، وساهمت في إثراء وتوجيه تجربته النضالية، ثم منحت دراسته للقانون الخاص بالمحاماة بعداً جديداً في شخصيته الوطنية والسياسية.

لقد ضاق أفق العمل القومي في بلاده، ولكن تطلعه البعيد نحو الوحدة العربية استحثّه للانخراط في النشاطات القومية، فأصبح عضواً في الإتحاد الدولي للمحامين (لجنة حقوق الإنسان)، وعضواً في مجلس الأمناء في مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، وعضواً في الاتحاد العربي للمحامين في القاهرة، وعضواً في مجلس إدارة المؤسسة العربية لحقوق الإنسان، الى جانب رئاسته لمؤسسة تهامة الصحافية. ولكن هذه العضويات ظلت خارج الوطن على حد قوله، ولكن وساماً خاصاً ظل يضفي على شخصيته لوناً خاصاً كونه داعية إصلاح، وشخصية وطنية تأمل في رؤية وطن (ليس لفئة من الفئات.. إنه وطن الجميع وحاضره ومستقبله.. هو مسئولية الجميع) على حد وصفه.

وحين أراد أن يثري تجربة حقوقية جديدة في موطنه لم يعثر على طريق سالك، بل كانت قيود النظام وسلاسل الجلاد بانتظاره.. فقد أمضى (زهرة شبابه.. وأحلى سنوات عمره في السجون والمعتقلات.. مرة وإثنتان وثلاثة وأربعة.. وسنة وسنتان وأربع وسبع، في الوقت الذي كان الآخرون يمارسون - وبراءة الأطفال في أعينهم - أبشع أنواع النفاق والتزلّف والإنتهازية.. أو –على الأقل - الجبن والإنزواء والسلبية واللامبالاة والإسقاط!! أو التبرع بتقديم النصائح الخاسرة!!).. وهاهو يدخل ابو الشيماء المعتقل مرة خامسة وهو كهلاً، لا بسبب - كما إدعى المصدر المسؤول!! في وزارة الخارجية - يمس بالوحدة الوطنية، فالوطنية بالنسبة له (ليست رداءاً يرتدى.. ويخلع! وليست شارة نعلّقها على صدورنا.. وندور بها بين الناس!.. إنها - في الدرجة الأولى - تبعة ومسئولية وواجب.. لا ينهض به إلاّ أولوا العزم..)، إنها بكلمات أخرى مهمة عظيمة الوقع وأمانة ثقيلة الحمل، وفي كلماته هذه رداً سابقاً على بيان المصدر المسؤول هذا الذي أراد التشكيك في وطنية وحرص الطيب وزملائه على الوحدة الوطنية، فقد اعتبر المصلحة العليا للوطن غايته وهدفه التي حسب قوله (أضعها - دوماً - فوق كل الاعتبارات.. وفوق كل الأشخاص ..).

أما لجوء الحكومة الى استعمال (الوطنية) سلاحاً ترفعه حين تشاء دون معرفة الغور العميق لمعنى الوطنية فلم يكن مستبعداً، تماماً كما إستعملت (الدين) في وقت سابق سلاحاً في وجه خصومها في الداخل والخارج..والوطنية التي يراد تثبيتها هي الصنو الحميم للولاء للعائلة المالكة، وعدم الوطنية تكون بالضرورة تبني وجهات نظر مخالفة لها.

ظل أبو الشيماء متمسكاً بمواقفه في الاصلاح الشامل والراشد، مقتفياً سبيل الحوار والاخلاص في النصح، فقد أكّد مراراً على ضرورة الحوار الوطني الجاد، واعتبر ذلك حاجة شديدة الالحاح من أجل انقاذ البلاد من أزمات مستفحلة، فهو يتمسك بمبدأ الحوار باعتباره مدخلاً صحيحاً وأولوياً في سبيل الوصول الى تشخيصات دقيقة لواقع الأزمة وطريقاً سالكاً لانتاج الحل، ولعل في عبارته (سأظل أنادي بالمؤتمر الوطني للحوار..) ما يعكس قناعة عميقة وراسخة بهذا المبدأ، لأن البديل عن الحوار حسب عقيدته (هو الدمار والسقوط في دوائر الإحباط والعنف). وكان يكرر بأن الحوار هو (أحوج ما نكون إليه.. في هذه المرحلة الدقيقة والقلقة.. والتي تتطلّب أعلى درجات الإحساس باليقظة والمسئولية.. والإدراك الواعي لمجريات الأمور).

ولكن الحوار بحسب وجهة نظر أبي الشيماء يجب أن يؤسس سلفاً على المصارحة والمكاشفة، إذ (لا حوار.. إلا وتسبقه المصارحة). ولذلك حدّد على وجه الدقّة المنحنى الخطير الذي يقف عليه الوطن، والمخرج الوحيد لتفادي الانزلاق نحو الفوضى والعنف والدمار، ولعل ما قاله في تشخيص المرحلة الراهنة يمثل تكثيفاً شديداً لخطورتها (إننا وطن ناضج للإصلاح ومهيأ للتدمير، ولا أرى نضوجاً كهذه الأيام وليس من رغبة مشتركة تتطلع للإصلاح كأيامنا هذه. فلنبدأ الخطوة الأولي). وحين يوضع المقابل السلبي للاصلاح تكون البدائل دائماً كارثية، وبحسب الاستاذ الطيب فإن البديل عن الاصلاح هو الدمار والدخول في تلك الدائرة الجهنمية للعنف والتطرّف والغلو.

كان الاستاذ الطيب يأمل في أن يكون الطاقم السياسي الموجود قادراً على أن يقوم بفعل الاصلاح، في محاولة لدفع اليأس والاحباط والاستسلام للواقع عن الذين فقدوا الأمل في العائلة المالكة، ولكنه لا يمنح أملاً مفتوحاً وإنما مشروطاً. إن قدرة الطاقم السياسي الحالي متوقفة - حسب الاستاذ الطيب - على استعداده للتصدي للمخاطر المحدقة، حيث يحاول إرشاد هذا الطاقم الى بعض ملامح الاصلاح الحقيقي الذي يعبر عن التيار الاصلاحي الوطني اذ يتوقف نجاح الحل على ما (إذا تحولت الوعود بالإصلاح المأمول.. إلى إرادة سياسية جادة وحازمة.. بكل ما تتطلبه من تضحيات وأقمنا دولة المؤسسات - بكل المعنى الدقيق للمصطلح.. وشجعنا قيام مؤسسات المجتمع المدني.. وتحولت المشاركة.. إلى ممارسة عملية.. وتطبيق أمين وصارم لكل متطلباتها.. وأهمّها وضع الانسان المناسب في المكان المناسب.. وصيانة المال العام.. والأراضي العامة.. والتصدي للفساد - بكل أنواعه.. وإتاحة الفرصة لكل المخلصين من ذوي الكفاية والعدل وسابقة العمل للصالح العام ليؤدوا أدوارهم في خدمة وطنهم.. واشاعة ثقافة التسامح.. والاعتراف بالآخر..

ونبذ التفرقة - بكل صورها واشكالها - وافساح المجال لحرية التعبير).

وفي هذه الملامح ما يفيد بإضاءة مواقع الازمة التي تعيشها البلاد في أبعاد مختلفة، ولربما أوضح ذلك بشيء من التحديد لمفاصل الحل، المعبّر عنها في التطلع الى إصلاح شامل في جميع مناحي الحياة، وعلى حد قوله (نحن نقف - اليوم - في مرحلة دقيقة وفاصلة، وعلينا أن نختار إما أن نمضي نحو الإصلاح.. إصلاح حقيقي وشامل وسريع.. وإما أن نمضي الى نفق شديد العتمة). إذن فالعملية الاصلاحية من وجهة نظر الاستاذ الطيب تقف على الجهة المقابلة لعملية أرادت الحكومة تمريرها أو التستر بها، أي إحداث تغييرات شكلية تسبغ عليها عبارة الاصلاح، وإن لم تطل مضامين العملية الاصلاحية الجوهرية، ولهذا السبب أوضح بصورة محددة قائلاً: (نحن لا نتحدث عن نوع معين من الإصلاح.. نحن نتطلع الى إصلاح شامل في جميع مناحي حياتنا: إصلاح سياسي، واصلاح اقتصادي، واصلاح اجتماعي، واصلاح تعليمي.. إلخ وتحقيق المشاركة.. بتمكين ذوي الكفاية والعدل من الاضطلاع بمسئولياتهم والنهوض بواجباتهم في بناء الوطن. الاصلاح الذي نتطلع اليه: هو دولة المؤسسات.. ومؤسسات المجتمع المدني.. والفصل بين السلطات.. وبسط العدل بأوسع معانيه.. وتكافؤ الفرص بين المواطنين في جميع المجالات.. والتصدي للفساد والتفرقة والغلو.. وتشجيع ثقافة التسامح والحوار). ومن الطبيعي والحال هذه أن يرفض الطيب الاصلاح الشكلي والجزئي باعتباره سهلاً ولكن حسب قوله عمره قصير.

ومن المفيد هنا ونحن نقف على مفترقي نظرتين في الاصلاح، الاشارة الى نظرة التيار الاصلاحي الوطني الذي يمثّل أبو الشيماء أحد رموزه الكبار، وهذه النظرة تقوم على أساس أن الاصلاح المأمول يجب أن يكون شاملاً وسريعاً ونشطاً، ونظرة الحكومة/العائلة المالكة التي ترى بأن الاصلاح يجب أن تسير ببطء وخطوة خطوة، والغرض من ذلك كله تأمين الطريق الذي تسلكه العائلة المالكة في التحوّل، أي ضمان الاحتفاظ بكامل كعكعة السلطة. وهذا الافتراق في النظرتين هو بالتحديد مورد التجاذب بين الحكومة والتيار الاصلاحي الوطني والذي ينتمي اليه دعاة الاصلاح المعتقلين في السجون السعودية، وتبعاً له تتباين أدوات الاصلاح، فللحكومة ما يكفي من أدوات وتدابير قمعية وادارية قابلة للاستعمال في فرض أجندتها الاصلاحية، فماذا لدى التيار الاصلاحي الوطني من أدوات؟

هذا السؤال بكل مشروعيته يضع التيار الوطني أمام ضغط شديد من أجل البحث عن أدوات كفوءة سعياً وراء إنجاح مشروعه الاصلاحي. فخلال أكثر من عام ظل التيار الاصلاحي الوطني متمسكاً بخيار العرائض، والمجاهرة بالرأي الاصلاحي عبر وسائل الاعلام الفضائية، وقد حقق دعاة الاصلاح مع قلة العتاد اصطفافاً شعبياً واسعاً كما رسموا صورة مشرقة عن القوى الاصلاحية في البلاد، ولم يكن بإمكان أحد أن يشكك في نوايا الاصلاحيين أو ينال من مصداقيتهم، فقد اقتفوا ما قررته العائلة المالكة من سياسة (المجالس المفتوحة) وأعلنوا ما عقدوا عليه العزم من رؤية في الاصلاح لحاضر الوطن ومستقبله، وبالغوا في المجاهرة بجلساتهم التحضيرية ومشاوراتهم. وفي الوقت نفسه، كرّسوا جهودهم لتحقيق ظروف التحوّل السياسي من الداخل، رافضين عن عقيدة صلبة أية ضغوط خارجية، بل عارضوا ذلك بالقطع، وبحسب رأي أبي الشيماء (أنا ضد أي ضغوط خارجية.. ويجب أن لا نفسح المجال أو نعطي الفرصة.. أو حتى نهيؤها لأحد، ويجب أن تكون رؤيتنا للإصلاح ليست محلاً للتنافر والاختلاف.. أو اللجاج، ولا بد من الشروع في الإصلاح.. اليوم وليس غداً. إنه يمثّل حاجة حقيقية – قبل أن يكون ضغطاً خارجياً).

ولاريب أن ثمة كلمة لابد أن تقال للذين خذلوا الاصلاحيين من المحسوبين عليهم في وقت أشد ما تكون الحاجة فيه الى نصرتهم، وخصوصاً أولئك الذي رفعوا راية الاصلاح ثم تسللوا من تحتها، مبررين ذلك بأن ما أعلنت عنه الحكومة صالح للتكاثر كقطرات الندى أملاً في تحوّلها الى ماء، أو الذين مازالوا يتثاءبون بالرغم من وقوع المحذور وانقطاع الرجاء في وعود سرابية تبددت في اعتقال ابي الشيماء ورفاقه الابطال، دع عنك أولئك الذين كما يصفهم الاستاذ الطيب (لا يترددون - وبعيون قارحة - من إعطائنا دروساً في الوطنية.. وحسن السلوك السياسي.. وبأن هذا ليس وقت المطالبة بالإصلاح!). فهؤلاء هم بقايا الحرس القديم الذين مازلوا يتلفتون الى الوراء خوفاً على فتات المائدة المتعفن في جرابهم، والذين مازلت لغة البلاط تتحرك على شفافهم دون الالتفات الى أن عقارب الساعة لا تعود للوراء، وأن عهد التزلف قد أدبر، وأن تزييف الوعي الوطني بات مفضوحاً، تماماً كما الهجرة بالوطن الى الماضي. فالوطن الذي يحمله المستقبل ويحلم به الجميع، وكما يعبّر ابو الشيماء عن هويته ليس الوطن الذي يكون مستقبله محفوفاً بالاسئلة الحائرة حول منح البطاقة الشخصية للمرأة، وإن منحت هل تكون بصورة أم بدونها، أو هل يحق للمرأة أن تركب الليموزين أم لا؟ وهل يجوز أن تكون العباءة التي ترتديها على الكتف، أم يتعيّن أن تكون على الرأس؟. إن الوطن الذي يتطلع له كثيرون ويصيغ أبو الشيماء رؤيته بالنيابة، هو الوطن الذي يعيد للمرأة دورها المسلوب ويرفع الوصاية المزعومة بكل أشكالها عن المرأة باعتبارها انساناً مكتمل التكوين النفسي والذهني، وليس بحاجة الى رشيد ذكوري يدلّها على الطريق.

إن هذه القناعة التي يحملها ابو الشيماء عكسها في الاعتراف بالحق المتعادل بين النساء والرجال، وأن يكون لكل منهما نصيباً متساوياً في الشأن العام، وقد بالغ في الانكار على سؤال وجّهته اليه إحدى المهتمات بإنشاء جمعية نسوية حول السبيل الى الحصول على اعتراف الحكومة بهذه الجمعية فرد عليهاالاستاذ الطيب بسؤال استنكاري: (ولماذا أنت حريصة - الى هذا الحد - على اعتراف الحكومة)، وأرشدها بالابتعاد (عن الهياكل الادارية.. والكيانات الزائفة!) وذكّرها بتجربة (سيدات كثيرات.. قدّمن لوطنهن ومجتمعهن.. أجلّ الخدمات وأكثرها نفعاً وأبعدها أثراً.. وساهمن - مساهمة ايجابية وفاعلة - في مجال الخدمة العامة.. من غير هذه الكيانات التي تسألين عنها!). فهو هنا يحاول تحرير المرأة من قيود وهمية فرضت عليها في مجال العمل الوطني والشأن العام.

لقد سعى أبو الشيماء إيصال رسالته في الاصلاح الى كل من يصله النداء، وعبر كل الوسائل المتاحة وأحياناً غير المتاحة.. في المقابل، كانت هناك محاولات حثيثة ومتواصلة لاخماد الصوت الاصلاحي، فقد أُبلغ أكثر من مرة بوقف الظهور على شاشة المحطات الفضائية العربية وبخاصة الجزيرة والمنار، حتى ظن البعض أن ابا الشيماء قد اختفى حين تطلب ظهوره ليعبّر عن ضمير الوطن فرد على كل أولئك (أنا لم أغيب إسمي بنفسي.. وإنما هو الذي غاب لوحده. سبحان الله يحدث هذا في بعض البلدان!! لكن - شخصياً - لن أغيب عن هذا النشاط.. فهو جزء من واجباتي كمهتم بالشأن العام وقضايا الوطن).

ولكن قرارات المنع لم تمنع ابي الشيماء من ايصال رسالته ولو بالوسائل التقليدية والبدائية، فقد كتب رسائل للوزراء في مستهل توليهم الوزارة وخاطبهم قائلاً (إن مواطنيكم لن يكفّوا عن الحلم بوطن أفضل). وتمنى أن (يخرج كل واحد منهم بعد انتهاء ولايته – رافع الرأس، عالي الهامة، موفور الكرامة، مرتاح الضمير.. محل الرضا والتقدير من مواطنيه: أصحاب الشأن..!).

كان يتحدث بلغة المواطن حين يكون الوطن للجميع وليس لفئة محددة، ويتحدث باسم الوحدة الوطنية حين يتطلب ايواء الجميع داخل خيمة الوطن، ولا شك أن اعتقاله يمثل خسارة لكل الوطن المأمول قيامه.

# إرهاصات التغيير في المملكة

### ضبط الوعي الجمعي

كيف تصاغ وتعقلن التناقضات بين ما يقوله الفقيه والواعظ وبين ما يوجد على أرض الواقع وحين يختلف الفعل المحسوب على جهة رسمية وبين الرأي الديني المحسوب على جهة رسمية أيضا؟ تكاثر مثل هذا الأمر يسهم في صناعة التشويش في أذهان العامة وتكمن خطورته حين يرتبط بالدين، وتزايدها لظروف متغيرات الحياة الكونية يرفع من حالات إرباك العقل الجمعي لفهم ما يدور من حوله من قرارات قد تفرضها بعض الظروف العملية في أحيان كثيرة.. وقد تستغل هذه الثغرات نتيجة غياب آلية واقعية سياسية شرعية تمنطق كل ما يحدث من تناقض ظاهري ربما يشحن به أغرار يأخذهم الحماس إلى فعل تصادمي وهدم قيمة كل إيجابية تحفل بها تجربتنا الحضارية. المطلوب هو الشروع في تأسيس مبادئ عامة تضبط في ذهن المجتمع ما يحدث من اختلاف بين رؤية لها منطق قيمي أو ديني وأخرى ذات منطق سياسي تفرضه المتغيرات المحلية والعالمية لمنع المزايدات وتداخل الموضوعات وتراكمها وتوظيفها في لعبة وحروب بين تيارات متصارعة على حساب الوطن والمواطن، وألا تعبر الشخصيات الدينية الهامة والرسمية إلا من خلال هذه الآلية المتفق عليها حتى لا توظف أقوالهم لخدمة اتجاهات هم ضدها من ناحية المبدأ، وهدم مملكة الفكر التي تغذي للوطن مشروعية بقائه.

**عبد العزيز الخضر**
**الوطن ٢٠٠٤/٢/١١**

★ ★ ★

### مقص الرقيب

سأحاول قدر الإمكان أن أكون دقيقا في العبارات التي أختارها خوفا من مقص الرقيب ـ هذا المقص الموجود في أكثر من مكان ـ والذي بدأ شره يتزايد ظنا منه أن بعض الأمور قد تختفي بسببه وما عرف أن طرق النشر أصبحت متعددة، وما عرف كذلك أن كل ممنوع مرغوب وأن المادة الإعلامية الممنوعة ستجد لها رواجا أكثر بكثير مما لو فسحت بطريقة عادية كغيرها من المواد الإعلامية. وأتذكر أنني كنت في أحد المعارض الدولية للكتاب فكان أحد القائمين على إحدى دور النشر إذا رأى سعوديا صاح بأعلى صوته: لدينا كتب ممنوعة في السعودية ليحث الناس على شرائها. وأنا أجزم لو أنها فسحت لما التفت إليها معظم الناس لرداءتها ولكن منعها أعطاها انتشاراً كبيراً. ومع هذا كله ومع أنني أعتقد أن حاملي المقصات يجب أن يدركوا هذه الحقيقة إلا أنهم يتعامون عنها وعلى الرغم من كل دعوات الإصلاح والمطالبة بتخفيف القيود على الحريات الإعلامية إلا أن تلك القيود ما تزال كما هي ولعل صاحب المقص ـ أو أصحابه ـ يعيشون في زمن غير زمننا.

**محمد علي الهرفي**
**الوطن ٢٠٠٤/٢/١٠**

★ ★ ★

### نحو فهم جديد لنص (أخرجوا اليهود والنصارى من جزيرة العرب)

زارني صديق إماراتي منذ زمن الدراسة في أمريكا، كان ولا يزال نشطا في العمل الإسلامي والدعوي، سألته:(هل تتخوف أن ينتقل العنف ضد الأجانب إليكم وما أكثر الأجانب عندكم؟).. قال(لا، فنحن لا يوجد لدينا موقف ديني معاد للأجنبي، والعلاقة به ليست قضية شرعية مثلما هي عندكم). هل لدينا مشكلة مع الأجنبي؟ نعم، لدينا مشكلة. إن حقيقة أننا لا نزال نناقش موضوع العلاقة بين الكافر والمسلم على صحفنا هي إشارة صريحة لأزمتنا، ولو حللنا خطاب المتطرفين الذين خرجوا علينا، لوجدنا أن ثورتهم وجهادهم المزعوم يقوم على فكرة مركزية هي حديث (أخرجوا المشركين من جزيرة العرب). يجب أن يقول أحد بصراحة إننا لا نستطيع إخراج المشركين من جزيرة العرب، فهؤلاء نريدهم خبراء ومعلمين وأطباء ومستثمرين، فلم لا يسعنا ما وسع خلفاء رسول الله الراشدين والأمويين والعباسيين إلى أئمة الزيدية في اليمن؟ فهل نأتي نحن بعد ١٤٠٠ عام لتصحيح ما نراه تقصيرا منهم. لماذا يتجاهل علماؤنا الأفاضل هذا الموضوع الحقيقي فيردوا على هؤلاء الشباب الضالين والذين يستشهدون بأقوالهم لتبرير ما ذهبوا إليه،

**جمال خاشقجي**
**الوطن ٢٠٠٤/٢/١٧**

★ ★ ★

### رسالة إلى أعضاء الحزب الأمريكي في العالم العربي

أعرف أن ما منكم من أحد سيقر بالانتماء لهذا الحزب المنتشر من الخليج إلى المحيط، ولكنكم ستهتمون بقراءة خطابي هذا، فأنتم بيننا، نتبادل معكم الرأي في مجالسنا ومقاهينا المشغولة هذه الأيام بتلمس مخرج من أزمات تراكمت وإحباطات سادت. ليس لي أن أشكك في وطنيتكم وصدقكم، بل أميل إلى الإيمان بصدق ولائكم وحبكم للوطن والدين من خلال بحثكم عن أمل. أيها السادة، لقد جئتكم من أمريكا بخبر يقين، وبنصيحة صادقة، أن لا تتحمسوا كثيرا للوعد الأمريكي، وأن تحافظوا على كل أسباب الوطنية والانتماء، فلا تفقدوا الأمل في إصلاح حقيقي يبعث من داخلكم، فالأمريكيون غير مستعدين لتدخل حقيقي في المنطقة، وفي حالة من الارتباك والحيرة، فلا توجد لديهم خطط مفصلة لنشر ما بشروا به من ديمقراطية و ثقافة رخاء في عالمنا، إنهم متخوفون أن يؤدي تدخل سافر منهم إلى نتيجة عكسية لما يعلنون، ذلك أنهم لم يحسموا أمرهم فيما يفعلون مثلا مع القوى الإسلامية التي يعتقدون أنها ستكون المستفيد الأول من أي انفتاح ديمقراطي وممارسة انتخابية. لذلك أيها السادة أدعوكم ألا تلقوا بكل ما في يدكم في السلة الأمريكية، ألا تحرقوا مراكبكم وتقفزوا في الظلام، وادعموا ما هو قائم من مشاريع الإصلاح في أوطانكم وانخرطوا فيها معتمدين على قدراتكم الذاتية وفق طاقتكم.

**جمال خاشقجي**
**الوطن ٢٠٠٤/٢/١٠**

★ ★ ★

### العاطلون والحوار الوطني

ما ضر الحكومة تخصيص أحد مشروعاتها الكبيرة الموضوعة على الروزنامة التنموية، مشروعا للضمانات المعيشية للمواطنين، وما المانع من تأجيل أحد المشروعات الضخمة ـ المعدة ـ أساسا للمواطن، وانعطافها صوب الحالات المجتمعية الصعبة ـ العاطلة عن العمل ـ كالفاشلين دراسيا، والمفصولين وظيفيا، والمتخرجين جامعيا، والمحدودين عقليا، والمعاقين عضويا، وأصحاب الوظائف الهزيلة دخليا، من خلال تنظيم مدروس من الوزارات

والأجهزة المعنية، ومقاربة علمية جادة، ورؤية شمولية كلية لهذه الحالات والشرائح ـ تستشرف ـ معالجتها وتحجيمها، وتحقيق مستوى معقول من الكفاية للمواطن، يسد حاجته، ويكفيه عوز الناس؟ هل يستطيع سوق العمل السعودي من الآن إلى عشر سنوات تأمين فرص عمل مقبولة ومعقولة لكل الحالات والشرائح المتعطلة عن العمل السالفة الذكر، والتي تتوالد توالدا أرنبيا؟ ولنكن مثاليين أكثر من اللازم، ونزعم أن سوق العمل في القطاعين العام والخاص سوف يستوعب ما يقارب نسبة ٥٠٪ من المحتاجين إلى العمل حاجة ماسة، ترى ما هو مصير البقية؟ هل سنصدرهم عمالة سعودية إلى الخارج؟ أم سنتفرج عليهم وهم ينتظرون صدقات المحسنين، أو تبحث في حالاتهم جمعيات البر الخيرية مشكورة؟

**غازي المغلوث**

**الوطن ٢٠٠٤/٢/٧**

★ ★ ★

## الحوار ضرورة حضارية

عندما يستفحل داء الصراع بكل أشكاله وألوانه ويقود أهل التعصب والتطرف والعنف الأعمى مصير الإنسانية إلى طريق مسدود، يصبح الحوار على المستويات كافة أكثر من ضرورة حضارية وواقعية. وهل هناك زمان أحوج من زماننا هذا إلى إحياء فضيلة الحوار بين أبنائه بعضهم وبعض، وبينهم وبين الآخرين القريبين منهم والبعيدين؟! إذا أردنا أن ننقذ الأمة من عثرتها ونعيد لها مكانتها بين الأمم فليس أمامنا سوى أن نفتح أبواب الحوار الحضاري على أوسع مصاريعها، فنحن بحاجة إلى حوار رشيد مع (الذات) كما نحن بحاجة إلى حوار رشيد مع (الآخر).

**عبد القادر طاش**

**الوطن ٢٠٠٤/٢/٢**

★ ★ ★

## المناهج الدينية ضد العلم

كتب الشيخ سلمان العودة مقالا بعنوان (الإسلام والعلم المادي) في صحيفة الجزيرة، ١٤٢٤/١٢/٢٤ هـ. وبدأه بقوله: (سمعت أكثر من حالة عن بعض الشباب والشابات في كلياتنا، وجامعاتنا العلمية؛ كالطب والهندسة وغيرها تركوا دراستهم وزهدوا فيها! والسبب عندهم أنها: علوم دنيوية، لا تنفع في الآخرة، وأنها وبال عليهم، وأنهم لو صرفوا أعنة الدراسة إلى العلوم الشرعية؛ لكان أجدى وأولى مما أضاعوا العمر فيه! وكأن هؤلاء الإخوة بنوا قناعاتهم على تصور مؤداه أن العلوم الدنيوية أو التقنية تتعارض مع الشرع في دراستها، وأنها تتقاطع مع الالتزام أو أنها ليست مطلوبة شرعاً، ولا يلحق الأمة بتركها إثم ولا ملامة). ولا يقتصر الأمر على بث تلك المقررات العداء للعلوم (المادية) نفسها؛ بل يتجاوز ذلك إلى احتوائها قدرا من التطاول على المشتغلين بالعلوم الحديثة والغض من شأنهم؛ فهي تبخل عليهم بأن يوصفوا بأنهم (علماء)، بل تصفهم بأنهم (بهائم). ومن ذلك ما ورد في كتاب التوحيد للسنة الثالثة الثانوية ـ بنات (ط ١٤٢٤ ـ ١٤٢٥ هـ، ص٦٦ ) من أن المشتغلين بالعلوم (الدنيوية): (..وإن كانوا أهل خبرة في المخترعات والصناعات فهم جهال لا يستحقون أن يوصفوا بالعلم لأن علمهم لم يتجاوز ظاهر الحياة الدنيا. وهذا علم ناقص لا يستحق أصحابه أن يطلق عليهم هذا الوصف الشريف فيقال العلماء، وإنما يطلق هذا على أهل معرفة الله وخشيته). ومما يلفت النظر أن هذا الموقف المعادي للعلوم الطبيعية يكاد يكون مقصورا على بعض علمائنا في المملكة من بين العلماء في العالم الإسلامي. وسبب ذلك، في الأغلب، أن المصادر الأساسية التي تتلمذوا عليها وتكوَّن وعيهم عليها تتبنى مواقف تعادي العلم الطبيعي بصوره المختلفة.

**حمزة قبلان المزيني**

**الوطن ٢٠٠٤/٢/١٩**

★ ★ ★

## العجز في مواجهة التطرف

الحديث الذي يدور في المجالس أو المنتديات، وحتى في بعض الصحف، عن مسؤولية بعض الكليات وبعض المساجد، عن توجه بعض الشباب إلى العنف والتطرف، هو حديث يحتاج إلى أن نتوقف أمامه طويلاً، فما معنى أن ينشأ مثل هذا الحوار، بعد أن وقعت الفأس على الرأس؟! لماذا لم نتوقف أمام هذه الظاهرة من قبل، خصوصاً وأنها تحدث في وضح النهار، في مسجد أو في كلية؟! هل كنا نتوقف أمامها، ولا نستطيع أن نفعل ازاءها شيئاً لأنها تدور في إطار الدين؟! هل كنا نتحدث عنها، لكن أحداً لم يكن يستمع إلينا؟! هل حين كنا نشير إلى الوسطية، كانت إشارتنا مستغربة؟! شئنا أم أبينا، فإننا نحن المسؤولون، فنحن الذين كنا ندعم ظواهر التشدد، بعضنا بالصمت، وبعضنا الآخر بالتأييد وتقديم المعونات.

**سعد الدوسري**

**الرياض ٢٠٠٤/٢/١٢**

★ ★ ★

## خراف الاحتجاج

أضع نفسي مع هؤلاء الذين يعتبرون الاحتجاج هو سيد الرأي، وأننا يجب أن نقرأ الاحتجاج بمعناه الإصلاحي، مهما كلفنا ذلك من خسائر، ومهما كلف غيرنا من هزائم. إن الصحفيين الشباب، الذين احتجوا على ترشيح رؤوساء التحرير لأنفسهم، لم يكونوا معنيين بصراع الأجيال، وكل ظني بأن هؤلاء الشباب، لا يريدون أن تتحول الهيئة إلى مجلس إداري صحفي، على الغرار الموجود. ظني أنهم يأملون أن تصل أصوات الشباب، أصوات الدماء الشابة، المعنية بالتغيير والتطوير، إلى السطح. ووصول هؤلاء الشباب وأصواتهم، لن يلغي بأي حال من الأحوال أصوات الكهول، والذين سيكونون حاضرين، إذا هم آمنوا برياح التجديد، ولم يقفوا في وجهها. لنكن مرنين مع الاحتجاج، طالما أنه بدأ يشق طريقه بهدوء وإستحياء إلى حياتنا. دعونا لا نخيفه، لكي لا يعض ثوبه، ويهج عنا. نحن لم نصدق على الله، انه حلّ بيننا، فلنكرمه ونذبح له (الخِراف) و(الحواشي).

**سعد الدوسري**

**الرياض ٢٠٠٤/٢/٨**

★ ★ ★

## (عاشت حرة).. عرب بلاغطاء!

العرب في هذه المرحلة الحرجة لا يملكون القدرة على رفض محطة الحرة لكنهم يملكون أثمن من ذلك وهو تطوير دواخلهم وتطوير نظرتهم للإعلام المحلي بفتح المجال له ليكون شريكاً في الرأي السياسي والاقتصادي وفاعلاً في الدور الثقافي والاجتماعي.. العرب ليسوا متعطشين للثقافة الأمريكية واسلوب الحياة الأمريكية لكنهم متعطشون للمعلومات. ولمساحات الرأي والتعبير فإذا نجحت الحرة في توفير هذين المطلبين مشروطاً بإحجام المحطات العربية عن إعطائهما لأبنائها فإن (الحرة) والخطط الإعلامية الأمريكية ستحقق أهدافها وبزمن وجيز.

إذا أراد العرب تحصين ابنائهم وجعلهم يكوّنون رأيهم بعيداً عن الغزو الإعلامي الأمريكي فعليهم إعطاء المعلومات الاولية في العمل الإعلامي، وفتح الابواب الموصدة والمغلقة لموضوع الرأي السياسي والاجتماعي.

**عبد العزيز الجارالله**

**الرياض ٢٠٠٤/٢/١٦**

★ ★ ★

## الهروب من الثروات السهلة!

الهروب من الثروات السهلة، هو وصف جميل لحالة الدول النفطية التي لم تصنع من ثرواتها ما يمكن أن يعتبر مقوما اقتصاديا تراكميا منتجا ينتشلها، من حدود العوز والحاجة الى حدود الرخاء والكفاية. هل كان النفط نعمة أو نقمة؟ الثروة النفطية السهلة ساعدت من جهة على تأصيل الاستبداد، واستدامته، وساهمت ايضا في تخريب النسيج الأخلاقي في المجتمعات التي غزتها حيث يسهل شراء الذمم ووسائل الاعلام.. والمثقفين والصحفيين والفنانين.. والجمعيات ومؤسسات العلاقات العامة. يبدو أن العلاقة وثيقة جدا بين الديمقراطية والقدرة على الاستفادة من الثروات الطبيعية وعلى رأسها النفط.. الأنظمة الشمولية والمغلقة هي أكثر الدول اساءة لاستخدام ثرواتها في تنمية شعوبها، والدول الديمقراطية هي الأكثر قدرة على توظيف عوائد النفط لخدمة التنمية وتحقيق الرخاء والكفاية لشعوبها.

العلاقة بين الثورة النفطية والنظام السياسي، هي الأهم في معادلة التنمية، ومن أجل ادارة أفضل للثروات الوطنية من النفط وسواه يجب أن يكون هناك تركيز أكبر على اكتشاف تلك العلاقة، التي ليست فقط من اجل اقرار حق الانسان في الحرية والاختيار بل ومن أجل حقه بمستقبل أفضل يبعد عنه شبح الحاجة ويرفع من مستوى الحياة.

**عبد الله القفاري**
**الرياض ٢٠٠٤/٢/١٦**

★ ★ ★

## الحقّ دائماً على الحجاج!

هل وزارة الحج لا تتحمل أي نسبة فيما حدث على جسر الجمرات؟! وأن الوزارة لا يمكن أن تتحمل أي خطأ أو ينسب لها أي نوع من الإهمال وهذا سؤال لابد من الإجابة عليه ويقودنا إلى سؤال أكبر وهو: لماذا لم تشكل لجنة تحقيق في ملابسات الحادث من جهات مستقلة لتفادي الأخطاء ومحاسبة المسؤولين عن الإهمال أو التجاوزات التي أدت إلى هذه الكارثة الإنسانية التي راح ضحيتها حوالي ٢٥٠ حاجاً. هل انتهى الحدث بالنسبة لوزارة الحج بانتهاء المؤتمر الصحفي الذي تحدث فيه الوزير بإعلان عدد الوفيات والمصابين وبعدها تدفن الحقيقة برمتها مع القتلى؟! علينا إعادة النظر في تحميل الآخر جميع المسؤوليات.. دائماً الحجاج هم المخطئون، ودائماً الآخر هو من يرتكب الأخطاء الجسيمة.. ما نريده الآن هو الشجاعة الإدارية والاعتراف بأخطائنا.

**عبد العزيز الجار الله**
**الرياض ٢٠٠٤/٢/٤**

★ ★ ★

## محاورون غير وطنيين

شاء الله تعالى أن يجمعني مجلس ذات يوم فارط بأحد أعضاء مؤتمر الحوار الوطني الثاني الذي انعقد في مكة المكرمة وهو لتوه بعد لم يتخلص من عناء سفر الإياب بعد انفضاض أعمال المؤتمر فألفيته إقصائياً حدياً جلس على أريكته يصنف لمستمعيه أعضاء مؤتمر الحوار بأن ذلك علماني وزميله فرانكفوني والأقصى شيعي والأدنى صوفي وتلك متطرفة والأخرى أولى بها قرار بيتها بدلاً من بدعة الحوار! وبذلك فهو يدعّي (ضمناً) بأنه ومن يوافقونه الرؤية على الحق المُسنن أرثوذكسياً ومن صنفهم فهم يمثلون بالطبع الصورة المعاكسة تماماً. إن التشبث بعقلية (الحرس القديم) في النظرة للمخالف وديماغوغية المواضيع التي تثار إعلامياً عن هذا المخالف إرضاء للأتباع تشكل (عقبة كأداء) أمام نشر ثقافة الحوار ذي النزعة الايجابية التبادلية المتكئة على فلسفة نسبية الحقيقة. التعامل مع الآخر المخالف وفق زاوية نظر وحيدة لمفهوم الفرقة الناجية لن يُكرس إلا مزيداً من الإقصاء والإقصاء الآخر ومن ثم مزيداً من تضييق مجال الظنيات بأدلجتها وترقيتها لمرحلة التابو المحرم وازدياد مساحة المقدس الوهمي وضياع مزيد من فرص اللقاء لأن الكل حينها سيدافع عن حياض التابو لديه.

**يوسف ابا الخيل**
**الرياض ٢٠٠٤/٢/٢٣**

★ ★ ★

## مجلس الشورى وأكوام من المهام

الإشكالية حُسمت مؤخراً بإمكانية تقدم أعضاء مجلس الشورى بمشروعاتهم للمداولة والنقاش دون استئذان، مما يدفع بمداولات الأعضاء نحو قضايا ما كان ممكناً - حيالها - إبداء الرأي من قبل.. ولعل هذا يتيح هامشاً من حرية الحوار في قضايا الإصلاح الوطني العام، ابتداء من مناقشة تفاصيل ميزانية الدولة، إلى أخذ رأي المجلس في التعيينات الإدارية القائدة.. وكذلك تقنين العلاقة التعاقدية بين المواطن والدولة، وضبط ظواهر الفساد الإداري والتسيب العام في الإدارات الحكومية، والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع، وحل المشاكل المزمنة المعلقة، بالعمل على تعزيز قيم الولاء الوطني، بعيداً عن القبلية والمذهبية والإقليمية، وحسم إشكالية المجتمع، في صراعه الفكري بين الماضي والحداثة، إلى غير ذلك مما أصبح لازماً علينا الانتهاء منه، دون استجابة لذاك الضغط العالمي أو انتظار لهذا المؤثر الإقليمي، في تسيير قاطرتنا الوطنية نحو أهدافها المستقبلية، مع الأخذ بالاعتبار التزامنا الديني وهويتنا القومية، لكن ضمن شروط العصر المتغيرة، مما يعني ضرورة خروجنا من حالة الانكفاء على الذات، والتمركز حول أوهام الخصوصية المنغلقة.

**محمد رضا نصر الله**
**الرياض ٢٠٠٤/٢/١١**

★ ★ ★

## قناة الجزيرة والعنف السعودي

البث التلفزيوني المتكرر لشريط التفجير الإرهابي لمجمع المحيا والذي أطلق عليه (بدر) الرياض، هل يمكن اعتباره تحقيقا لمبدأ الحرية الإعلامية وفتح المجال (للرأي الآخر)؟! بث هذا الشريط وأمثاله يحقق هدف التحريض، ورفع معنويات الإرهابيين والمتعاطفين معهم وزيادة البلبلة لدى المتشككين، وإذا تحققت مثل هذه الأهداف فهي نصر كبير لكل عدو لبلادنا وخطر محدق باستقرارنا. للمصابين بداء شهوة الكلام وانتهاز الفرص للبروز وتسيد واجهات الإعلام، أقول لهم إن المشاركة بأية صورة مع مثل هذه القناة التي تبث أشرطة تحريض تزرع القلاقل في بلادكم لا يتوافق أبدا مع طروحاتكم المعلنة عن الإصلاح والحوار وإطفاء نار الفتنة، إن في هذا ازدواجية فاضحة، فتوقفوا هداني الله وإياكم عن تقديم العون لهذه القناة ومثيلاتها، قاطعوها، إن مشاركاتكم سواء بالآراء أو بصيغة المراسلين؟!، ليست سوى مساهمة في زعزعة بلادكم وإطالة أمد الإرهاب والقتل والتفجير.

**عبد العزيز السويد**
**الرياض ٢٠٠٤/٢/١٠**

★ ★ ★

## الإعلام الرسمي وإعلام الإرهاب

استخدم الارهابيون في فيلمهم عن تفجير المحيا تقنية اخراجية متطورة لملامسة الشعور الداخلي في محاولة لاستمالته وكسبه. الموقف الإعلامي الذي اتخذ موقف رد فعل يفور ولايلبث ان يخبو وهذا امر غير غريب على اعلام مترهل لايجيد الركض لمسافات طويلة. طرح انشائي دفاعي وعظي وعاطفي غير احترافي يمكن ان يستميل الناس ولكنه غير قادر على ان يحسم مواقفهم بشكل نهائي. هذا الإعلام لم يقم بمعركة جبهية حقيقية يستخدم فيها ادوات اعلامية ومعرفية مدببة تنفذ الى العمق الذهني وتفكك اشكالاته والتباساته وتفتت التكلسات التي اغلقت مسارات العقل. الإعلام لم يقم بأي دور يفصل بين افكار المعتوهين والعقلاء. كيف يمكن لنا ان نطالب بإعلام يساهم في اشاعة فكر يدعو للتسامح والإنسانية وينمي السلوك الحضاري ويحترم المرأة وهو غير قادر على اثبات ان الارهاب نتاج فكر متطرف وعصابي يقرأ علامات جنونه حتى سكان الأسكيمو؟!

**ممدوح المهيني**
**الرياض ٢٠٠٤/٢/١٣**

★ ★ ★

## إقصاء ثقافة السماع

من صور الإقصاء المتفشية في مشهدنا الثقافي القناعة بثقافة السماع، فما أن نسمع عن حكم انطباعي عن شخص، حتى يأسرنا ذلك الحكم، ونظل نستقبل مقولاته في ظلاله، وإذا كان لي أن استطرد هنا فإني أتذكر بعض الذين تفاعلوا مع حركة الحداثة وإبداعاتها، حين سرى الانطباع الجائر بأن الحداثة، والحداثي ضد الدين، والتراث، والقيم، إذ ساد ذلك الانطباع الناتج عن ثقافة سماعية، فإذا بهم يفاجأون حين يعلمون أن هذا يصلي، وذاك يعتكف في حرم الله.. ولا شك أن الذي أدى إلى هذه المفاجأة: ثقافة السماع، التي قد تؤدي بهم إلى أن فلانا طيب القلب، ولكن غرر به الحداثيون، وأنه يخاف الله.. إنه لأمر عجاب كيف تتحول ثقافة السماع إلى أمر يغتال الناس، في ذممها، وأمانتها، ودينها!

**عالي القرشي**
**الرياض ٢٠٠٤/٢/١٩**

★ ★ ★

## نافذة الحوار وصور الإقصاء

حين نستقرئ كثيراً من مقولاتنا الحوارية

نجدها تغلق بالإقصاء، ولهذا الإقصاء صوره العديدة، فمنها سحب الجزئي على الكلي، كما الحال في سحب الفتنة على كثير مما يتعلق بنشاط المرأة، في حديثها، لباسها، ركوبها، سفرها، زينتها، وكأن الرجل في مجتمعنا لا تخالط عينه المرأة، ولا يسمع صوتها، ولا يرى حضورها في المكان إلا وقد تلبس ذلك بالفتنة، واقترن بالخوف من ارتكاب المحظور.. من حق المربين والغيورين الخوف على شبابنا من فتنة النساء، لكنه ليس من الحق أن نحاكم نشاط العدل والانصاف حرمان الوطن من طاقات نسائيه في ظلال ذلك. ومنها الحكم على نية العمل بورود الاحتمال السيئ، كما هو الحال في الحديث الدائر الآن حول المناهج، فاذا كنا مخلصين لوطننا، جادين في مراجعة الذات، وفي استجابة مناهجنا لحاجاتنا ومطامحنا فلماذا لا تكون مجال مراجعة، وتطوير مستمر، واعادة تخطيط لها بين مدة وأخرى..؟ لماذا نقرن ذلك بمطالب الغرب، وبالاستسلام له؟

**عالي القرشي**

**الرياض ٢٠٠٤/٢/١٢**

★ ★ ★

## مصالحة الدولة والمجتمع

من الأولويات المُلحة العمل على ايجاد مصالحة تاريخية بين الدولة والمجتمع.. مصالحة لا تكرس منطق الغلبة والمناكفة، وإنما تؤسس لخيار التكامل، وتسعى نحو تذويب كل العوامل التي تحول دون المصالحة الحضارية بين الطرفين. مصالحة لا تلغي دور المجتمع وحيويته وفعاليته في مشروعات البناء والتنمية الشاملة، كما أنها لا تلغي ضرورات الدولة ومتطلبات الاستقرار. يتجسد دورنا كأفراد وجماعات في هذا الإطار، في إنتاج الفكر والثقافة الكفيلة بإنجاز مفهوم المصالحة التاريخية، والمشاركة الإيجابية في كل التجارب التي تلتزم بشروط المصالحة السليمة. اننا بحاجة أيضاً إلى ثقافة سياسية جديدة، وإن ثقافة العنف والتطرف هي التي تستنبت عوامل الانفجار الاجتماعي والسياسي، وتبلور إرادة الإقصاء والهيمنة والتهميش. لذلك ينبغي لنا أن نعمق في نفوسنا ومحيطنا الاجتماعي ثقافة السلم الأهلي والتسامح الفكري والسياسي، لأنهما خيارنا وطريقنا لمنع الاقتتال الداخلي.

**محمد محفوظ**

**الرياض ٢٠٠٤/٢/١٧**

★ ★ ★

## المواطنة: اختزان الأزمة والحل

تطوير واقعنا السياسي والقانوني اليوم، مرهون الى حد بعيد على قدرتنا على المستويين النظري والعملي لبلورة هذا المفهوم، وتوفير المناخ السياسي والقانوني والثقافي لكي يتبلور مفهوم المواطنة كحقوق وواجبات في الفضاء الاجتماعي والوطني. لا يمكن أن يخرج (وضعنا) من أزماته وتوتراته الداخلية، إلا باعادة الاعتبار في السياسات والاجراءات والتشكيلات الى مفهوم المواطنة والعمل على صياغة فضاء وطني جديد، قوامه الأساس ومرتكزه الرئيس هو المواطنة بصرف النظر عن المنابت الايدلوجية او القومية او العرقية. إذ ان التنوع المتوفر بعناوين متعددة ومختلفة، لا يمكن أن يتوحد إلا بمواطنة حقيقية، يمارس كل مواطن حقه ويلتزم بواجبه بدون موارية او مخاتلة. الأزمات والتوترات هي في المحصلة النهائية من جراء تغييب مفهوم المواطنة والاعلاء من شأن عناوين خاصة على حساب الإطار الوطني العام. ان هذا النهج الذي غيب او الغى المواطنة لصالح ولاءات خاصة، هو الذي عبره وعبر متوالياته وتأثيراته الذي فاقم التوترات وزاد من الاحتقان السياسي وأدى الى هشاشة الاستقرار الاجتماعي وافضى الى خلق جزر اجتماعية معزولة عن بعضها البعض، لا يجمعها إلا الاسم والعنوان العام. الخطوة الاولى في مشروع الحل والاصلاح هي تأسيس العلاقة بين مكونات المجتمع والدولة على أسس وطنية تتجاوز كل الأطر والعناوين الضيقة.

**محمد محفوظ**

**الرياض ٢٠٠٤/٢/١٠**

★ ★ ★

## الضغط الاجتماعي على المرأة

الضغط يولِّد الضعف.. والضعف عيب صعب العلاج..فإذا تَزَاوجَ هذان المشؤومان: الضغط والضعف.. انسلا أولاداً مشوَّهين مزعجين منهم البؤس والقلق والتوتر وانعدام التمييز وانطماس البصيرة والبصرة والعجز عن اتخاذ القرار السليم، فضلاً عن الاستمتاع بالحياة الذي يذهب في خبر كان. والمرأة لدينا تواجه ضغوطاً اجتماعية قوية، متعددة القبضات، تفقدها - في كثير من الأحيان - قوة صبرها، ونفاذ ذكائها، وحسن تصرفها، فضلاً عن الاستمتاع بحياتها.

**عبد الله الجعيثن**

**الرياض ٢٠٠٤/٢/١٦**

★ ★ ★

## حتمية تطوير المناهج وإلغاء الأيدولوجية التعبوية

إن الاستسلام المطلق لمقولة أن تغيير المناهج نابع من إملاءات أمريكية سيعطل الرغبة الحقيقية في الإصلاح، كما أن الهدف من الإصلاح لم يعد يحتمل فكرة التجزئة والانتقائية والتردد وعدم أخذ عامل الزمن في الاعتبار، وكل ذلك لن يكون أبدا في صالح أي محاولة للإصلاح بمعناه الشمولي. يدور الحديث عن تغيير المناهج في أفلاك ثلاثة: الفلك الأول: فلك الرافضين للتغيير أو التطوير؛ إيمانا منهم بأن المناهج لا تعاني خللا، ولا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها، ولهذا أخذوا يجأرون بالشكوى في كل المنابر المتاحة وغير المتاحة، مدججين بعبارات وألفاظ توصد الباب أمام دعاة التغيير والتطوير، مما يؤكد أننا لم نتجاوز بعد مرحلة الوصاية الفكرية، وإشهار سلاح التشكيك في النوايا والطروحات الداعية إلى العصرنة، وإنه لم يئن أوان خروجنا من عنق الزجاجة التي كلما أوشكنا أن نخرج رؤوسنا من فوهتها جاء من أحكم الإغلاق. فلقد استحوذ هذا الفريق على القضية برمتها، واحتفظ لنفسه بحق الحديث عنها، ففرض عليها طوقا من الحرمة والقداسة. الفلك الثاني: فلك المنادين بتغيير المناهج؛ لأنهم يرونها تقوم على فكر إقصائي، ورأي أحادي، أفرز عقليات منغلقة انزلقت بسهولة إلى فكر متطرف، وإلى شعور عدواني ضد المرأة وضد الآخر المختلف مذهبا ودينا، وهي تلك المناهج التي أخرجت عددا من المارقين على منظومة المجتمع الذين نشروا الرعب في الخارج والداخل فأصابوا الوطن بمقتل نتيجة أفعالهم الشريرة. الفلك الثالث: فلك المنادين بتطوير المناهج من منطلق أنها في ثوبها الحالي تعاني من تشوهات كثيرة، وتشهد قطيعة معرفية مع علوم العصر، وما زالت تقتات على فكر قديم وقف بها عند حدود العصور الوسطى، ذلك الفكر الذي يتسم بالحفظ والتلقين والاسترجاع، ولا مجال فيه للتفكير والنقد والإبداع، مما جعل النشء عاجزا عن التعامل مع العصر ومواجهة ثورته المعلوماتية.

**د. حسناء القنيعير**

**الرياض ٢٠٠٤/٢/٢٩**

★ ★ ★

## نقد السلطة

في أدبياتنا الاجتماعية تشيع قيمة نقد السلطة السياسية. وهو أمر طبيعي. لكن ذلك ما كان دوماً يفتقد إلى غطائه الاجتماعي.. فنقد السلطة في دنيا العرب لم يُصاحبه نقد مماثل للنظام الاجتماعي نفسه بكل مُكوناته وأعرافه وألوان طيفه القيمي، والتي وقفت أيضاً عائقاً أمام قوى التحديث السياسي والاجتماعي، وشكّلت المكون الرئيس في (صناعة) الاستبداد. لم يُرادف نقد النظام السياسي نقدٌ للنظام الاجتماعي، وما ينطوي عليه من انفصامية.. كما لم يُصاحبه أو يسر على هديه نقد لبنيته، أو منظومته الأخلاقية. فصناعة الاستبداد هي أولاً صناعة اجتماعية يشترك الجميع في نسج خيوطها، وتستمد كل مشروعيتها من تراث ضارب في التاريخ العربي يزخر بكل مكونات هذه الصناعة. فالتكوينات المجتمعية وبناها العصبوية والعشائرية والطائفية، توفر قاعدة عريضة لمقومات ذلك الاستبداد، وتُرسّخ مكانته الأسطورية في النفوس. وقبل أن يتحدث العرب عن حرياتهم السياسية وأن يثرثروا بالديمقراطية والانتخابات، عليهم أن يعملوا

على المصالحة بين ما يقولون وما يفعلون، وأن يحسنوا التعامل فيما بينهم، قبل أن يحسنوا التعامل مع (الآخر). فالحريات العامة لابد أن يضمنها المجتمع قبل الدولة، ولابد أن تصبح أعرافاً قبل أن تكون قوانين.

**عيسى الحليان**
**عكاظ ٢٠٠٤/٢/٢٧**

★ ★ ★

## رضا الناس: غاية الدولة ومجال عملها

لا يمكن لاي دولة في العالم ان تُلبي "جميع" مطالب الناس، كما يستحيل عليها ان تعرف جميع تلك المطالب. لكن في الوقت نفسه فان النظام العام لا يمكن أن يستقر دون تلبية حد معقول منها. فلسفة عمل الدولة بل وعلة وجودها هو تلبية الحاجات التي لا يستطيع الافراد تحقيقها بأنفسهم. وبالتالي فإن جوهر المسألة هو تحديد ما يحظى بأهمية قصوى وما يمكن تأخيره. من يقرر ان مطلبا معينا أوْلى من غيره، وما هو المعيار في التقديم والتأخير؟ رضا عامة الناس يجب ان يكون المعيار الاول لاختيار اولويات عمل الدولة. ثمة دائما اعمال مهمة وضرورية لكنها لا تحظى برضى الجمهور، وأخرى أقل أهمية لكنها توفر الرضى. اذا قبلنا بفكرة ان التفاعل بين الدولة والمجتمع هو القاعدة التي يقوم عليها النظام العام والاستقرار، فيجب ان نأخذ بهذا المبدأ حتى لو بدا لبعض النخبة ناقصا او معيبا.

**توفيق السيف**
**عكاظ ٢٠٠٤/٢/٢٨**

★ ★ ★

## المعادلة المقلوبة

لدينا انظمة جميلة في شكلها النظري، حين يقرأها الفرد يبتهج بها لأنها كفيلة بحل جزء كبير من مشكلة البطالة وتحقيق حلم السعودة، او بالأصح ازالة كابوس السعودة. ولكن السؤال المهم جداً، والمؤذي جداً، والمؤلم جداً هو لماذا لاتطبق هذه الانظمة، ولماذا تستمر حبراً على ورق ليستمر عشرات الآلاف من المتعاقدين في مكاتب الأجهزة الحكومية بينما المواطنون خلف الأسوار؟ كيف تستطيع الدولة ان تقنع القطاع الخاص، او بالأصح تجبره، على استيعاب المواطن السعودي وهي اساساً لم تقم بخطوة سباقة او مبادرة عملية في هذا الاتجاه؟

**د. حمود ابو طالب**
**عكاظ ٢٠٠٤/٢/٢٨**

★ ★ ★

## الديون المتعثرة

في (صندوق التنمية العقاري) تبلغ الديون المتعثرة (٢٥) مليار ريال (ثلث رأس المال) تكفي لإقراض (٨٣٠٠٠) مواطن على قوائم الانتظار. وفي (صندوق التنمية الصناعي) هناك (١٩.٤) مليار ريال من أصل القروض البالغة (٤٢) مليارا، يتعذر سدادها. وفي (البنك الزراعي) هناك (٤) مليارات ريال تعد في قائمة الديون المعدومة. وفي (شركة الاتصالات) و(شركة الكهرباء السعودية) و(الخطوط السعودية)، تصل الديون إلى مبالغ فلكية غير معلنة وبمليارات الريالات. أما في البنوك التجارية فحدث ولا حرج.. فقد بلغ عدد المسجلين على القوائم السوداء (١٤٠٠٠٠) عميل حتى يناير الماضي، حيث ارتفعت هذه النسبة خلال السنوات الثلاث الماضية بشكل مطرد (٢٨٪)، رغم الإجراءات المشددة التي تنتهجها البنوك أساساً في قطاع تمويل الأفراد. هل نحن أكثر الناس فقراً وعوزاً قياساً بالمجتمعات الأخرى؟ أم نحن أقلهم وازعاً أخلاقياً؟

**عيسى الحليان**
**عكاظ ٢٠٠٤/٢/٢٥**

★ ★ ★

## السعودة السلبية!

تجولت في سوق الذهب وشعرتُ بألم شديد وأنا أشاهد الكثير من المحلات وقد أغلقت أبوابها بعد أن عجزت عن الالتزام بقرار (السعودة) الكاملة. وما أشعرني بالألم هو أن هذه المحلات المغلقة ستعود لتفتح أبوابها ولكن في بلاد مجاورة حيث لن يستفيد اقتصادنا الوطني منها بشيء! إن تطبيق مفهوم (السعودة) عمل محمود شريطة أن يكون في خدمة الاقتصاد الوطني وفق معايير مدروسة بما يضمن عدم الإضرار بهذا الاقتصاد.

**خالد حمد السليمان**
**عكاظ ٢٠٠٤/٢/٢٤**

★ ★ ★

## تعليمنا يغتال العقل

تعليمنا بصريح العبارة يغتال العقل ويساهم في تغييبه وتجهيله مادام الطالب بعيداً عن المشاركة في صناعة محتوى المادة التي يدرسها. فالجو المدرسي لدينا في أغلب الأحوال لا يشجع على الحوار والتساؤل ويقمع أي محاولة من قبل الطالب للاستفهام والاعتراض والتعبير عن وجهة نظره، وبذلك يتخلق ما يمكن أن نسميه هنا (الطالب الاسفنجي) الذي يمتص المعلومة فقط ثم يعصرها ثانية في نهاية العام على ورقة الإجابة إرضاء لمعلمه وتحقيقاً لمبتغاه في النجاح. أمر مدهش بالفعل أن تكون صورة الطالب المثالي في مدارسنا هو ذلك الطالب قليل الحركة والأسئلة والكلام لتخرج هذه الشخصية إلى المجتمع وهي تفتقد إلى أبسط مقومات الثقة بالنفس والقدرة على الحوار واتخاذ القرارات وحل المشكلات. إن ثقافة التسلط المستشرية في مدارسنا مسؤولة إلى حد كبير عن خلق الشخصية المرتبكة وغير الواثقة والمتعصبة والمنغلقة وغير المبدعة، لذلك تكمن الخطوة الأولى في صناعة الشخصية المنفتحة والخلاقة والمبدعة بتجفيف منابع هذه الثقافة بإفساح المجال للحوار والمناقشة وتبادل الآراء بين كافة عناصر العملية التربوية بما فيها الطالب نفسه.

**عكاظ ٢٠٠٤/٢/١٣**
**عبد الله الفوزان**

★ ★ ★

## الإصلاحات في خطر!

أدى تأجيل انتخابات هيئة الصحفيين السعوديين إلى إحباط ملموس في المجتمع السعودي. وبصرف النظر عن أسباب التأجيل ودوافعه، فإن عدداً من المثقفين السعوديين أبدوا درجة من الامتعاض لهذه الولادة العسيرة لهيئة الصحفيين التي كان من المفترض أن تكون نموذجاً لمؤسسات المجتمع المدني الحديثة في المملكة بما تحمله من طابع ديمقراطي / نقابي مستقل عن سلطة الدولة وتأثيرها. كما أدى إلى إثارة الشكوك لدى المراقبين الأجانب الذين يتابعون موضوع الإصلاحات السعودية. مواطنون وأجانب ينظرون إلى المثقفين والصحفيين السعوديين باعتبارهم رأس التغيير في البلاد، وأن تلكؤهم في قيام مؤسستهم النقابية هو نذير شؤم للإصلاحات الاجتماعية.

**سليمان العقيلي**
**الوطن ٢٠٠٤/٢/٢٨**

★ ★ ★

## خطابنا ودوره في تأصيل العنف السعودي؟

الشيء الوحيد المختلف عندنا من دون العالم كله هو خطابنا، المقنن، والأوحد، والموجه، والنرجسي. تنتشر الكتابات العشوائية على أماكن الترفيه، وفي الطرقات، وفي الشوارع الخلفية، لكتابة الأسماء، والتعليقات، والذكريات، هناك أناس يعرفون بأنفسهم، لمجرد كتابة الاسم، لأنه لا يسمح لهم بالكلام في أغلب الأحيان، ويرغبون من شدة الكبت في أن يقولوا للآخرين نحن هنا، وإذا لم يسمع لهم أحد، يتطور خطابهم للعنف. اختلفت الطريقة في التعبير عن نتائج الخلل في خطابنا المحلي، بعد انتشار الإنترنت، حيث انتشرت المنتديات العربية كالنار في الهشيم، وأغلبها سعودية، أو يشارك فيها سعوديون، وكأننا أعظم شعوب العالم ثرثرة، لماذا؟ السبب خطابنا المتزمت، والمغلق، الذي يكبت حرية التعبير عن الرأي، مما أدى إلى خلل عكسي، الكل يريد أن يتحدث، والكل يريد أن يعبر عن رأيه، والكل لديه وجهة نظر، ولو تحولت هذه المنتديات للحزبية السعودية، لوجدنا لدينا مئات بل ألوف الأحزاب، لا أحد يريد أن ينضوي تحت حزب أحد، وكل واحد يرى أنه أمة بنفسه.

**مازن بليلة**
**الوطن ٢٠٠٤/٢/٢٨**

★ ★ ★

# المكاشفة والشفافية

د. عبد الرحمن الحبيب

خلال مسيرة الإصلاح التي تشهدها بلادنا، أصبح المجال مفتوحاً لتناول إعلامي وثقافي واجتماعي أوسع وأرحب عن ذي قبل، متضمناً ترسيخ الحوار الفكري وتقبُّل التعددية واحترام الآخر المختلف وفتح باب النقاش لأزمات ومواضيع كان يصعب المساس بها.ولكن المكاشفة والشفافية لا تزالان عموميتين وأحياناً ضبابيتين وربما بطيئتين في وسائل إعلامنا ومراكزنا الثقافية، لأنهما لم تدخلا في تفاصيل في غاية الأهمية.والحجة التي تساق للتقليل من اندفاعية المكاشفة تستند على مسوغات لها ما يبررها، كما أن الحجة المقابلة لها أيضاً ما يبررها مع تفنيدها لحجج إبطاء المكاشفة وتقليص الشفافية.

يواجه الكاتب والمهتم بالقضايا العامة تحدياً كبيراً يتمثل في عدم كفاية المساحة المباحة له في وسائل الإعلام. فمن يناقش تفاصيل القضايا العشائرية وعلاقتها مع المدنية، نخشى إثارته للنعرات القبلية، ومن يدرس الحالات الطائفية نتخوف من إيقاظه للفتنة. ومن يحلل الفروقات الحضارية والتاريخية بين مجتمعات المناطق نخشى عنصريته. ومن يكتب عن حقوق المرأة ووضعها السيئ في المجتمع التقليدي وينتقد سلوكياتنا قد نرميه بالانحراف. ومن يطرح قضايا حقوق الإنسان وتفصيلاتها المدنية قد يتهم بالتغريب. ومن ينتقد فكراً عفا عليه الزمن قد يتهم بالهرطقة. ومن يطرح تصوراً سياسياً مخالفاً في قضايانا القومية تلصق به تهم الخيانة أو العمالة..الخ. إذن، ماذا بقي للمصلح، وللباحث العلمي، وللمفكر التنويري، وللكاتب الحُرّ، غير مجاملات عنا.. أو في أحسن الأحوال نقد ذاتي عام لا يقول كثيراً؟

هناك خشية من أن الاندفاع والمبالغة في الجرأة في كشف الاختلافات قد يؤديان إلى تأجيج الموقف وتهديد الاستقرار الاجتماعي، وليس إلى إصلاحه وتطويره. هذه الحجة التي تخشى التأثير السلبي للكشف السريع لما تحت الغطاء يمكن تفنيدها عبر زوايا عدة:

أولاً: حرية التعبير المسؤولة واللامسؤولة متوفرة بكثرة مواقع الإنترنت، ونجد فيها من الصحيح والعليل ومن الجيد والرديء الشيء الكثير. ومستخدمو الإنترنت سيصل عددهم في المملكة إلى نحو أربعة ملايين ونصف مليون نسمة في العام القادم (نشرة مدار)، أي أكثر من نصف عدد البالغين في بلادنا، فإذا لم يسمح بالمكاشفة السريعة في وسائل إعلامنا الرصينة وما يصاحبها من حرية تعبير محترمة ومستوى ثقافي راق، فإن التأثير السلبي للحرية الإنترنتية العشوائية التي نخشاها لن تجد منافساً عاقلاً لها، وستتداولها فئات ضخمة من الشباب. ولا ننس أيضاً، ما تقوم به الفضائيات من طرح صنوف من المكاشفات والحوارات والتحليلات مختلط غثها بسمينها، فإذا تحفظنا على مواضيع بعينها تطرحها تلك الفضائيات دون أن يكون لنا سوى الردود الانفعالية على ما تطرحه، نكون مرهونين بطروحاتها، ناهيك عن القيود التي نفرضها على أنفسنا وتفلت منها تلك الفضائيات، فيلتفت الناس لوضوح تلك الفضائيات وإثارتها ويدعوننا مع ضبابيتنا ورتابة طرحنا.

ثانياً: الافتراض بعدم وجود التجاوزات خلال مرحلة الشفافية هو افتراض مثالي يتنافى مع مهمة المكاشفة الواقعية، بل والإصلاح برمته، التي من إحدى مهامها السماح للخطأ بالتعبير عن نفسه معرفياً لتفكيكه فكرياً أو تلقيحه بأفكار سمحة مضيئة، عبر محاورته بالكلمة وبالإجراء السلمي، خير من أن ينزوي في ركن مظلم ويفرخ أفكاراً متطرفة تقود إلى مناخ إقصائي غير صحي.

ثالثاً: أثبتت السنون الأخيرة وما جرى فيها من أحداث، أن أسلوب التحفظ وعدم مناقشة الأزمات وحجب الاختلافات مع هيمنة شريحة ثقافية معينة أو طيف فكري واحد..الخ، كلها كانت من عوامل عديدة هيأت المناخ لصنوف الغلو والتعصب وما بعثته من عنف وإرهاب. ثمة أزمات لا بد من كشفها ومناقشتها وتحليلها، فمن الحوار المكشوف ينبثق النور ويبصر كل طرف جوانب كانت معتمة فيتفهم وجهة نظر الآخر وينمو التسامح.. وتغدو ثقافة الاختلاف مرتعاً لحالة التآلف بين تيارات المجتمع.. مع محافظة كل تيار على قناعاته وأطروحاته. هناك الدعاة والمفكرون الذين ينادون بالتثاقف الفكري وهم غير مستعدين لإصلاح علاقتهم الحوارية مع المخالفين أو التسامح مع آرائهم أو الانفتاح على النقد الموجه لهم.. ويطالبون بحرية الرأي كمتنفس لهم وحدهم.. وثمة القيادي أو المدير العام الذي يلحُّ على طلب الإصلاح الإداري ويحرم موظفيه من ممارسة صلاحياتهم.. وهناك الموظف العادي الذي يطالب بإصلاح إداري وسياسي ولكنه يرفض إصلاحاً يؤثر على نمطه التقليدي من تمايز قبلي أو مناطقي أو طائفي أو ذكوري...الخ. وثمة ذو الدخل المحدود الذي ينشد الإصلاح الاقتصادي ولكنه غير مستعد لإصلاح اجتماعي يعطي زوجته وأبناءه حقوقهم.. وثمة المرأة التي تطالب بحقوقها وإصلاح أوضاعها وهي غير مستعدة لإعطاء الخادمة أو حتى بناتها جزءاً يسيراً من تلك الحقوق. كم نسبتنا في المجتمع نحن أفراداً أو جماعات الذين نطالب بكل أنواع الإصلاح ما عدا تلك التي تؤثر على مصالحنا أو قناعاتنا أو عاداتنا أو أنماطنا السلوكية؟ أظن أنها نسبة عالية جداً، لأن مفهوم الإصلاح لم يطرح بشفافية ووضوح.. ولأن المكاشفة الحقيقية لم تبدأ بعد.. كلٌّ يرى أن الإصلاح هو تغيّر من الآخر لصالحه.. بينما الإصلاح عمل شامل يعني تغيير الجميع..وهذه لن تدرك دون كشف حاجات وقناعات الجميع.

الإصلاح يعني ضمنياً أن هناك خللاً ينبغي علاجه، والمعالجة تستلزم التشخيص، الذي بدوره يستلزم البحث والمراجعة في كل الفروع والتفاصيل، ناهيك عن الأصول.. وذلك لن يكتب له النجاح دون مكاشفة وشفافية ونقد ذاتي. أما الالتفاف على النفس بكل عللها والادعاء بأننا مجتمع لا يُشك في طهرانيته وكماله فهو وهْمٌ لم يحدث قط لمجتمع في التاريخ.الانغلاق على الذات وتمجيدها مقابل رفض تجارب الآخرين أو الاكتفاء بشتم التحديث أو الحداثة أو الانفتاح أو العولمة أو الغرب دون إيجاد حلٍّ واقعي بديل هو إرضاء سلبي للذات. بلا مكاشفة يغدو الإصلاح كلمة جميلة ترمى في الهواء.. لأننا لن نتعرف على معناه الواقعي ومتطلباته التطبيقية في داخل حياتنا.. فهناك ثمن للإصلاح وشروط.. وينبغي التهيؤ لفهم مضامينه.. فبدون مكاشفة سنظل راغبين أن يأتي الإصلاح من حولنا ولكن ليس من بيننا.. ليس من داخلنا.

(مقالة نشرت في الجزيرة ٢٠٠٤/٢/١٦)

# ضوء على التاريخ المغيب لعلماء الحجاز

**هناك الكثير من الموضوعات الهامّة التي تطرح للنقاش في مواقع سعودية على شبكة الإنترنت، حيث يفصح المتحاورون عن بعض من مكنوناتهم الداخلية وضمن هامش معقول من الحرية، بحيث يمكن رصد هذه الحوارات واعتبارها بشكل عام مؤشراً على اتجاهات الرأي العام السعودي، بأكثر مما تعبر عنه الصحافة والإعلام المحليين.هناك على شبكة الإنترنت، يقوم أفراد ممن يمكن اعتبارهم منتمين الى الطبقة الوسطى العريضة في المملكة بالتعبير عن اتجاهاتهم وميولهم وآرائهم. هؤلاء في مجملهم وكما يبدو من الحوارات العديدة مسكونين بأنواع مختلفة من الهموم الجمعية، لم تجد لها متنفساً في الإعلام المحلي، ولا يمكن طرحها إلا بكثير من الحذر حتى لا يحظر الموقع محلياً، مع أن أكثر المواقع الحوارية السعودية أصبحت محظورة.**

**ما يهمنا هنا، هو استجلاء للآراء المختلفة بين السعوديين في قضايا وطنية مصيرية بالغة الحساسية. وسنقوم في كل عدد بعرض قضية من القضايا، وآراء المختلفين، الذين لم يجدوا إلاّ مواقع الإنترنت لطرحها على بساط النقاش. الموضوع التالي منقول عن منتدى طوى:**

http://bb.tuwaa.com/showthread.php?s=&threadid=39560&per-page=20&pagenumber=1

هذه وقفات عابرة عند بعض الشخصيات الفكرية والأدبية في أهم مدينتين في الحجاز مكة والمدينة، التي اضطلعت بدور رائد في المجالات العلمية والثقافية بدءا من القرن الحادي عشر الهجري فهي الفترة التي تحتاج إلى قدر كبير من البحث والدراسة والتحليل لما أصابها من إغفال ولحق بها من نقص. وما ذلك إلا لوقوعها في فترة ما يسمى بعصور الانحطاط الفكري، مع أن الشواهد التاريخية تثبت ان المدينة ممثلة في مسجدها النبوي الشريف ظلت تؤدي دورا هاما في نشر العلم والثقافة الإسلامية. وليس أدل على ذلك من بروز عالم متمكن في علوم الشريعة الإسلامية وهو الشيخ إبراهيم بن حسن بن شهاب الدين الكردي الكوراني (١٠٢٥/١١٠٣هـ) الذي تتلمذ على أحد العلماء المجاورين بالمدينة وهو الشيخ أحمد القشاشي ثم درّس بالمسجد النبوي، وتلقى العلم عنه عدد كبير من أبناء الأمة الإسلامية، وترك ثروة علمية تقدر بما يزيد على مائة كتاب كما يذكر المؤرخ المرادي. إضافة إلى ذرية صالحة حملت العلم عنه، وكان منهم الشيخ محمد سعيد بن إبراهيم الكوراني (١١٣٤/١١٩٦هـ) والشيخ محمد أبو الطاهر الكوراني (١٠٨٥/١١٤٥هـ) وقد أخذ العلم عن هذا الأخير العلامة المجدد الشيخ ولي الله الدهلوي ـ صاحب: "حجة الله البالغة" الذي استقر بالمدينة في الفترة ١١٤٣/١١٤٥هـ، وكان ملازما طوال تلك الفترة للشيخ أبي الطاهر الكوراني.

كما حفل الحرم النبوي الشريف في القرن الثاني عشر الهجري بحلقاته العلمية المتعددة. ومن هذه الحلقات ما كان مختصا بعلم اللغة والأدب مثل حلقة الشيخ محمد بن محمد الطيب الفاسي الذي كان تلميذا من تلامذة الشيخ محمد أبي الطاهر الكوراني، ولقد كان الفاسي إماما في اللغة العربية في وقته، ومحققا متضلعا في كثير من العلوم كما تدل على ذلك قائمة الكتب التي تنسب إليه. كشرحه على معجم القاموس، وشرح "نظم الفصيح" وشرح "كافية بن مالك" وشرح "شواهد الكشاف" للزمخشري.

كما حفل المسجد ـ في الفترة نفسها ـ بحلقات أخرى كانت مختصة بالحديث وعلومه، ومنها حلقة الشيخ محمد حياة السندي الذي تلقى علومه من مشائخ عدة يأتي في مقدمتهم الشيخ أبو الحسن بن عبد الهادي السندي والشيخ محمد أبو الطاهر الكوراني، ثم تصدى للتدريس بعد وفاة شيخه السندي، وأثمرت هذه الدروس، عن تأليفه لكتب هامة منها شرح الترهيب والترغيب، ومختصر الزواجر لابن حجر، وشرح الأربعين، ولعله من المفيد هنا أن ننقل عبارات الدكتور عبد الله العثيمين أستاذ التاريخ بجامعة الملك سعود بالرياض في كتابه (الشيخ محمد بن عبد الوهاي ـ حياته وفكره ـ عن الشيخ محمد حياة السندي)، أما محمد حياة السندي فكان حجة في الحديث وعلومه صاحب مؤلفات مشهورة في هذا الحقل، وكان أستاذا لعدد من الطلاب الذين أصبح بعضهم دعاة إصلاح أوشخصيات علمية مشهورة في مناطق إسلامية متعددة ويؤكد الدكتور العثيمين أثر الشيخين محمد بن حياة السندي، والشيخ عبد الله بن سيف على الشيخ محمد بن عبد الوهاب ـ رحمه الله ـ لا بالنسبة لتحصيله العلمي فقط وإنما بالنسبة لاتجاهه الإصلاحي أيضا.

* * *

نحن بحاجة الى مثل هذه البحوث، لتسليط الضوء على زوايا من ماضينا، اجتهد محبو الظلام في طمرها و طمسها لئلا يتعرف عليها الناس. أخي: بطرحك هذا سوف تغضب من لا يرى في الوطن سوى الوهابية المقيتة التي تحقد على من لا يسير مكبلا في أصفادها.

* * *

هذا تاريخ.. حقائق ووقائع. فليغضب من يغضب. انه بغضبه لن يستطيع أن يحجب التاريخ.

* * *

تنقسم جوقة الإرهاب التكفيرية الى أقسام: قسم يخطب في الجوامع، وقسم يعلم في المدارس والجامعات، وقسم يجمع الرعاع

والأموال، وقسم يفخخ ويفجر، وقسم يدعو إلى فكرهم في الساحات وغيرها من مواخير الإرهاب، وقسم يستميت دفاعا عنهم بقلب الحقائق في طوى وغيرها من مواقع تحترم آدمية الإنسان.

★ ★ ★

عزيزي: ياريتها راحت وجات على العلماء! ياسيدي هذه حاجات أكثر بكثير، وما نقول إلا حسبنا الله ونعم الوكيل. ليس هناك ليلٌ إلا بعده فجر وشروق وضحى ونهار؛ ومن يعش رجباً يرى عجباً!

★ ★ ★

اذا تكرمت، أود معرفة معلومات عن الشيخ علوي المالكي (الأب) والشيخ عبدالله خياط والشيخ الفاهاشم (غيرمتأكدة من الإسم) رحمهم الله.. مذاهبهم دراستهم.. تلاميذهم.. كان الوالد يحكي عنهم ولكن اريد معلومات أكثر عنهم.

★ ★ ★

كم نحن بحاجة الى معرفة علمائنا.. كم يؤسفني أنه لو سألني أحد عن علماء الشريعة والدين من أهل الحجاز المعاصرين أنني لا أستطيع الاجابة. ليت الاخوة يسلطون الضوء على العلماء المعاصرين.

★ ★ ★

ليس العلماء فقط. ولكن هناك رواد كثيرون في مختلف المجالات. حتى في حائل لديكم. قل لي من من جيل (ستار أكاديمي) يعرف النبيل الفاره فهد العريفي! ان واجبنا الاحتفاء برموزنا الأنقياء.

★ ★ ★

من علماء المدينة في هذه الحقبة المؤرخ عبد الرحمن بن عبد الكريم الأنصاري (١١٢٤/١١٩٧هـ) الذي تلقى علومه في مدرسة الحديث التي نشأت في المدينة خلال القرن الثاني عشر الهجري، حيث نعرف من ترجمته انه تلقى العلم على الشيخ أبي الطاهر الكوراني، وأبي الطيب السندي، ومحمد بن الطيب الفاسي.

ينعته المرادي في كتابه "سلك الدرر" بمؤرخ المدينة في عصره كما يذكر عمر الداغستاني وهو معاصر له بالمدينة، أنه ألف تاريخا جمع فيه بيوتات أهل المدينة وعبارة المرادي على قصرها تحمل دلالة واضحة على أهمية كتاب الأنصاري المسمى "تحفة المحبين والأصحاب في معرفة ما للمدنيين من أنساب" فهو كما ذكر محقق الكتاب الأستاذ محمد العروسي المطوي ليس مجرد كتاب أنساب فقط كما يدل عليه عنوانه، بل هو بالإضافة إلى ذلك يصور مجتمع المدينة في القرن الثاني عشر من مختلف أوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما يمكن الدارس وبخاصة الاجتماعي من تلمس العناصر والمعطيات للدراسة والتحليل والإنتاج.

لم يذكر الأنصاري سببا لتأليفه كتابه التحفة إلا أنه يشير عند ترجمته لآل الأنصاري إلى أن المؤرخ السخاوي أهمل كثيرا في كتابيه "التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة" و "الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع" من فروع هذا المجموع - أي آل الأنصاري - وذلك من قلة العلم بأصولهم وعدم تفصيلهم، ولعل هذا ما حدا بالأنصاري أن يؤلف كتابه هذا وكتابا آخرا في تاريخ أنساب اهل المدينة لا نعرف عنه إلا اسمه وهو "نشر كمائم الأزهار المستطابة في نشر تراجم أنصار طابة".

والأنصاري من خلال الترجمة التي كتبها لنفسه يبدو أنه أحد أولئك العلماء الذين تجولوا في بعض البلاد العربية والإسلامية، يحدوهم في ذلك الرغبة في طلب العلم والاستزادة من معطيات المعرفة، فهو يسافر إلى بلاد اليمن سنة ١١٧٢هـ، ويدون وقائع رحلته في كتابه المعروف باسم "قرة العيون في الرحلة إلى اليمن الميمون" كما يشير إلى اهتمامه بالأدب والشعر خاصة، وذلك عند ذكره للزيارة التي قام بها لإمام اليمن "المهدي العباسي" حيث مدحه بقصيدة بائية في سبعين بيتا، وهذا يؤكد ما نذهب إليه من احتكاك علماء الحرمين الشريفين - في تلك الفترة - واتصالهم بنظرائهم في البلاد العربية والإسلامية وهو اتصال كانت له ثمراته المباركة وآثاره الحسنة.

وكتاب الأنصاري - التحفة - يعتبر دليلا واقعيا على خطأ الرأي الذي ذهب إليه بعض الباحثين وخصوصا المستشرق "فرانز روزنتال" من أن كتابة تاريخ المدينة المنورة لم تحظ بالجانب السيري، ويعتبر مؤلف الأنصاري حلقة في سلسلة من الكتب التي عنيت بتدوين تراجم رجال البلدة الطاهرة، بدءا من القرن الثامن الهجري، وكان من اهمها كتاب ابن فرحون المعروف باسم "نصيحة المشاور وتعزية المجاور" وكتاب "الأعلام فيمن دخل المدينة من الأعلام" للمطري، ثم تبع هذين المؤلفين المؤرخ السخاوي فألف كتابه "التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة" وعني فيه بتراجم رجال المدينة منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم حتى عهد المؤلف وهو القرن التاسع الهجري.

★ ★ ★

وممن برز في المدينة من العلماء، في حقبة القرن الثاني عشر، محمد بن زين العابدين بن عبد الله بن عبد الكريم الخليفتي وعالمنا هذا كما يذكر المرادي تلقى علومه الدينية على يد عدد من مشائخ العصر الأجلاء كالشيخ محمد حياة السندي، والسيد إبراهيم أسعد وبعد أن تكونت مقومات شخصيته العلمية أخذ في تدريس العلوم مما هيأ له بعد فترة من المراس والدربة أن يتولى وظيفة الخطابة والإمامة كما تولى منصب الإفتاء في المدينة.

أما من حيث إنتاج الخليفتي العلمي فنجد مصدرا ككتاب تراجم أعيان المدينة، يذكر أنه كان ناظما وناثرا فإنه الوحيد بين المصادر التي ترجمت له نجده ينفرد بذكر مؤلفه في تاريخ المدينة، ولا نجد ذكرا لهذا الكتاب عند معاصره عبد الرحمن الأنصاري وهو أمر غريب، فلقد عني الأخير بتدوين معظم الآثار العلمية التي دونها اصحابها إبان القرن الثاني عشر الهجري.

أما كتابه في تاريخ المدينة فهو "نتيجة الفكر في خبر مدينة سيد البشر" وهو كتاب لا يزال مخطوطا توجد نسخة منه في مكتبة فضيلة الشيخ جعفر فقيه رحمه الله (والد الوزير اسامة فقيه) وفي مقدمة هذه النسخة نجد المؤلف يذكر أنه وضع مؤلفه استجابة لرغبة قاضي المدينة وابن قاضي البلد الحرام محمد أمين أفندي ابن المرحوم صالح افندي، الذي طلب منه أن يجمع له نبذة عن محاسن المدينة الزاهرة، وآثارها الفائقة، فكان هذا الكتاب الذي رتبه على خمسة أبواب وخاتمة:

الباب الأول: في فضل المدينة.
الثاني: في فضل مسجدها الأنور وروضتها الشريفة.
الثالث: في من يُزار بها من الصحابة الأخيار.
الرابع: في مشاهدها ومآثرها.
الخامس: في فضل المجاورة بها.

★ ★ ★

اتمنى ايضا أن أجد تفصيلا عن ابو بكر

الجزائري والالباني رحمه الله.

★ ★ ★

سؤال بعد الاستئذان والاعتذار: هل الشيخ ابي الطيب السندي هو الشيخ الذي درس على يديه
الشيخ محمد بن عبدالوهاب، عندما ذهب يطلب العلم في طيبه الطيبة؟

★ ★ ★

إسمه الفاتاني وكان يطلق عليه لقب مسند الحجاز وقد كتب عنه الدكتور عبدالوهاب أبو سليمان.

★ ★ ★

وشهدت بيئة المدينة المنورة الأدبية في حقبة القرن الثاني عشر الهجري حركة شعرية حاولت أن ترتفع إلى أفق الأحداث التي عاشها المجتمع في تلك الفترة. وإذا كانت الملحمة كجنس أدبي عند الأمم الأخرى قد عرفت السرد وسيلة فنية قبل أن تصبح سمة من سمات الرواية والتي يعتبرها بعض النقاد "الحفيد الوليد للملحمة" فإن القصائد الحماسية في الأدب العربي كقصائد الكميت وأبي الطيب المتنبي عرفت أيضا هذا الأسلوب الفني، وشعراء المدينة في القرن الثاني عشر الهجري كالبيتي، وسَفَر، والجامي، نزعوا إل هذا الألوب الفني ـ السرد ـ في أشعارهم التي ضمنوها وصفا حيا لبعض الوقائع والأحداث الاجتماعية. فهذه قصيدة الشاعر محمد سعيد سفر يقوم بناؤها الفني على أسلوب السرد، حيث يقول الشاعر:

كم قتَّلوا من صناديد مُكرَّمةٍ
كم قتَّلوا من شجاعٍ باسلٍ بطل
كم هتكوا عِرض ربّات الخُدورِ
وقد خرجن من فعلة الأوغاد والسَّفلِ
هَلكى حفايا عرايا في مكابدة
من بعد ما كُنَّ في الأثواب والحُللِ
أصبن في المال والأهلينَ مع ولدٍ
وفي النفوس وهذا حكمة الأزلِ
رجالهنَّ غدوا أسرى كأنهم
عبيد ملك السُّودِ كالجعلِ

★ ★ ★

واتخذ بعض شعراء هذه الحقبة التصوير أداة لتجسيد الوضع السيء الذي أضحت عليه مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم في تلك الحقبة، فهذا الشاعر أحمد الجامي يجسِّد الخراب والدمار والقتل الذي حلَّ بالمدينة من خلال هذه الصور الشعرية التي تجعل القارىء يتلمَّس عن قرب الوضع المأساوي للناس وهو في منازلهم، أو في صلاتهم لخالقهم. وفي سبيل تكثيف هذه الصور الشعرية وشحنها بالدلالات القوية والمؤثرة، يستخدم الشاعر من الأساليب اللغوية ما هو ملائم لذلك وهذا يتبدى في كثرة ورود الفعل مبنيا للمجهول، ومعلوم أن تنبه الشاعر لما يمكن أن تحدثه هذه الصيغة من تأثير فينفس القارىء، يدل على وعي الشاعر بدور الصورة في البناء الشعري. يقول الجامي مصورا وضع المدينة في نهاية القرن الثاني عشر الهجري وبالتحديد أثناء فتنة سنة ١١٨٩هـ:

فَبَلْدَتُكَ الغَرَّاء زاد خرابها
وقامت للدغ الناس حَيَّاتُها الجُرْبُ
وقُطّعَت الأسباب فيها وعُطِّلَت
وحقَّ عليها الحزن والنّوح والنَّدبُ
وصار يحل الأمر خوفاً وحالها
غدا حالكاً والخَلْقُ عمَّهم الكَرْبُ
وجُرِّدَ سيف البغي والمنكر الذي به
الله لا يرضى ولا أنت يا حِبُّ
إذا كان في حال السجود لجمعةٍ
وبين يدي من لا سواه لنا رَبُّ
تدور رحى الهيجا لا دَرُّها
وتطحن ذا ذنبٍ ومَن لا له ذنبُ

لقد وجدنا شعراء تلك الفترة يحسنون الاستفادة من بعض الآيات القرآنية، فالشاعر جعفر البيتي يستفيد من ألفاظ السورة القرآنية الكريمة "العاديات" فيقول:

الموريات العاديات ضوابحاً
الصَّافنات الزافرات الجُفَّلِ

وجاء هذا التضمين متلائما مع حادثة أيوب أغا سنة ١١٣٤هـ التي وقعت بين أهل المدينة والأغوات ونشأ عنها قتل السيد عبد الكريم البرزخي وابنه السيد حسن البرزخي، وهو يدل أيضا على إلمام شعراء تلك الفترة بالثقافة الدينية التي كانت تشكل أساسا في منطلقاتهم الفكرية والأدبية، وهذا الترابط بين الشاعر وثقافته الدينية يعود إلى بيئة المدينة التي عرفت بمسجدها الشريف وحلقات العلوم الدينية فيها، وكان الكثير من علماء القرون الماضية يجمعون بين الثقافتين الدينية والأدبية. كما نجد الشاعر جعفر البيتي يستشهد بالحوادث التاريخية المعروفة، كسيرة تيمورلنك، وجنكيزخان، وبختنصر، ليدلل على فظاعة الأعمال التي ارتكبت في حق المدينة وأهلها:

عادت لنا سيرة تيمور في حلَبٍ
أيام صبيانها شابَتْ نواصيها
ويومه وهو في بغدادَ يَهتِكها
ويوم "جنكيز" بالتتار يرميها
وبختنصَّر من قبل الذي ذكروا
في مصر والقدس تقريباً وتشبيها

وهذه الاستفادة من الآثار القرآنية والحوادث التاريخية تندمج في إطار العمل الشعري، وتلتحم بكيانه الفني التحاماً كاملاً، وغالباً ما يكون هدفها الإلماح وتحفيز ذهن القارىء وتحريك خياله.

وفي عمود القصيدة التي أبدعها شعراء المدينة في تلك الحقبة محاولات بعض الشعراء التخلص من المقدمة الغزلية والطللية، كما في قصيدة البيتي التي يفتتحها:

المجد تحت ظلال سمر الذبل وظبا
القواضب والجياد القفل
الموريات العاديات ضوابحاً الصافنات
الزافرات الجفل

وهذا التخلص يعد ظاهرة فنية جيدة، ولعل تأثر الشاعر البيتي ببعض شعراء العصور الذهبية في الأدب العربي وخصوصا (المتنبي) جعل الشاعر البيتي ينتهج في قصائده نهجا مختلفا عن شعراء الحقبة العثمانية، بل إن انصراف الشاعر البيتي إلى الشعر انصرافا كاملا جعله يبتعد عما يسمى (الشعر التعليمي) حيث تظهر مصطلحات العلم الشرعي "من تحليل وتحريم، وواجب ومكروه، ومباح، وناسخ ومنسوخ، وغريب مُرسل"

يحاول شعراء تلك الفترة استعادة تاريخ المدينة الماضي في محاولة ذكية لمقارنته بالوضع المأساوي الذي تعيشه المدينة في الحقبة العثمانية. فهذا الشاعر جعفر البيتي يحاول في أسلوب تهكمي وساخر أن يصور جهل حاكم المدينة وضعف الوازع الديني لديه في تلك الحقبة، الذي اعتقد جهلا وباطلا أنه بفعلته الشنيعة ضد المدينة وسكانها، يرجو ثواب أهل (بدر) الذين كان جهادهم ضد الكفرة والمشركين وليس ضد المؤمنين من سكان المدينة المنورة كما فعل هذا الحاكم في تلك الحقبة السيئة.

كما أن للقاموس الشعري لشعراء المدينة المنورة الذين عرضنا لبعض قصائدهم، ألفاظه وعباراته التي تدل على الروح الإسلامية التي كانت تسري في نفوس هؤلاء المبدعين، فعبارات مثل: نداء، سيرة، ثواب، يندب، يشكو إلى الله العظيم، يرغب، الحبْر، العليم، أهل العلم، الشرف، علم، قِسط، حُرمة، السجود، رب ، أمَّنَ، العدل، الإحسان. هذه الألفاظ والعبارات استخدمت استخداما فنيا نأى بها عن التقريرية والنثرية التي تتحول معها القصيدة إلى ما يشبه المنظومة العلمية التي هي أبعد ما تكون عن روح الشعر القائم على التصوير والتجسيد الذي يعتمد على

الخيال وما يقوم عليه من صور بلاغية يكون للاستعارة والمجاز دورهما في تقريبها إلى ذهن القارىء، كما يكون لهذه الصور دورها في الإلماح إلى الحالة التي يسعى الشاعر لجذب الانتباه إليها، والتأثر بها وبالتالي الالتحام معها، والتعاطف مع لمضمون الشعري الذي ترتكز عليه القصيدة في بنيتها وتركيبها ودلالاتها المعنوية.

* * *

وإذا ما بلغت بنا الرحلة العلمية القرن الثالث عشر الهجري نجد أن العلم في الحرمين الشريفين ترتبط فيه العلوم الدينية بالعلوم الفكرية والأدبية، والأمثلة على ذلك كثيرة.

ومن أبرز الشخصيات العلمية في هذا المنحى العلمي والفكري الهام الشيخ عبد الجليل بن عبد السلام برادة المدني المتوفى سنة (١٣٢٧هـ ـ ١٩٠٩م) حيث يتحدث عنه الأديب والناقد السيد عبيد عبد الله مدني (رحمه الله) فيقول: (كان عبد الجليل برادة من أبرز أعلام المدينة المنورة علماً وأدباً ووجاهةً، وازدوجت في شخصيته سمات من الفضائل متعددة الجوانب والشكول، ولم ينحجز صدى سمعته بين ساكني المدينة وحدها بل ولا في الحجاز ـ وحده ـ فقد تجاوزتهما إلى آفاق أبعد مدى فدوت في الأوساط الإسلامية وتردد ذكره في مجتمعات العلم وأندية الأدب، والشخصيات المبرزة لا تعرف معنى للإقليمية المحددة).

وبالرجوع إلى كتب الإثبات وأسفار الإسناد العلمي الموثق نجد أن قول السيد عبيد مدني بأن البرادة كان شخصية معروفة في جميع الأوساط الإسلامية هو قول غير مبالغ فيه، فهذا الشيخ عبد الحي بن عبد الكريم الكتاني يذكره في مشائخه الذين تلقى عليهم حديث المسلسل بالأولية فيروي عنه قائلا : حدثني به أديب الحجاز الشاعر المفلق والمعمر الشيخ عبد الجليل بن عبد السلام برادة المدني سماعاً منه بمكة المكرمة عام ١٣٢٣هـ.

ولقد كان لبيئة المدينة المنورة العلمية وما تتميز به من خصائص حضارية أثره في احتضان المواهب العلمية المتميزة ودمجها في المجتمع ـ نفسه ـ بحيث تصبح جزءاً منه من ناحية، وكذلك قدرتها على تهيئة الأجواء الملائمة لبروز أسماء لامعة تجمع بين العلم الشرعي ومناحي الفكر والثقافة المتعددة.

ونستطيع أن نبرهن على ذلك من خلال شخصية الشاعر المجدد، رائد الشعر السياسي في جزيرة العرب، إبراهيم بن حسن بن حسين الأسكوبي المدني (١٢٦٤ ـ ١٣٣١هـ).

ولقد دفع الشيخ الأسكوبي والذي كان فقيهاً حنفياً، ضريبة انفتاحه على الأدب المعاصر في حقبة عرفت بشيء من التقليد والمحافظة، وعدم القدرة على الخروج من أسْرهما، يقول الأستاذ المرحوم عبد القدوس الأنصاري عنه: "وليس الشيخ من أولئك العلماء النظامين الملتزمين إنه يعجبه البيان ممن كان وفي أي مكان كان، فيضفي عليه برود التقدير والثناء، وقد ساعده على هذا الخلق السمح طبيعته الاجتماعية المتوثبة من فن إلى فن".

وعلى هذه الوتيرة امتدح الشيخ سليمان البستاني اللبناني العربي المسيحي صاحب "الإلياذة" و "دائرة المعارف" بمقطوعتين من أجود ما نظم، لأنهما عبرتا عن خلجات نفسه الحساسة والطروب لنغمات الأدب من أية قيثارة أرسلت.

وكان عمل البستاني الذي اجتذب أنظار عالم المدينة المنورة وشاعرها "الأسكوبي" عملاً فكرياً وأدبياً هاماً، بعد أن أشاح مترجمو العصر العباسي عن ترجمة الإلياذة لـ "هوميروس"، لأسباب متعددة، فلقد قدم (البستاني) في ترجمته بمقدمة نقدية أتت في مائتي صفحة، تناول فيها أهم مشاكل الأدب العربي بالنظر إلى الأدب العالمي والأدب اليوناني خاصة، وقد جاءت في ستة أقسام: هوميروس حياته وشعره، الإلياذة موضوعها وصحة نسبها (التعريب وأصله)، الإلياذة والشعر العربي الملاحم، ملاحم الجاهليين العرب وملاحم الإفرنج، فعل الحضارة وخاتمة تعبر عن نظرة إجمالية في مستقبل اللغة العربية وواجبات الشاعر إزاءها.

* * *

في بيئة مكة المكرمة العلمية أمثلة أخرى متعددة وثيقة الصلة بما سبق. حيث يمتزج الإبداع العلمي بالفكري والأدبي، بعيداً عما شاهدناه في العصور المتأخرة من تجزئةٍ ثقافية وهذه التجزئة هي غريبة وطارئة على الثقافة الإسلامية والعربية، فنجد في ترجمة الشيخ خليفة النبهاني (١٣٠١ ـ ١٣٧٠هـ)، بأنه إضافة إلى تخصصه في علوم الحديث والتاريخ، فهو باحث في علوم الجغرافيا (وهو ما يسمى بتخطيط المدن)، وكذلك علم الفلك الذي كان يدرس بالمسجد الحرام.

كما إننا نلاحظ أن تدريس المذاهب الإسلامية المتعمدة سمة حضارية أصلية في بيئة مكة المكرمة والمدينة المنورة العلميتين، فالمذهب الحنبلي كانت مرجعيته في آل حميد منذ القدم، ولقد وجد في بعض كتب الأسانيد المعتمدة، اسم الشيخ عبد الله حميد الشركي (مفتي الحنابلة بمكة)، ويبدو أن التشابه أو التماثل في أسماء الشخصيات العلمية أمر وارد، فلقد عرف الحرم المكي الشريف حلقة فضيلة الشيخ المجتهد عبد الله بن محمد بن عبد العزيز حميد (١٣٢٩ ـ ١٤٠٢هـ)، والد فضيلة الدكتور صالح بن حميد رئيس مجلس الشورى وإمام وخطيب المسجد الحرام، إلا أن المؤرخ عمر عبد الجبار يورد ترجمة لشخصية أخرى تحمل نفس الاسم وهو الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الله بن علي بن عثمان بن حميد مفتي الحنابلة بمكة (١٢٩٠ ـ ١٣٤٦هـ) ويذكر أنه ولد في القصيم، وقد انتقل مع والده إلى مكة وأخذ العلم عن مشائخ مكة وعنيزة، وأنه تولى في عام ١٣٢٦هـ الإفتاء وامامه المقام الحنبلي فظل (رحمه الله) في منصب الإفتاء بجانب التدريس والإمامة إلى أول عهد الحكومة السعودية.

ولقد كان المذهب الشافعي هو الأكثر انتشاراً في مكة المكرمة ومن أعلامه المشهورين الشيخ محمد سعيد اليماني (١٢٧٠ ـ ١٣٥٤هـ) وابنه الشيخ حسن والد السيد أحمد زكي يماني، وكذلك من أئمته الشيخ حسين بن محمد حسين الحبشي العلوي.

ولا بد من الإشارة إلى السيد الفاضل أحمد بن حسين حبشي فهو الذي أهداني مصورة للمخطوطة القيمة (الدليل المشير)، وقد طبع هذا المخطوط، وقد اعتمدت في نقل هذه المعلومات من مُصَوَّرة المخطوطة المذكورة.

ومن العلماء الذين اشتهروا بسعة علمهم الفقيه الشافعي الشيخ أحمد ناضرين (١٢٩٩ ـ ١٣٧٠هـ)، والسيد علي بن عثمان شطا (١٢٨٨ ـ ١٢٤٩هـ). وقد أخذ السيد أحمد بن حسين الحبشي (رحمه الله) كثيراً من مروياته عن أحد أئمة الشافعية بالمدينة المنورة وهو السيد محمد بن زكي بن السيد أحمد بن إسماعيل بن زين العابدين بن محمد الهادي بن حسن بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الرسول الحسيني الشافعي المدني (١٢٩٤ ـ ١٣٦٥هـ).

وكان هذا التعاطي والتبادل في العلم أمر شائع في دائرة الفكر الإسلامي الأصيل، وخاصة وان السيد زكي برزنجي الذي تبوأ منصب إفتاء الشافعية بالمدينة المنورة، جاور بمكة المكرمة وعينه الملك ـ آنذاك ـ الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود (رحمه الله) رئيساً للمحكمة الشرعية بمكة المكرمة، وظل بهذا المنصب القضائي حتى وفاته.

* * *

شيء رائع، بداية مشروع يمكن للجميع المشاركة فيه واستخراج كنوز المعلومات من بيوتات الحجاز.

* * *

وحدي.. دون أحد! شكراً على إحياء عبق الحجاز.

* * *

شيوع المذهب الشافعي في بيئة مكة المكرمة العلمية لم يحل دون انتشار المذاهب الأخرى، وقد كان لوجود مدارس علمية متخصصة مثل (الصولتية) التي تأسست سنة ١٢٩٢هـ، و"الفلاح" التي أسسها المصلح محمد علي زينل في سنة ١٣٣٣هـ، أثره في نشر المذهبين الحنفي والمالكي، فنجد في المذهب الحنيفي مشائخ من أمثال الإمام عيسى بن محمد بن عيسى روّاس المكي الحنفي (١٢٩٢ ـ١٣٦٥هـ) والشيخ محمد يحيى بن أمان عبد الله الكتبي الحنفي المولود بمكة المكرمة ١٣١٢هـ، والشيخ سالم بن عبد الحميد شفي المولود بمكة عام ١٣٠٦هـ وتوفي بها كذلك ١٣٧٣هـ، وممن أدركت في مطلع العمر من العلماء الأحناف بمكة فضيلة السيد محمد أمين كتبي، والشيخ محمد مرداد وغيرهم وبرزت أسماء عدة في مدرسة الفقه المالكي مثل: المشايخ: محمد علي المالكي (١٢٨٧ ـ١٣٦٧هـ)، وجمال مالكي (١٢٨٥ ـ١٣٤٩هـ)، ومُحدِّث الحرمين عمر حمدان المَحْرسي (١٢٩١ ـ١٣٦٨هـ).

ومع أن الكتب والدراسات التي تعرضت لحياته العلمية في مكة والمدينة، ومنها الدراسة المستفيضة التي نشرها عنه الزميل الفاضل الدكتور رضا محمد صفي الدين السنوسي (٥٨) تدعوه بـ (المحرسي) نسبة إلى مدينة محرس في تونس، إلا أن الباحث أحمد العيساوي من الجزائر يذكر أن نسبته هي المحرشي وليس المحرسي.

ومن المدرسة المالكية أيضا الشيخ محمد العربي التباني (١٣١٥ ـ١٣٩٠هـ) وهو من العلماء الذين أكرمهم الله بالإقامة في الحرمين المكي والمدني، فهو يذكر في الترجمة التي كتبها بخط يده "وزودني بمصورتها فضيلة الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان، انه وصل قادما من تونس إلى المدينة سنة ١٣٣٢هـ"، ومن مشائخه فيها محمد بن خيرات الشنقيطي، والعلامة المعروف عبد العزيز الوزير التونسي.

* * *

وممن أدركت من أعلام المدرسة المالكية فضيلة الشيخ حسن بن محمد المشاط (١٣١٧ ـ١٣٩٩هـ) وفضيلة السيد علوي بن عباس بن عبد العزيز المالكي المتوفى سنة ١٣٩١هـ، وابنه المحدث فضيلة السيد محمد علوي المالكي وكذلك فضيلة شيخنا محمد نور سيف بن هلال والذي قرأت عليه في الحرم المدني سنة ١٣٩١هـ كتاب رياض الصالحين، ثم في مكة وفي حلقته المعروفة بباب العمرة.

ولقد حفل الحرم المكي بشخصيات علمية مهمة من أمثال المشائخ محمد بن مانع ومحمد ياسين الفاداني وعبد الرزاق حمزة وعبد المهيمن وعبد الظاهر أبو السمح وزكريا بيلا، وعبد الله الخليفي وعبد الله اللحجي، إسماعيل الزين وعبد الفتاح راوه وعبد السلام البسام وصالح بللو وعبد الله خياط وحمد الشعْلان.

* * *

وأين كانت هذه الكنوز مخبأه ولماذا لا تبرز؟ اليست من علامات الوطن المضيئه؟ أما الزبد فيذهب جفاءا وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض.

* * *

كان الراحل محمد حسين زيدان ـ رحمه الله ـ يصف مجتمعنا بأنه (مجتمع دفان).. كثير من الرموز والقيادات التاريخية والرواد في كل المجالات تراكمت عليهم رمال النسيان. فنشأت أجيال منقطعة عن رموزها كأنها نبت شيطاني. خذ في الموسيقى والغناء ـ مثلا ـ من يعرف أو يذكر العمالقة (حسن جاوا وسعيد أبو خشبة، والشريف محمد بن شاهين، وعمر العيوني، وعبد العزيز شحاتة، ومحمد علي سندي، وفوزي محسون، وغازي علي ـ أول دارس أكاديمي للموسيقى في السعودية ـ وعبد الله محمد). لن أذكر أسماء الأدباء والمهنين والأطباء والمهندسين وغيرهم من المبدعين. هناك مأزق حقيقي نعيشه في بلادنا من حيث التوثيق والتدوين لرجال أضاؤوا الدرب أمام الأجيال قبل الاختطاف الكبير للمجتمع.

* * *

ويمكن استخلاص الخصائص والمعطيات الثقافية والفكرية مما ذكرناه عن العلماء في الحرمين الشريفين والدراسة الموجزة عن حياتهم العلمية وفقاً لما يلي:

أولاً: الأفق العلمي الواسع الذي كان يتمتع به العلماء. فتجد العالم أو طالب الدرس يأخذ من جميع المدارس الفقهية، ولا يلتزم حرفياً بالمذهب الذي ينتمي إليه. وهذا محدث الحرمين الشيخ عمر حمدان يخالف معاصريه من علماء المذهب المالكي وخصوصاً في مسألة الإسبال في الصلاة.

ثانياً: الانتماء إلى الإسلام كهوية حقيقية للعالم أو طالب العلم، فهذا الشيخ عبد الله مرداد يورد في كتابه أسماء شخصيات علمية لا تجد بأساً ولا حرجاً من ذكر المواطن التي قدمت منها رغم إقامتها الطويلة بمكة، مثل: يوسف البلقيني ويوسف البنقالي ويوسف الجبرتي ويونس الصعيدي، ثم يضاف بعد هذه النسبة عبارة المكي أو المدني وذلك تشرفاً بالإقامة في أرض الحرمين الشريفين.

ثالثاً: تقدير العلماء بعضهم بعضاً تنم عن الأدب الرفيع والسلوك الإسلامي الرائع الذي يأتي تجسده حقيقة من خلال الإيمان بأن اختلاف العلماء في كثير من فروع الشريعة الإسلامية هو أمر طبيعي ولا يستدعي بالضرورة أي شكل من أشكال التعصب المقيت، والإنجاز للرأي الشخصي دون سواه. فلقد كان مشائخنا من أمثال: السيد حسن المشاط والسيد علوي المالكي، والذين ينتمون للمدرسة المالكية في الفقه إذا ما قاموا بزيارة لدور العلماء والمنتمين للمدرسة الشافعية كالسادة آل البار مثلاً، حيث تنعقد حلقات علمية خاصة في علم الحديث الشريف أو يقومون كذلك في دورهم تلك بإعطاء دروس في الفقه الشافعي، فإنهم يسعون لتقدير الفهم الشرعي لمضيفيهم. ونضرب مثالاً على ذلك بدعاء القنوت الذي يؤديه أتباع المدرسة الشافعية في صلاة الصبح، فإذا ما دعي عالم من علماء المدرسة المالكية للإمامة بالناس فإنه يسلك مسلك المدرسة الشافعية في هذا الباب تقديراً واحتراماً لنظرائهم ورصفائهم من أهل العلم.

ومما يروي في هذا الباب أن العلامة الفقيه المالكي السيد حسن بن محمد المشاط (١٣١٧ ـ١٣٩٩هـ) كان إذا كتب إلى فضيلة الشيخ والفقيه الحنبلي عبد الله بن حميد رئيس مجلس القضاء الأعلى وعضو هيئة كبار العلماء "سابقاً" (١٣٢٩ ـ١٤٠٢هـ) مزكياً أحد طلبة العلم فإن الشيخ ابن حميد (رحمه الله) يعتبر تلك التزكية شهادة موثقة ومعتمدة. ولقد كتب إليه كما أعلم بشأن أحد طلابه وهو المرحوم إدريس بن عبد الله كنو وكان ملازماً له في آخر حياته، والذي كان يتطلع لأداء المهنة الشريفة في الحرم المكي وهو الأذان. ومعلوم أن لهذه المهنة ضوابطها

الخاصة بها، فحقق الشيخ ابن حميد رغبة "الكنو"، وظل يرفع الأذان من الحرم المكي الشريف حتى أخريات حياته.

وحدث فضيلة الشيخ محمد بن سبيل "إمام وخطيب الحرم المكي" بأن فضيلة شيخ القراء بالمدينة المنورة حسن بن إبراهيم الشاعر (١٢٩١ -١٤٠٠هـ) والد الوزير علي الشاعر - قدم إلى مكة المكرمة في أواخر الثمانينيات الهجرية للعمرة وكان برفقته معالي الشيخ صالح قزاز الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي (الأسبق)، وصلى صلاة العشاء وصلى الشيخ الشاعر - خلف الشيخ ابن سبيل - حتى إذا ما انتهت الصلاة سعى إلى الشيخ ابن سبيل وقال له: لقد أجدت في قرائتك، فعلق الشيخ القزاز قائلا: هذه شهادة لك يا شيخ محمد. والمثال الرائع في هذه القصة التي رواها الشيخ ابن سبيل هو سرور فضيلة الشيخ الشاعر بترتيل القرآن من إمام الحرم المكي وثنائه عليه، وافتخار الشيخ السبيل بهذه الشهادة العلمية.

ومعلوم أن عدداً من أئمة الحرم النبوي الشريف وفي مقدمتهم فضيلة الشيخ عبد العزيز بن صالح رحمه الله (١٣٢٨-١٤١٥هـ) والشيخ إبراهيم الأخضر، وغيرهم قد حفظوا كتاب الله على يد هذا العالم الذي كانت تشد الرحال من جميع أنحاء العالم الإسلامي لأخذ علوم القرآن وأحكام التجويد عليه. وقد طبع كتاب الشيخ الشاعر (أحكام تجويد القرآن) عام (١٣٢٩ هـ - ١٩١١م) في الطبعة العلمية بالمدينة المنورة.

★ ★ ★

حين ضجت مكة لرحيل العلامة.. وأفرغت حلقات الحرم من (المعتدلين)!

في الخامس والعشرين من شهر صفر سنة ١٣٩١ هـ عم الحزن مكة المكرمة التي خرجت عن بكرة أبيها تشيعه إلى مثواه الأخير، مخلفا وراءه فراغا علميا واجتماعيا كبيرين، رغم أن ابنه خلفه في مقعده في حلقة العلم في الجهة اليسرى من باب السلام، حتى حيل بينه وبين التدريس بالمسجد الحرام، وكان آخر من طويت صفحاتهم في الدرس الديني المتسامح والحاني، حيث غاب من علماء البلد الحرام فضيلة الشيخ حسن بن محمد المشاط وفضيلة الشيخ محمد نور سيف.

لم يكن الشيخ الراحل السيد علوي بن عباس المالكي (١٣٢٨-١٣٩١ هـ) أحد أكابر علماء البلد الحرام في القرن الرابع عشر الهجري فقط، بل كان درة مضيئة في جبين تاريخها العلمي، بل كان شخصية اجتماعية لم تضع حواجز بينها وبين العامة، كان شخصية محبوبة من المجتمع المكي، فهو على جلالة قدره متواضع تواضعا جما، لا يترفع على أحد مهما كانت منزلته الاجتماعية، يمتطي النقل العام (خط البلدة).. يجلس إلى جوار سائق الأتوبيس، يرفع عمامته عن رأسه ويتباسط معه في الحديث، حتى لا يحسبه من يراه وهو لا يعرفه أنه ذلك العالم الجليل الذي يملك أكبر حلقة للعلم في المسجد الحرام.

يشارك أفراد المجتمع أفراحهم - من أبنائه السيد عباس المنشد والحادي المعروف في مكة بصوته العذب وأدائه للابتهالات وغيرها من الفنون المكية كالصهبة والدانات والمجس -، صاحب نكتة وطرفة تذكر له في المجالس، يؤنس المجالس بحديثه العذب ونكته الطريفة، ولا يخلو مجلس من المجالس العلمية والاجتماعية في مكة المكرمة في الوقت الحاضر من ذكر مآثره وذكرياته وترديد ما يروى عنه بحب واعجاب.

جمع إلى علوم الدين كفاءة أدبية في نظم الشعر. وكان من الميزات الجميلة فيه والتي يندر أن تراه الآن في علماء الدين حرص أبناء مكة من الموظفين والكادحين والمتعلمين والعامة على حضور درسه العام، حيث يزدحم بهم رواق باب السلام، حيث يجدون ما يناسبهم من خطاب هادئ معتدل، وبأسلوب ينفذ إلى قلوبهم.. لهذا ليس من المبالغ فيه أن يقال (عوام مكة علماء) كما يروي عضو هيئة كبار العلماء حاليا الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان والذي تتلمذ على يديه.

كان رحمه الله في مجلسه يتحدث وتسعفه ذاكرة مواتية، وبديهة حاضرة تسعفه بكل ما له علاقة بالموضوع الذي يعرضه، أو يتحث فيه، سواء من نصوص الشريعة أو من آثار السلف واشعار العرب أو كلام العلماء المعاصرين أو الفلسفة، إذ كان له اطلاع واسع على المؤلفات الحديثة حيث لم يحصر معرفته في كتب السلف فقط. فكانت المكتبات بباب السلام المطلة على الرحبة الرخامية البيضاء في طريقه إلى منزله المجاور لها، يشتري من مكتبة الثقافة وغيرها من المكتبات ما يصلها من كتب حديثة من مصر والشام لبنان يعكف على قراءتها، تتجلى آثارها في أحاديثه واجتماعاته ن فهو ليس بمعزل عن عصره..

رحم الله عالما فذا.. قدم الدين في اعتدال.. في زمن لم نبتل فيه بالتطرف والتنطع الذي أفسد علينا حياتنا/ ديننا.

★ ★ ★

معلوم أن عدداً من أئمة الحرم النبوي الشريف وفي مقدمتهم فضيلة الشيخ عبد العزيز بن صالح رحمه الله (١٣٢٨-١٤١٥هـ) والشيخ إبراهيم الأخضر، وغيرهم قد حفظوا كتاب الله على يد هذا العالم (الشاعر) الذي كانت تشد الرحال من جميع أنحاء العالم الإسلامي لأخذ علوم القرآن وأحكام التجويد عليه. وقد طبع كتاب الشيخ الشاعر (أحكام تجويد القرآن) عام (١٣٢٩ هـ - ١٩١١م) في الطبعة العلمية بالمدينة المنورة.

رابعاً: جذبت الأجواء العلمية للحرمين الشريفين، المعروفة بقوتها وزخمها وانفتاحها على جميع مدارس الفكر لإسلامي، عدداً من العلماء الذين قدموا للاستزادة من العلم الذي كانت تتمتع به شخصيات علمائها. فنجد أن الشيخ محمد رحمة الله (١٢٩١ -١٣٠٨هـ)، والذي اشتهر بمناظرته لرئيس البعثة التبشيرية بالهند واسمه فدرين وانتصر عليه في تلك المناظرة وعند وقوع الهند تحت الاستعمار الانجليزي، ثار الشيخ (رحمة الله) على هذه القوة البريطانية الغاشمة فصادر الاستعمار ممتلكاته فهاجر إلى مكة عام ١٨٥٧م، وحصل عند وصوله إليها على إجازة للتدريس في المسجد الحرام. ويذكر أن من تلاميذه الشريف حسين بن علي (أمير مكة) سابقاً، وعبد الله سراج قاضي القضاء وعبد الرحمن دهان شيخ العلماء وغيرهم وعندما أبدت السيدة العظيمة المجاورة (صولت النساء) رغبتها في فعل أمر خيري بمكة المكرمة، أخبرها الشيخ بأنه لا ينقص مكة سوى مدرسة تعنى بتعليم أبناء المسلمين، فعهدت إليه إنشاء المدرسة فاشترى رحمة الله قطعة أرض بحارة الباب وبنيت عليها المدرسة التي حملت اسم تلك المرأة الجليلة، وهي الصَّولتية والتي كانت بدايتها العلمية سنة ١٢٩٢م، ومازالت مستمرة في أداء رسالتها العلمية بالبلد الحرام..

★ ★ ★

خلال فترة الدولتين السعودية الأولى والسعودية الثانية غالبية الشعب لا يعرف من تاريخ هذه البلاد إلا تاريخ هاتين الدولتين، ولا يعرف من علمائها إلا الشيخ محمد بن عبد الوهاب.. الخلاصة التغييب أو الإهمال أو الجهل موجود على نطاق واسع، وفي كل أمارات المملكة. من المقترح قيام وجهاء كل أمارة أو ناديها الأدبي بتمويل ونشر دراسات أو أوراق تتناول ماضي أماراتهم القريب.

# مصيبتنا في ولي العهد

نحن مصابون بالألم من هذا الأمير.. فهو يرسل الى الجمهور ودعاة الإصلاح إشارات متناقضة.

فمرة هو إصلاحي أكثر من الإصلاحيين.. يدعو الى الحوار، والى التسامح. يستلم عرائض الإصلاح ويستقبل دعاتهم، ويؤكد لهم بأنه مثلهم لا يختلف مع أي مطلب تقدموا به!

ومرة تراه صامتاً غير قادر على فرض أجندته، ولا أن يطبق ما يقول انه يعتقده، وحتى الآن لم نرَ منه سوى الكلام، والكلام فقط! بل حتى هذا الكلام لم نرَه حين اعتقل دعاة الإصلاح الذين بوجودهم يتعزز موقعه في السلطة، وهذا ما يجعل منه متآمراً أكثر من كونه فاشلاً ضعيفاً.

يشتكي الأمير بأن أخوته ـ نايف وسلطان ـ لا يريدون الإصلاح، وأنهم يعوقون قراراته الإصلاحية؛ وفي نفس الوقت لا نرى منه حماسة لتفعيل ما يريد، ولا استخدام صلاحياته كنائب عن الملك، أي كملك غير متوج.

الأمير عبد الله متردد، محاط بشلّة من (البرامكة) التويجريين، ومجموعة اخرى منتفعة من الجهلة، والمترددين الذين يلعبون على حبلي آل سعود (السديريين وجناح عبد الله).

والأمير عبد الله الذي انتعشت الآمال بأنه سيقود عجلة الإصلاح، ويجدد شباب الدولة، أظهر من خلال الدعاية أنه كفؤ لما يقول، فرفع سقف تطلعات المواطنين ولكن ليخسف بها من جديد جراء توقف الدولة عن الحراك، وعدم قدرته على الحسم في المواقف الصعبة، وفشل معظم ما قام به من خطوات انتهت الى رفوف الجمود وربما مزابل الديوان الملكي.

يحيرنا هذا الأمير! الذي تخطى عتبة الثمانين عاماً ببضع سنوات. فالعقل يقول لنا أن عجز الدولة ناتج من عجز قادتها، وجمود الدولة من جمودهم. ولكننا رأينا أنه الطريق الأسهل والأفضل والأقل كلفة للإصلاح، ولكن الآمال خبَتْ والنفوس فقدت الثقة بمن يحكمها، وبأن غداً جميلاً ينتظرها.

يتساءل المواطنون: هل حقاً ان الأمير عبد الله هو الرجل الأول في الدولة؟! وكيف يكون ذاك، وهو غير قادر على فرض أبسط القرارات على إخوته؟ كيف يكون إصلاحياً وهو يرى توقف عجلة الإصلاح، ويرى الإصلاحيين يساقون الى المعتقلات ويضيق عليهم في الرأي والحركة فلا ينبس ببنت شفة؟ وكيف يكون واعياً سياسياً وهو يرى سلطاته الى تضاؤل وقوته الى تسافل، ثم لا يحرك ساكنا، ولا يحافظ على ما بيده؟ العاجز في الدفاع عن نفسه وعن الكرسي الذي يجلس عليه، لا يؤمل منه أن يدافع عن حقوق مواطنين ولا عن مصالح وطن.

يحيرنا هذا الأمير! هل هو ملك فعلاً؟ هل يستحق أن يكون ملكاً فعلاً؟ بل هل هو قادر على أن يكون ملكاً فعلاً؟ هل ولي العهد هذا، يدرك ما يجري حوله، يعي المخاطر التي تهدد أركان الدولة؟ هل لديه برنامج عمل ما لا نعرفه؟ فلسفة ما لم نفقهها؟ قضية محورية ما ينطلق منها؟ رجال ما! أهلٌ للمشورة والدعم والإنطلاق؟!

لا.. لا، كبيرة واضحة!

ليس هذا هو رجل الإصلاح.

ولا هذه تصرفات صاحب سلطة.

ولا هذا هو الشخص الذي يمكن لأحد من العاقلين الإصلاحيين المراهنة عليه.

يبدو أنه أدنى من مستوى الملك سعود، وأرفع قليلاً في الوعي من الملك خالد، وهو أدنى ـ من حيث الإدارة والإقدام والكفاءة ـ من اخوانه الماسكين بزمام السلطة الآن: نايف وسلمان وسلطان!

هؤلاء يعلنونها انهم ضده وضد الإصلاح.. هؤلاء لا يرون فيه رجلاً حاكماً يستحق الطاعة، ولربما يكونوا صادقين.

على الأقل فإن المواطن يدرك أن الحزب السديري حزب معاد للإصلاح، ويدركون أنه حزب فاسد ودموي، ويدركون أنه حزب طاغٍ تمرّس في الجريمة ومستنقع الفساد. المواطن يعرف هؤلاء جيداً وله موقف واضح منهم!

وبقي على هذا المواطن أن يعرف أيضاً، ان ولي العهد شخصية ضعيفة فاشلة، كان ضعفها وقلة وعيها سبباً اضافياً يستكمل أسباب الفساد والضعف في بنيان الدولة والذي جاء به الحزب السديري.

لو كان الأمير شجاعاً، واعياً، محاطاً برجال الإصلاح، لأمكن ترقيع الضعف في الشخصية والإدارة والوعي. ولكن بمن يغزي هذا الأمير؟ ومن يغزو؟ وكيف يغزو؟ والامَ يستهدف هذا الغزو؟!

إغسلوا أيديكم من هذه الأسرة المكابرة التي أشاعت الفساد وأوصلت البلاد الى الحضيض.

لن تقدم على إصلاح أبداً فهي في داخلها مسكونة موبوءة بالإنحراف والفساد.

لن تجدوا بدائل صالحة فيها، لا في الجيل الثاني ولا الثالث ولا الرابع!

حتى خيار السيء والأسوأ ما عاد واضحاً هذه الأيام!

كل واحد أسوأ من الآخر!

هم في الغالبية متحالفون ضد الإصلاح في السر أو العلن.

وآن لنا أن نفكر بصورة أخرى!

لتذهب هذه العائلة الى الجحيم، ليبقى الوطن معافى.

لتستقر في نجدها ومع شيوخ وهابيتها، ولنبحث عن خلاص لنا منفردين إن لم نكن قادرين على النجاة بشكل جماعي!

الحجاز على الانترنت http://www.alhijazi.org

للمراسلة: editor@alhijazi.org

لوحة للفنانة صفية بن زقر